



# مكتبة الظاهرية

مخطوطة

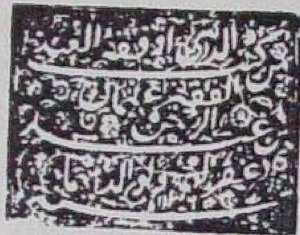
شرح منار الأنوار في أصول الفقه

المؤلف

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (ابن العيني)



كتاب شرح المنار في علم الاصول للعيني  
رحمه الله تعالى



٦١١

١٥٠٧

التصنيف:

الورود:



شبكة

الإسلام



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لاصول شرعه منارا ايمانه وافاض  
على من اختار انوار كشف الاسرار والصلوة والسلام  
على محمد المختار وعلى آله وصحبه الكرام الامير الربيع فيقول  
فقير الملة الغني عبد الرحمن ابن البكر بن العيني غفر الله ذنوبه  
وسر عيوبه لما رأيت المختصر المسمى بالمنار في اصول الفقه للامام  
العلامة حافظ الملة والدين بآل البركات النسيب سيده شراه  
واحسن في الجنة منواه كتابا لم ير مثله في الاصول وما كتب  
عليه من الشرح غابة السؤل ولكن اردت ان اكتب عليه شرحا  
سالكا لطريق الاجازة مقتصر على اليسر فيمكن من الاقتصار  
يعني جملة في الاسفار عن الاسفار ويكشف اجازة الفاظه على  
سرعة الاختصار فشرعت فيه وبالله المستعين نعم المولى ونعم المحيى  
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لخلق الهداية فينا الى صراط  
المستقيم هو الشريعة النبوية والصلوة من الله الرحمة ومن  
الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء على من اخص  
بالخلق هو ملكه يصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير  
سبق روية العليم وصف به اقتفاء بقوله تعالى وانك لعلى  
خفي عظيم واسارة الى المختص به محرم ولذا لم يذكر اسمه  
وعلى آله من جهة النسب ولذا على وجع وعقيل والقبيل

هذا المختصر  
هو المختصر  
في اصول الفقه  
للمصنف  
الشيخ  
المصنف  
الشيخ  
المصنف

دمية

ومن جهة الدين كل تقي الذين قاموا بنصرة الدين القويم هو وضع  
الفق سابقا لذوي العقول باختيارهم الحمود الى الخير بالذات  
الكلية تذكر في اسناد الكلام عنها على ان ما بعده مما يجنب  
الاكساف اليه ان اصول الشرح الاصل يقتضي عليه غرض  
والشرع الاظهار بمعنى الفاعل والمفعول واسما للذات الذي  
وعبر به دون الفقه ليعم الكلام وفيه بحث فالاول في معنى  
المشروع ليراد ف الفقه وهو علم باحوال الادلة الموصلة للاحكام  
الشرعية على وجه كل ثلاثة السنون يدك شيئا المكتبة قدم لاصلا  
مفكك وجه والشيء عقب بها الكتاب لتوقف مجتمعا عليه واجماع الآلة  
اخر لتوقف حجة عليها والاصل الرابع القين المستنبط منها  
اخر بالذكر لانها اصول للكلام والفقه وهو للفقه اول لكشاف  
21 الخطاطة عنها لانه فرع بالنسبة اليها وبيان الاختصاص ان  
ما حتمت في حقا ان كان من الله والكتاب والافضل ذلك الغير اما  
الرسول فالتسعة والاف فان تنعت الاداء فالاجماع والاف  
فالنبى اما الكتاب اللام للعهد الذكرى وهو اسم للكتاب  
غلب على كتاب الله فالقرآن وهو مصدر كالغفران اريد به  
المعروف فيتناول المنزل ويخرج المنزل خرج غير على الرسول ثم  
خرج المنزل على سائر الانبياء المكتوب في المصاحف فخرج ما  
نسخت تلاوته وبقيت احكام المنطوقه لتلاوتها فخرج

هذا المختصر  
هو المختصر  
في اصول الفقه  
للمصنف  
الشيخ  
المصنف  
الشيخ  
المصنف

شبكة

الألوكة

نحوه تعالى الشيخ والشيوخ  
فادعوا لها مثالا من الله



المنقول بالاحاد كقراءة المتفردة من ايام اخر متتابعات فانه  
 مكتوب في مصحف بلا شبهة خرج ما اختص بمثل مصحف ابن  
 مسعود (فما من من نقل بطريق الشجرة فانه المشهور احاد الال  
 متواتر الغرض حتى قيل انه احد قسمي المتواتر وهو اى القرآن اسم  
 للنظم والمعنى جميعا عند الجمهور غير ان النظم لم يجعل لازما  
 في حق جواز الصلوة خاصة اما مطلقا او عند العجز والمراد  
 بالنظم العبارات التي تشمل عليها المصاحف والمعنى ما يد  
 على العبارة وانما يعرف احكام الشريعة اى لا يعرف احكام الشريعة  
 الثابتة بالقرآن واحكام شريعة محمد الثابتة بالابوة اقسامها  
 اى اقسام النظم والمعنى وذلك اى المذكور وهو اقسامها اربعة  
 وكل قسم منها اربعة ايضا لان المراد من النظم اقسامها اربعة  
 المتكلم فقط او الاخير والاول هو الاول والثاني اما ارجعا  
 الى تصرف المتكلم او السامع والاول اما متفرقة بقرينة بيان  
 اى القاء معنى السامع او غير ذلك والاول هو الثاني والثالث  
 هو الثالث وما رجع الى السامع هو الرابع الاول وجوه  
 النظم وجه الشئ طريقه وقدم النظم لان التصرف في اللفظ مقدر  
 عليه المعنى طبعاً فقدم وصفاً صيغة ولفظة قبل كل لفظ معنى  
 لغوي وهو ما يفهم من مادة تركيبه ومعنى صيغة وهو ما يفهم  
 من هيئة الحركات فالملفوظ من حروف ضرب نفس الغرض وفي

منه هيئة

اقسامها اربعة  
 ١- اقسامها اربعة  
 ٢- اقسامها اربعة  
 ٣- اقسامها اربعة  
 ٤- اقسامها اربعة

في هيتة وقوع الفعل في الزمان الماضي وقيل لاظهر الزمان  
 وفيه نظرون اربعة الخاص والعام والمشتك والمأول اللفظ  
 اما ان وضع المعنى واحد فانه او لا فانه شمل الكل ضام ولا  
 فمشتك ان لم يترجح لهما واحد بالرائى وان يترجح فما قول  
 والثمة وجوه البيان بذلك النظم اى كيف يظهر المعنى بالنظم  
 جليا او ضميا والحقى حيوة او لا يحتمل للتخصيص المجاز ولا  
 والحقى على هذا وهو اربعة ايضا الظاهر والنقص والمفسر  
 والحكم لان ضمنا بالظاهر او لا فان ظهر فاما ان يحتمل التأويل  
 او لا فان احتمل فان كان الظهور لمجرد الصيغة فالظاهر ولا  
 فالنقص وان لم يحتمل فان قبل النسخ فالمفسر والا فالحكم ولذلك الاربعة

اربعة تعالها وهي الحقى والمشكل والحمل والمشاها لانه  
 ان حق ضمنا فحقها اما غير الصيغة او نفسها فالاولى الحقى  
 والثاني ان امكن ادراكه بالتأمل فالمشكل والا فان كان  
 البشرا جواً فالمحمل والا فالمشاها والثالث وجوه استعمال  
 ذلك النظم وهو اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح والكناية  
 لانه ان استعمل فيما وضع له حقيقة والا فجاز وكل منهما اذا كان  
 ظاهرا لم يكن له استعمال صريح والا فكناية والاربعة مجموع  
 وجوه الوقوف على المراد والمعنى وهي اربعة ايضا المتكلم  
 بعبارة النص وبإشارته وبإدلاله وبإقتضائه لان المتكلم

شبكة

الألوكة



اما باللفظ او بالمعنى فالاول ان كان مفسوقا فالعبارة والافعال  
 والله ان كان مفسوقا فاللفظ والافعال كان مفسوقا مفسوقا  
 والافعال مستكنا الفعلة والاولى من الكل الاستواء وبعد معرفة  
 هذه الاقسام الاربعة المنقمة الى عشرة قسم فامس شمل الكل  
 وهو اربعة ايضا معرفة مواضعها اى معرفة ماخذها متعارفا كالمفسوق  
 ماخوذ من اخص بكذا وترتيبها فيعرف الرابع المرفوع فيقدم  
 الرابع عند التعارض ومعارفها فيعرف المرفوع من العبارة لغويا  
 كان او شرعا واحكامها من كون الحكم قطعي او ظاهريا او دوا  
 التوقف فبلغت الثمانية اما الحاق فكل لفظ هو كالجس وضع  
 لمعنى غيره الممكنا وما دلالة بالظن معلوم غيره العام وهو الحاق  
 اما ان يكون خصوص الجس ان كان اللفظ مستملا على كثيرين متغايرين  
 في احكام الشرع او خصوص النوع ان كان مستملا على كثيرين متغايرين  
 في الحكم او خصوص العوز ان كان لمعنى واحد حقيقة كانت  
 مثال الجس الخاص فانه يشمل على الرجل والمرأة والحكم بينهما في  
 متغاير ورجل للنوع الحاق وزيد للعين الخاص هذا  
 فمعرفة لا ينطبق وكل اى الاربعة ثابتة ان يتناول المخصوص  
 قطعا اى بيان التفسير وهذا مع الاول يتلازمان لكن  
 الاول بيان المذهب والله لنفى قول البعض كونه بيتا  
 فيؤدى الى تحصيل الحاصل واذا لم يحتمل البيان فلا يجوز

مواضعها

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

الحاق التعديل

اي على وجه القطع الزاد في العرف  
 ولا يحتمل البيان

الحاق التعديل وهو الطائفة في الركوع والسجود والاقواء  
 في القوة والجملة بين السجدة بين السجدة بين السجدة  
 وهو قوله عم للاع الى ثم فصل فاند لم فصل بامر الركوع  
 والسجود وهو قوله تع اركعوا واسجدوا على سبيل الرحمن  
 كما قال ابو يوسف والثاني لانها مفسوق معلوم معناه وهو  
 الميلان عن الاستواء ووضع الجهة على الارض كمن يلجج واجبا  
 ليكون عملا بالدليلين وبطل شرطه الولاء وهو ان يتابع  
 في افعال الوضوء بحيث لا يخف عضو قبل تمام مع اعتدال اللواء  
 كما قال مالك لموا جهة عم والرتبة وهو ان يراعى السجدة المذكور  
 في الآية كما قال الشافعي ثم لقوله عم لا يقبل الله صلوة اراة  
 يضع الظهور مواضعه فيفضل وجهه ثم يديه كلمة ثم للترتيب التسمية  
 كما قال مالك واصحاب الظاهر لقوله عم لا وضوء لمن لم يستم الله تع  
 والنية وهي ان تقصد استساحة الصلوة كما قال الشافعي ثم لقوله عم  
 الاعمال بالشيء اية الوضوء وهي فاغسلوا وجوهكم الى ان قوله تع  
 فاغسلوا واعلموا انما معناه معلوم وهو الاستسالة والا صابة  
 فاشترط هذه الاشياء يكون زيادة على النقص ونسحا وشرط  
 الطهارة في آية الطهارة وهي وليطوفوا بالبيت العتيق كما قال  
 ان نفى عن لقوله عم الا لا يطوفن بهذا البيت محدث ولا عيان لا افا  
 معلوم معناه وهو الدوران والى اى وبطل تاويل الشافعي  
 القوم بالالاهارة اية التوسيع والمطلقا برفض با فخرين ثلثة  
 قوله اسم خاص لعلم معلوم وحمله على الظاهر فانه يحسن من العلة فرائن وبعض  
 عن الثلث فيما اذا اطلقا في الظاهر فانه يحسن من العلة فرائن وبعض  
 في الثالث بخلاف حمله على الحيض لانه لا يحب ترك الحيضة بالاتفاق

نسخ  
 طريق نظام  
 اورد في اول  
 سورة

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

شبكة

الألوكة



فيكون موافقا للكتاب ومحللة الزوج الثاني جواب سؤال  
تقديمه انكم قلتم قال الخاص لا يحتمل البيان فلا يزد عليه وانتم  
ردتم عليه في مسألة التحليل والمصدم بيان ان الله تعالى قال فلا  
تحلل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد من الطلاق الثاني بالاجماع  
وكلمة حتى خاص معناها الغاية وهي منهية فقط فاذا انتهى للمعنى  
ثبت الحكم فيما بعده بالسبب بان من هنا يكون اصابة الثاني  
منهية للحرمة العليقة ثم ثبت الحل بالسبب البوح وهو كونها  
من بنات آدم فجعل الثاني مثبتا حلا جديدا جديدا نسخ  
وابطال واذا كان غايه فوجوبه وعدمه قبل الثالث  
بمنزلة كما هو قولهم في الشافعية والجواب ان محللية  
الزوج الثاني انما تثبت بحديث العنيلة وهو قوله  
للزوجة رفاعه وقد طلقها ثلثا ثم نكحت بعبد الرحمن بن  
الزبير ثم جاءت تهمه بالعتة وقالت ما وجدته الا كهدية  
فولي ان تريد ان تعودى لرافاعه قالت نعم فقال لم لا  
حتى تدعى من عتيلة ويدوق هو من عتيلتك  
يغير عدم العود بدوى العتيلة فاذا وجد العود  
رد الى الحالة الاولى وفيها لان الحال ثابتا مطلقا ولم يبق  
فيكون الثاني مثبتا للحل الذي عدم فيعود بثلاث تطليقات  
لا بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ليلزم ما ذكره النص كانت

منكون

عن كون الثاني مثبتا للحل لا فابطال وصف التحليل عن الحديث  
بما هو كالتأخير وبطلان العصة عن المسروق جواب سؤال ايضا هو  
ان ان فهو روى قال الواجب بالنظر القطع وهو خاص معناه الابانة فمن  
جعل مطلقا لعصمة المال التي كانت ثابتة قبله بالزنا يجرى الواحد  
فقد وقع فيما الى والجواب انما بطلت العصة بقوله تعالى فالحل ذكر  
مطلوب والمطلوب منه ما يلزم حقا لا نقا وما يلزم حقا على الخصوص  
انما يلزم بهتك حصة هو على الخصوص ليكون للزنا وفاقا واذا استخلصها  
لنفسه لا تبقى للعبد ضرورة فلا يجمع القطع والضمان كما هو ظاهر للذ  
لا بقوله فاقطعوا اليه ما ذكره ولذلك ان يكون الخاص قطعيا  
في معناه صح ابقاء الطلاق بعد الخلع وقال ان فوري لا يبرح وجوب  
المهر ينظر العقد لا الوجود الوطى كما قال ان فوري في المفوضية  
وهو التي روجت بغير تسمية مهر وكان المهر مقدارا غير مضافا  
العبد قال ان فوري هو موقوف الى رأى الزوجين كما في البيع  
والاجارة عملا بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له فان العا وضعت  
لمعنى خاص وهو الوصل في التعقيب وقد فصلت على الطلاق  
فيتصل بالمذكور الى ابوح القريب وذلك هو الافتداء فواجب  
حقته بعد الخلع بقوله تعالى ان يتبعوا ايامواكم فالابتداء فاق  
وضوح للطلبه الطليق بقوله بالعقد الصحيح والباء للدعاء فيقتضيه  
ان يكون المال ملصقا بالعقد فلا يترجح عند الى الوطى بقوله تعالى

وذكر الشافعية استعمال  
في النكاح والطلاق  
انما هو كالتأخير وبطلان  
العصة عن المسروق جواب  
سؤال ايضا هو ان ان فهو  
روى قال الواجب بالنظر  
القطع وهو خاص معناه  
الابانة فمن جعل مطلقا  
لعصمة المال التي كانت  
ثابتة قبله بالزنا يجرى  
الواحد فقد وقع فيما الى  
والجواب انما بطلت العصة  
بقوله تعالى فالحل ذكر  
مطلوب والمطلوب منه ما  
يلزم حقا لا نقا وما يلزم  
حقا على الخصوص انما يلزم  
بهتك حصة هو على الخصوص  
ليكون للزنا وفاقا واذا  
استخلصها لنفسه لا تبقى  
للعبد ضرورة فلا يجمع  
القطع والضمان كما هو  
ظاهر للذ لا بقوله فاقطعوا  
اليه ما ذكره ولذلك ان  
يكون الخاص قطعيا في  
معناه صح ابقاء الطلاق  
بعد الخلع وقال ان فوري  
لا يبرح وجوب المهر ينظر  
العقد لا الوجود الوطى  
كما قال ان فوري في  
المفوضية وهو التي روجت  
بغير تسمية مهر وكان  
المهر مقدارا غير مضافا  
العبد قال ان فوري هو  
موقوف الى رأى الزوجين  
كما في البيع والاجارة  
عملا بقوله تعالى فان  
طلقها فلا تحل له فان  
العا وضعت لمعنى خاص  
وهو الوصل في التعقيب  
وقد فصلت على الطلاق  
فيتصل بالمذكور الى  
ابوح القريب وذلك هو  
الافتداء فواجب حقته  
بعد الخلع بقوله تعالى  
ان يتبعوا ايامواكم  
فالابتداء فاق وضوح  
للطلبه الطليق بقوله  
بالعقد الصحيح والباء  
للدعاء فيقتضيه ان  
يكون المال ملصقا  
بالعقد فلا يترجح  
عند الى الوطى بقوله  
تعالى

شبكة

الألوكة

على  
الاباء والعقد  
الذي هو  
في الحقيقة  
نهيى الى ارجاع  
الاشارة الى  
الاشارة الى  
الاشارة الى



انه الرضا حقيقة في القطع والايضا  
 وضع اليد في فعلها ما وجدنا على  
 المؤمنين في الارواح والاعاء من السنة  
 والكسرة والبرقة فقدمت على  
 وعطف وما ملكت ايما علم الازداج  
 مع انه الشدة في حق ليس بقدر الزرع  
 ردها الاصوليون بان الرضا لفظ خاص  
 حقيقة في التقدير بل عليه استواء في شرا  
 بقا لغير النقص ان قدرها او نقصها  
 فريضة ان قدرها او نقصها ان قدرها  
 بغير القواين للمساواة في قدرها  
 دفعا للشيء ان قدره في رغبة  
 الياج وفعله كما او ما ملكت ايما علم  
 معناه وعلو رضا عليهم في ما ملكت ايما علم  
 على ان الرضا هو ما ملكت ايما علم

قد علمنا ما فرضنا عليهم فالرض خافض معناه التقدير وكذا  
 الكناية في فرضنا خافض يراد به ذات المتكلم قد لا نرصد  
 وان تقديره للتعارف واصطلاح الزوجين على مقدار  
 يظهر ما كان مقدرا معلوما عند تع ومنه اي من الجاهل الامر  
 لانه وضع لمعلوم على الانفراد وهو طلب الفعل وهو قول  
 القائل لغير على سبيل الاحتلاء بفعل خرج بالقول الفعل  
 والاشارة وبالاحتلاء الدعاء والالتفات وبالفعل قول لمن  
 دونها وجبت عليك ويحقق مراده اي المراد من الامر وهو  
 الوجوب بصيغة وهي فعل لازمة اي تحتملة بذلك المراد فلا  
 يستفاد الوجوب انها فيه ردة على زرع انه مشترك بين الوجوب  
 والندب والاباحة حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا لبعض اصحاب  
 الشافعي ثم فانهم ذهبوا الى ان فعلهم انه ليس به ولا طبع الا هو  
 موجب للمعنى الرضا وفعل المتعالي المستدل على كون الفعل  
 غير موجبه هو ما روي انه دم واصل واصل اصحاب فقال منكر اعلمهم  
 اني لست كما حدكم ابنت فندري بطعن في ردة على فاعلم عليه  
 وفعل المتعالي انهم فقال بعد ما روي ما لم يخلعوا فقالوا  
 رايانك القيت فاعلم ان ردة على ردة على ان ردة على ردة على  
 في انكار مع دليل على ان فعله ليس موجبه ولا انزع التافض  
 والوجوب استغنى بقوله صلوا كما رايتموني افعلى لا بفعل

الازداج المأمورة  
 المستغنى

خلاف

هذا جواب عن استدلالهم بما روي انه دم شغل عن اربع صلوات  
 يوم الخندق ففرضا بامرته فقال صلوا كما رايتموني افعلى  
 فثبت ان فعله موجبه تقرير الجواب لتنفيذ بقوله صلوا لا بفعله  
 وسعى الفعل به لانه سببه جواب ايضا عن قوله لو لم يكن معنى الامر استفاد  
 من الفعل ما سعى الفعل بالامر في قوله صلوا وما أمرهم بغيره بل هو  
 انما سعى لانه سببه ان الامر به الى ان يكون مطلق اسم السعي المستعمل  
 صيغة الامر في سببه لا يجاب كما فيتموا القلوع والندب وافعلوا الخير  
 والاباحة فكلوا مما اسكن عليكم والارشاد والتهديد والاذن بان يقيم  
 والتقريع والتعزير من استطعت منهم والتوبيخ في شاة فليؤمن فليؤمن بيا  
 ومن شاة فليتكفر السوال رتبة قبل متا وموجبه اي الامر المطلق الوجوب  
 عند عامة الفقهاء لا الندب كما ذهب اليه بعضهم مستدلين بانه  
 لطلب المأمور وذلك يوجب جانب الاقدام وادناه الندب والاباحة  
 كما ذهب اليه اصحاب مالك مستدلين بانه يقتضي حسن المأمور به  
 ومن ضرورة التمكن من الاقدام عليه والتوقف كما ذهب اليه طائفة  
 مستدلين بان الصيغة لما استعملت لمعان مختلفة لا ينبغي شئ  
 منها الا بدليل لتحقيق المعارضة في الاحتمال في التوقف حتى يتبين  
 المراد سواء كان بعد النظر او قبله مزارد لقوله بعض اصحاب الشافعي  
 ان موجبه في اغلب المتعالي قبل الحظر الوجوب وبعده الاباحة كقوله  
 واذللتهم فاصطاد والانتقاء للفرقة عن المأمور بالامر منذ اذليل  
 عامة الفقهاء بالضرورة موقوفه وما كان لمؤمن والمؤمننة اذ اقص الله

الازداج المأمورة  
 المستغنى

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



ورسوله امر ان يكون لهم الجنة وقوله ما منعك ان تسجد  
 اذ امر بك بعد قوله اسجد والادم ورد في موضع الذم  
 على الخالفة فهو دليل الوجوب واستحقاق الوعيد لتاركه  
 لقوله تعالى فليحذر الذين يخافون عذاب امر ان تصيبهم فتنة  
 او يصيبهم عذاب اليم فالوعيد لا يلحق الا بتكرار الواجب  
 ودلالة الاجماع فان الامة اجمعت على وجوب طاعة الله  
 ورسوله ولا شك ان ذلك انما يان المأخوذ به فيجب  
 عند وجوب الامر الا ان يتوهم الدليل على غرضه والمعقول  
 وهو ان الامر احد تصارييف الفعل وسائرهما يقتض  
 وجود الفعل لا محالة فكذلك هذه لكنه يطلق على الذنب  
 والابامة ~~وهو~~ واذا اريد به الابامة والذنب فكله  
 بطريق الحقيقة او المجاز قيل انه حقيقة وهو مختار في  
 الالفاظ لانه بعضه الى الابامة جزء من الوجوب اذا الشيء  
 ما لم يكن مباحا لا يكون واجبا وكذا الذنب لان الواجب  
 ما يتب على فعله ويعاقب على تركه والمنذور ما يتب  
 على فعله وقيل لا يكون حقيقة وهو قول الكوفي لانه  
 جاز اصله اي انتقل عنه اذا اصله الامر الوجوب  
 ولازمه استحقاق العقوبة بتركه ولازم الذنب والابامة  
 عدم استحقاقها فيكون مجازا ولا يقتضي اي لا يلحقه الامر  
 المطلق التكرار وهو ان يفعل فعلا ثم يعود اليه كما قال

بعضها ان الشافعي

بعض اصحاب الشافعي في الحديث اقرب بن حابس  
 حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين امرهم بالسجود  
 في كل عام ام مرة قال بار مرة فلو لم يكن قول النبي  
 يوجب ذلك لما اشكل على من يعرف النساء ولا يحتمله  
 وقال الشافعي رحمه الله حتمه لان ضرب يخص من التكرار  
 منك ضربا والتكرار في الاثبات يخص كذا تحتل العموم  
 سواء كان معلقا بالشرط لقوله تعالى فمن شهد منكم  
 الشهر فليصم او مخصوصا بالوصف لقوله تعالى اقم  
 الصلوة لله لعلك تلتقي الله في يوم لا ينفع الحساب  
 وبعض اصحاب الشافعي يتكروا بتكرار الشرط والصفة كتكرار  
 الصوم والصلوة بتكرارها لكنه اي مفهوم الامر وهذا  
 جواب سوال تقديره لو كان فردا لا يحتمل العود لما صورية  
 الثلاث لانه عود بلا شبهة والحوار وان كان فردا لكنه  
 يقع على اقل جنسه اي على الفعل المأمور به وهو العود  
 حقيقة بلا شبهة ويحتمل كله اي كل الجز من حيث انه فردا اعتبارا  
 حتى اذا قال لها اي الزوج لا مرة تطلق ففسد انه يقع على  
 الواحدة الا ان ينوي الثلاث فيقع التكرار ان طلقت  
 نفسها ثلاثا ولا بد لغير محتمل كلامه ولا يعمل بنية التثنية  
 لانه لم يفرد حقيقة ولا اعتبارا الا ان تكون المرأة امرا  
 نية التثنية لانها احسنها قهرا لان صيغة الامر مضمرة  
 من طلب الفعل بالمصور الذي هو فرد هذا دليل الوجه المختار

الاستحسان

الأمانة  
 الأمانة



والمراد ان لفظ المصيغة اختصت معناها من طلب  
فعل يذكر بلفظ المصدر فاضرب تختص من اطلب من ذلك  
ضربا ولفظ الفعل الذي دل عليه الصيغة فرد سوا  
فرد معرفا او منكرا وبين الفرد والعدد تناف لان الفرد  
ما لا تكرر والعدد مركب ومعنى التوحيد مراعاة في الفاظ الوحدان  
بالفردية والجنسية اي ورعاية التوحيد في الفاظ الوحدان  
انما ان يكون بالفردية بان يكون اللفظ فردا حقيقيا فتكون  
واحد او بالجنسية بان يكون فردا اعتباريا فيقع على  
الواحد عند الإطلاق وعلى الكل عند قيام الدليل على معنى انه  
واحد والثاني بمنزلة اي من الواحد الحقيقي والاعتباري  
فلا يجهل اللفظ الفرد وما تكرر من العبادات فبأسبابها  
لا بالافعال ولا يلزم على ما ذكرنا تكرار العبادات لان تكررها  
تكرر أسبابها حتى لا تكرر الحجة لعدم تكرر سببه وانما  
سأل لا تكرر بها بس لانه اشتبه عليه انه ما يتكرر سببه فيتكرر  
كالصوم والافلا كغير العبادات وعند الشافعي رحمه الله  
لما احتل التكرار كحكم المرأة في قوله طلق نفسه ان تطلق  
ثنتين اذا نوى الزوج لانه لو لم يمتثل كلامه وكذا اسم الفاعل  
يدل على المصدر لغة ولا يجهل العدد كما يدل عليه الامر  
ولا يجهل ذلك حتى قلنا لانراد بالثمة السرقة الاسدية واحدة لانه  
لو اراد كل السرقات لوجب القطع الا بعدها وذلك لا يعرف  
الا بعد موت السارق وهو مستنف بالاجماع والتعذر الواحد لا قطع

هذا هو الوجه  
في التكرار  
في العبادات  
في التكرار  
في العبادات  
في التكرار  
في العبادات  
في التكرار  
في العبادات  
في التكرار  
في العبادات

اي الثابت بالامر وهو الواجب نوعان اداء وهو تسليم  
تسليم الواجب اي عينه بالاداء يتعلق بالواجب اي التسليم  
بالامر وهو فعل الجوارح لا ما في الذمة قبل الاداء  
وهو تسليم مثل الواجب اي بالامر ويسعمل احدهما كان  
الآخر اي الاداء موضع القضاء والقضاء موضع الاداء  
فجازا يقال فلان ادى دينه اي قضاء وقاله واذا  
قضيت الصلوة اي ادى دينه اي جاز الاداء بنية القضاء  
وبالعكس لان كل واحد منهما حاكم بمعنى اصطلاحا فاذا  
لم يعمل في غيره يكون مجازا والقضاء يجب بالاداء  
وهو الامر عند المحققين من اصحابنا ونسبوا ان الشافعي  
خلقا للفقهاء الواجبون من شائنا وعامة اصحابنا  
الشافعي نعم فانهم قالوا القضاء يجب بالاداء لان العبادات  
عرفت عبادات في وقتها فعند فواتها لا تعرف عبادات الا  
بنقلها وقال المحققون ان الواجب في الذمة  
لا يقطع الا باحدا فان فات فاستقام لم يمتثل عند  
هويته كما في صورة العبادات وهذا الحق لم يمتثل عند  
المعقولة من الفعل فيضمن به والعبادة معقولة الا  
غير معقولة وصفا فانما تحتاج الى الدليل ابتداء وانما  
عنه بقاء وفيما اذا اندران يعكف شهر رمضان ولم يعكف

شبكة

الألوكة



انما وجب القضاء بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال لان  
 القضاء واجب في جميع احواله لا يفتقر الى كونه بالقضاء واجب في  
 الاول وهو الامر بوفاء النذر كان قضاءه في الرضا الثانية الاولى في  
 الحذر لانه واجب بغير دليل والحجاب ان النذر بالاعتكاف نذر الصوم  
 لانه شرط كان نذر بالصلاة نذر بالوضوء والشرط يبرأ وجودها في  
 انفسها فاكفى اذا لا يصوم رمضان بغير شرط الوقت وصار  
 كن نذر الصوم وهو متحقق لا يجب عليه آخره اذا انفصل الاعتكاف  
 عن الصوم فان ما ثبت من الفقيه بشف الوقت  
 لغوا به بحيث لا يمكن تداركه الا بادر الى الرضا القابل  
 وذلك مدة طويلة يستوي فيها الحيوة والممات فلان ثبت  
 القدره فقط استدراك شرط الوقت للمع كماله الصلاة  
 بعد خروج الوقت ففي الاعتكاف مضمون في النذر باطلا ف  
 وذلك يقتضي صوما كما اذا لم يؤد تلك الصلاة حتى انتقص  
 وضوءه يجب عليه بذلك النذر وضوء آخره اذا وجب الصوم  
 لا يتأدى بصوم رمضان آخر لان الشرط عاد الى الكمال كما  
 اسلم في الخبر الناقل لا يجوز له القضاء في مثل ذلك الاداء  
 انواع كامل وهو ما يؤدي لوصفه على ما شرع وقاصر  
 وهو ما يمكن نقصان في صفته وما هو خبيثه بالقضاء  
 كالصلاة المكتوبة والوتر في رمضان والتراويح بجماعة



مثال الكامل والصلاة منفردة مثال للقائم لعددها الوصف لغوب  
 فيه وهو الجماع وفعل الآتي وهو الذي ادرك اول الصلاة وفاته  
 الباء بعد قولها الامام كمن نام خلف الامام لم ينتبه الا بعد فراغ الامام  
 فهو مؤداه يشبه القضاء اما انه اداء فليقاء الوقت واما ان يشبه  
 القضاء فلانه قد التزم مع الامام وقد فاته ذلك الملتزم حتى لا يتغير فيه  
 اي الآتي اذا كان ماضيا بينه القامة هذه الحالة لكون فعله شيئا بالقضاء  
 منها الخمس انواع الاداء وهذا شرع في بيان انواعه في حقوق العباد  
 رد عين المقصود وهو اداء كامل لانه اداء بصفته كما وجب عليه ورده في  
 المقصود اذا كان عيضا به مشغولا بالجماعة بعد اخذ فارغا وهو اداء  
 قاصر لانه لم يكن على الوجه الذي اخذ عليه اداه حتى لو هلك في ذلك  
 قبل الدفع الى الجماعة به اي الغاصب لوجود اصل الاداء ولو دفع الى  
 الجماعة رجع على الغاصب بقيمة لقصور في الصفته من عدمه غير وتيم  
 بعد الشرع وهو اداء يشبه القضاء اما انه اداء فلانه عين حقها حتى  
 تحجر المراء على القبول وجبر الزوج على ان يحد طلبته وانما كونه شيئا  
 بالقضاء فلان تبدل الملك او اخير تبدل الصفه الاتري ان كان  
 حرام الانتفاع على المشتري جائز الانتفاع على البائع وقد انعكس  
 الامر وتبدل الصفه بتبدل الذات حكما كالحجر اذا تطل وهذا ينفذ انما  
 قبل التسليم دون اعتماقها والقضاء انواع ايضا بمنزلة مقفول  
 وهو ان عقلا في الممانعة وبمثل غير موعة ولا يدركه العقل وما هو

بصفته كما يجب

واما به

ظلال من العبد



وقع الاداء كالصوم قضاء للصوم الغائث من انظر بطل  
 معقول والفدية له هذا نظره بطل غير معقول لانه لا يعقل بين  
 والفدية للصورة ولا معنى وقضاء تكبير العيد في الركوع لمن  
 ادرك الامام فيه وخاف ان رفع الامام له ثم تغفل تكبير  
 العيد فانه يكبر للافتتاح ثم للركوع ثم تكبير العيد في الركوع من  
 غير رفع يده هذا مثال القضاء الذي يشبه الاداء اما كونه قضاء  
 فلهذا التكبير عن موضعها ولما شبهه بالاداء فلان الركوع شبه  
 الصيام حقيقة لا تتواءم النصف الاسفل وحكم الشدك الامام في  
 الركوع مبدك لتلك الركعة وجوب الفدية وهو نصف صاع  
 كما في ترك الصلوة لاحتمال هذا جواب والوهو ان الفدية  
 في الصوم ثبتت بغير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة  
 فالجواب انما وجبها لاحتمال لا يقين لان ثبوت الفدية  
 عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلل العجز والصلوة نظير الصوم  
 وكون كل منهما عبادة بدنية فيجب فيها ويحتمل ان لا يكون معلولا  
 فلا يجب فيومها احتياطاً كالصدق بالقيمة اي كما وجبنا  
 الصدق بقيمة الشاة المشتراة للاضحية ان استهلكنا وبعينها  
 حتى ان لم تستهلك عند قرب ايام التضحية لاحتمال احتمال  
 كون الصدق بالعين اصلاً بالتضحية لانها عبادة مالية  
 الا ان الشرع نقل قيمة الصدق الى الاراقة تطبيقاً للعام القبيحة

اذ النسي

اذ الناس اضيا فيه بعد في هذه الايام الا ان ذا الاحتمال ما قسط  
 في الايام للنصر على الاراقة فاذا كانت اعتبر من انواع القضاء  
 في حقوق العباد فان القضاء وينقسم فيها انقسام في حقوقه تعالى  
 ضمان المعصوب بالمثل فهو قضاء وبطل معقول لا سواء ههنا الصورة  
 والمحرر وهو ان يوعى على المثل معناه للصورة اذ في جبر المال لا يركب  
 او بالقيمة فيما لمثل لكن انقطع من ايدى الناس كالعدي للقارب  
 وفيما لا مثل كالمقاوت فهو قضاء وبطل معقول التحقق فيها هو  
 المعقود وهو المالية غير ان حقه لمكان متعلق بالصورة واللفظ  
 كان هذا قاضاً وضمان النفس والاطراف بالمال في حالة الخطأ  
 فهو قضاء وبطل غير معقول لانما تلة بين الدمي والاركان ما كان المال  
 مملوك واداء القيمة فيما اذا تفرج على عبد بغير عينة فهو قضاء في  
 معنى الاداء اما كونه قضاء فلان قيمة الشيء بخبره فادواها قضاء فلما  
 بيان معنى الاداء فلان العبد لمكان مجهول الوصف لا يمكن  
 تسليمه الا بتقويم فصار له القيمة اصلاً في هذا الوجه بغير خبر  
 على القبول اي قبول القيمة كالمولاناها بالمستحق اي عبده وسطية  
 فانها تجبر على قبوله ومن هذا اي باعتبار ان المثل الكامل سابق قال  
 الوضعية وهو في القطع ثم القتل اي اذا قطع واحد من رجل ثم قتل قبل  
 ان تتركه اللول في فعلها اي تخير الولي بين قطع ثم قتل وبين  
 قتل من غير قطع لانها اجنبان عن غلده وعندها يقتله

حاشية  
 ضارة المصنوع  
 بالمثل  
 الباق

نسخة  
 الأمانة



ولا يقطع لأن القطع موقوف في حكم السرية في سراسط  
حكمه فكان اجابة واحدة وقال لا يضمن المتلى بالقيمة اذا غصب  
ثم انقطع المتل عن ايدي الناس الا يوم القسومة لان المتل القام  
لم يشرع مع احتمال الاصل والاصل موهوم بالكهنه الا وانقطع  
الاحتمال بالقسومة وفي ذلك وقت القضاء وقتنا المتافع لا يضمن  
بالا تلافى ثمة ان المتل للعقول كما مل وقامر حيث لم يوجد شئ  
الايجاب لان الضمان بالمثل ولا مماثلة بين العين والمنفعة صرة  
ولامع كونهما ما لا يتقوما بخلافها والعقبا صر لو وجب على رجل  
فقتله اجنبى لا يضمن بقتل القاتل اي لا يضمن لاي القاتل لولي  
العقبا صر شيئا لان ذلك العقبا صر ليس بمال فلا يماثل المال صورة  
ولامع ويضمنه التارخ وملاك النكاح لا يضمن بالشهادة  
بالطلاق بعد الدخول اذا رجع الشهود لان ملك النكاح ليس  
بالمتقوم فلا يضمن بالمال عند التلافى ويضمنهم عند ذلك  
من المتكول لا بد للمامور من نصفه الحسن الحسن والبيع بطلان  
على مله الطبع ومنا فروع وعلا صفة كالوصفة نقصان وعلى متعلق  
المحج والنعم فزودة ان الامر حكيم والحكيم لا يامر شئ الا بحسنه  
قال الله تعالى انه لا يامر بالفحشاء وهو اي الحسن نوعا اما ان  
يكون حسنا لعينه اي تصف بالحسن لغيره ثبته ذاته وهو على  
ثلاثة انواع اما ان لا يقبل السقوط او يقبل او يكون ملحقا بها

بالترتيب

القيم اي الحسن لعينه لكنه مشابه للحسن لغيره كالصديق  
مثال الحسن لعينه ولا يقبل السقوط لانه لو تبدل كان كفرا والصلوة  
مثال الحسن لعينه للمات بها على تعظيم الله تعالى يقبل السقوط بالموت  
والزكوة للمحق الحسن لعينه لكنه مشابه للحسن لغيره لان حسنها بوط  
دفع طلبة الفقير فلغيره لغيره ولان هذه الواسطة بخلاف الله تعالى  
لاجنبى الفقير فصار كالواسطة فالتحقق به لعينه او حسنا  
لغيره اي لغيره ثبته وغيره وهو نوعان اما ان لا يتأدى في كل لغيره يقبل  
الامور او يتأدى به او يكون ذلك الحسن المطلق الشامل لجميع الاقام  
حسنا لغيره بعد ما كان حسنا لغيره في نفسه ولحقا به اي بالحسن  
لغيره في نفسه والحسن في غيره ولم يذكر اعتمادا على الغرم كالوضوء مثال الحسن  
لغيره في غيره وهو التوكل التمكن من اداء الصلوة لانفسه لانه ليس بعبادة  
مقصودة ولا تبادر بان المقصود من الصلوة وهي التبادر به بل يفعل  
مقصود بعده والجهاد مثال ما ليس بحسن لعينه لانه تعذيب العباد  
وتخريب البلاد وحسنه لاعلا الله تعالى لان الاعلا بنفسه المأمور  
والقدرة التي يتمكن بها المأمور من اداء ما امره بالحسن شرط بعد ما  
كان المحج فان الحسن الحاصل للمامور من قبيل اشتراط القدرة المحكية  
للمكلف من الاداء ولا شك في حسنه لغيره بتكليف العاجز فصار كل  
من الامان والصلوة والزكوة والوضوء والجهاد حسنا لغيره في شرط بعد  
ما كان الحسن لغيره وهو هذه القدرة نوعان مطلق وهو ان  
يتم غير اجبار في غيره

الحسن

الألمة



ما يمكن به المأمور من اداء الزكاة بدنيا كان او ماليا وهو اى هذا  
 النوع من القدرة شرط في اداء كل امر كالوضوء والصلاة والحج والركعة  
 من القدرة والاستطاعة والغنى والشرط هو اى يطلق القيد للتحقق  
 لان حقيقة القيد التي هي عليها التكليف لا تنسب الفعل والابتن  
 سبق التكليف الفعل فقلت الشرطية لعلامة الآلات وصحة الاسباب  
 فثبت ان الشرط التوهم حتى قلنا اذا بلغ الصبي او سلم الكافر وامرت  
 الحائض في آخر الوقت بمقدار ما يسع فيه لحرمة لزوم الصلوة لتوهم  
 الامتداد في الوقت بوقف الشمس كما كان لسيما من عدم فيثبت  
 بهذا القيد وجوب الاداء ثم بالبحر الحالى ينتقل الحكم المخلف وهو  
 القضاء وكامل سمي به لتكليف المكلف من الفعل مع صفة اليسر وهو  
 القيد الميسر للاداء اى للوجوب بالاداء على العبد ودوام هذه  
 القيد شرط لدوام الواجب لانها شرط في معنى القلة ومغيرة للواجب  
 من العمل اليسر بقدر ما هو كالتمايز في الزكاة فان الاداء يمكن بدونه الا ان اليسر يحصل  
 به كيلا ينتقم اصل الملاحقة بطلان الزكاة والعشر والخرج بهذا المال اى  
 لاشراط دوام هذه القيد لدوام ما وجب بهما بطلان الزكاة بهذا  
 النقصا لكونها واجبة بالقيد الميسر حيث علق بالمال الموقوف  
 وقد هلك كذا العشر بهذا الخارج والمخرج اذا اصطلم الزرع  
 آفة بخلاف الف الاول ان القيد المحكم فان بقاها ليس شرط  
 لبقاء الواجب حتى لا يسقط الحج بغيره كالتراخي والارادة بعد تقرر الوجوب

العلم

وصلة

وصلة الفصل هذا كالمال بعد الوجوب لوجوبها بقيد ممكن لان  
 شرط الاستطاعة ولا يتحقق الا بهما وشرطها اصلية لا غناء لقوام  
 اغنوم ولا يتحقق الا من الغنى وهذا جواب عن وجوبها بمسيرة لان  
 اشراط الزاد والراحلة والنصاب وهو ان لا يملك على اصلها فانها  
 الصحة بحيث يمشى ويكتب ومكسها وهو ان يثبت صفة الجواز للمأمور به  
 اذا اتى به اى المأمور بالمأمور به قال بعض المتكلمين لا يثبت صفة الجواز  
 للمأمور به بطلان الامر حتى يقرن به دليل مستدلين بمن افترجه  
 فهو مأمور بالاداء شرعا وللجواز المؤقت اذا اذاه والتمسح عند الفقهاء  
 انه يثبت به اى يطلق الامر بصفة الجواز للمأمور به لان مطلقا يقتضي  
 حسن المأمور به وذلك لاجل جوازه وانتفاء الكراهة لنسج قول الرازي  
 صفة الجواز تثبت بطلان الامر فقد يتناول الامر ما هو مكروه كاداء  
 عصويه بعد تغير الشرع فان جازر ما هو مكروه وهو مكروه لنا ان  
 بالامر يثبت الاذن به لانه لطلبها فيه ومن ضرورة انتفاؤها  
 واكرهه هنا ليست للصلوة بل لتثنية عبادة الشمس  
 والمأمور به الصلوة واذا عدم صفة الجواز الوجوب للمأمور به  
 ناسخا يحمي صفة الجواز عندنا خلافا لثلاث فروع له صوم يوم متغذرا  
 نسج وجوب الاداء فيه ولم ينسخ جوازه ولنا ان موجبة الواجب  
 الاداء على وجه لا يجوز تركه وموجب الجواز جواز الترخي بينه ما تاف  
 ولا ايضا في غير موجبه اليه والسر حتى لا يبق امر بعد نسج موجب

١٢

شريعة

الامر



فلا يضاف للجواز والوجوب <sup>وصوم</sup> اليوم عاشورا بناء على انه  
 مشروع للعبد كإلزامه لا ينكح الأمر والامر به عن مطلق  
 عن الوقت وهو الذي لم يتعلق اداء الامور به لوقت محدد على وجه  
 يعوت الاداء بفواته كالتكليف وصدق الفطر وهو المطلق عما التزم  
 عند الاكراه خلافا للكره فان هذه على الفور والفور وجوب تعجيل  
 الفعل في اول وقت الامكان والتراخي جواز تأخيره عند ملكه للفور  
 لاقتضاه الامر وجوب الفعل ولو وقت الامكان لسقوط الفرض  
 لو اتي به فتاخير نقص لوجوبه اذ الواجب لا يترك وتأخيره ترك  
 وقت وجوبه وكونه للترخي لئلا يعود على موضوعه بالنقص فان فعل كل  
 الساعه مقيد بوجوب الالتزام على الفور فاعمل مطلقا لو اقتضى  
 الفور صار كالمقيد فلم يبق مطلقا فيعود على موضوعه بالنقص و  
 مقيد به وهو ما خفف حوازه بوقت عين يفوت بفواته وهو المتيقن  
 اما ان يكون الوقت ظرفا للزمان فيفوت في بعضه وشرطا للاداء فيفوت  
 الاداء بفواته وسببا للوجوب فيختلف الواجب باختلاف الوقت  
 ان كامله كما لو انا فاعل الوقت الصلوة وهو اي هذا النوع اما ان يفتا  
 لا للزمان الا لما لا يجعل <sup>في</sup> الوقت سببا للزم ان لا يقع الاداء في الوقت  
 فجعل بعضا والا والاولى لعدم المزام حتى لو شرع في تعين السببية والى  
 على ابتداء الترويع اذ لم يوجد في الاول فيغير <sup>لها</sup> السببية فان تادى والانتقل  
 وكذا لان يفوت لان ما اتصل به اولى بالسببية لونه اولى بالجزء الذي هو

منه في

سا

الوقت

عند تنقذ الوقت بان لم يؤد قبل فتيهين اذ لم يبق ما يستقل اليه اولا  
 حكمة الوقت كزوال الداعي الى الجزاء فلهذا لا يتأدى عصره في الوقت  
 الناقص وهو وقت تغير الشمس في يومه اذ سببه كل الوقت وهو كامل فلما  
 يتأدى بالناقص يخلط عصره فانه يتأدى في الوقت الناقص لان سببه  
 الجزء الاخير وهو ناقص من حكمه اي هذا النوع اشتراطية التعيين فالسبب لتعيين  
 العبادة عن العادة والتعيين لعدم المشروع ولا سقط التعيين يفوت  
 الوقت لان من العوارض وهو لا تعارضه الاصل فلا يرد ان التعيين يكون  
 الوقت يسع غير الواجب اذ اضاف ولم يسع غير ينسحق سقوط ولا يتعين  
 بالتعيين بان قال عينت هذا الجزء للتبليغ لتعيين المطلق تفرقا ليس  
 للعبد الا بالاداء تعين ضرورة الفعل كما كانت في العين يختار نوعا من  
 الكفارة بالفعل ولو عين قصدا فلا يفعل الا بعد التعيين او  
 يكون الوقت معيارا اي مقدار الزمان وسببا للوجوب كشر رمضان فان  
 الصوم قدر بالصوم بالوقت حتى اذا زاد بازدياده ونقصه بقضاءه  
 وايضا به فيقول صوم شهر رمضان والاضافة دليل السببية فيصير  
 غير منفي كونه معيارا وسببا فلا يسع فيه الا صوم واحد ولا يرتبط  
 سببه التعيين اي كونه صومه من رمضان لتعيينه والاطلاق في المتعين  
 تعيين فيصا ب مطلق الاسم اي يتأدى الى الواجب منه مطلق الصوم ومع  
 للظواهر في الوصف بان نوى القضاء او الكفارة او النفل لانه متعين  
 للعبادة باصل النية ووصف الرعية متعين لانتهاج شرعية غيره

شريعة

الألوكة

www.alkutub.net



الآفة المسافر ينوي واجبا آخر فان هذه النية لا يصاب صوم الشهر  
 بل يقع عما نوى عند أبي حنيفة رحمه وقال هو كالمقيم لأن الشرع خص  
 له بالفطر للمثقة ولذا ترك الترخيص بأوى المقيم وإن وجوب الأداة  
 لما سقط عن المسافر صام رمضان في أدائه بمنزلة شعبان وإذا نوى  
 واجبا آخر في شعبان يقع فكذلك في رمضان بخلاف المريض فإنه إذا  
 نوى واجبا آخر يقع عن صوم الوقت لتعلق رخصته بحقيقة العجز  
 فبصومه فإن سبب الرخصة بالتحقق بالصحيح وفي النقل عنه  
 روايتان في روايته نية المسافر النقل كواجب آخر وهو ما يقع  
 عن الفرض لأنه إنما رخص قضاء الحقة وتخفيفا عليه فيظهر فيها هو  
 ضرورة أو بكون الوقت معيارا لا سببا لكفزار رمضان فإنه  
 لا يتحقق قضاء صومين في يوم والسبب في القضاء ما هو سبب  
 الأداء وهو شهود الشهر ويشترط فيه نية التعيين من الليل  
 لعدم تعيين الأوقات للقياسات فيقع الامساك في أول اليوم  
 عز مشروعه الوقت وهو النقل ولا يجزئ الفوات لأن وقت العجز  
 بخلاف الأولين وهما الصوم والصلوة لشروعهما في وقت  
 معين فيفوتان بفوتة أو بكون الوقت من كلا يشبه المعيار والفرق  
 كالمشبه المعيار لأنه لا يصح في عالم الأجر والحد والفرق لأن  
 أركانه لا تستغرق جميع اجزاء وقتها فيعين أشهر الحج من العام  
 الأول عند أبي يوسف للأداة كما حوز وقت الصلوة بحيث يأتيهم

بالتأخير

بالتأخير فاعتبر التضييق خلافا لمحمد رحمه لا يتعين ويحوي التأخير  
 إلى العام أكثر وكذا بشرط عدم التفوت في العمل صحة النقل فيها ولا  
 لو تعين لصار بالتأخير مضمونا للمؤديا ويتأخر الحج باطلا والنية  
 لأن الاطلاقات تعين بدلالة العرف لأن الإنسان عادة لا يحتمل  
 المثقة للنقل وعليه الفرض لا نية النقل لأنه قبحا وصريح بخلاف  
 فيسبغ به الدلالة والكفار يجاطبون باللام لا باليمان لقوله قل يا أيها  
 الناس أني رسول الله اليكم جميعا إلى فأمسوا وبالمنشروع من العقوبات  
 كالحدود والقصاص عن نقر أساليبهم بالانهم اليوم بالزجر وبالجملة  
 الزهاد ينوي وهو انزوا الدنيا وبالشرائع كالصوم والصلوة في حكم  
 المواظقة في الأخرى بخلاف فيعاقبون على ترك اعتقاد وجوبها قال  
 ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين فسر المسلمين المصدقين  
 فرضيتها أمانة وجوب الأداء في أحكام الدنيا فلا يخطبون عند البعض  
 وهم الراقيون من متاجروا والتفريط عواردا وانهم يعاقبون  
 بترك العبادات بشرط تقديم الايمان زينة على عقولهم به الكفر  
 والقبح وهو قد مر في شرحنا ورايهم أنهم في الملوك ياد ما يحتمل السقوط  
 من العبادات لأن الكافر لا يقدر على أدائها حاله الكفر لعدم شرطه  
 وهو الايمان ولا يجوز كونه مأمورا بالأداء بشرط تقديم الايمان لأن  
 الايمان أصل فلا يكون تبعاً ومنه أي من الخصال التي وهو قول القائل يقر  
 بحسب الاستعلاء لا يفعل ولا يقدر على الفهم في معنى ضرورة حكمه

مطلب  
الاعتبار في ضرورة



المتأخر فالاشتهار به من غير الفحشاء والمنكر وما ذكر في  
 الامر هنا وهو ان المسمى لما ان يكون فيها لعينه وذلك  
 نوعان وضعا وسرعا او لغيره وذلك نوعان وضعا الى لا يقبل  
 الانفكاك ويجاور اي مصاحبا ومفارقا في الجملة كالكفر  
 فيه لعينه وضعا لان واضع اللغة وضع لفعل فيه فذاته عقلا  
 وسرعة فيه لعينه سرعا لان البيع مبادلة مال بمال سرعا والحق  
 ليس بمال لا وضعا لان العقل لا يحكم بغيره وصوم يوم النحر فيه باجبا  
 وصفه وهو انه يوم ضيافة لا بزيادة لانه ما كان له في وقت  
 والبيع وقت النداء فيه لعينه مجاور للبيع وهو ترك التسع الواجب  
 لمجوار انفسا لترك التسع عن البيع والعكس والنهي الخالي عن  
 ما يدل على ان فيه لعينه او لغيره عزاء فاعمال الحسية اي التي  
 تعرفها والتوقف تحقها على الشرع كالقتل يقع على القوم  
 الاول وهو القوم لعينه لا الاصل بثبوت القوم فالله عزاء لاني  
 غيره الا اذا قام تحليل بخلافه وعزاء الامور الشرعية وهي التي  
 يتوقف تحقها على الشرع كالصلوة يقع على الذي انقضت البقية  
 وضعا فان القوم ثبتت انقضاء الله عزاء فلا يتحقق اي لا يمكن  
 ان يثبت على وجه بطلان اي بذلك الوجه المتقضى وهو النهي  
 بانه انما تعذر عبادته ابتداء فلا بد من تصور وجود الله  
 عند ليتلى العبد بين ان يفعل في عاقبة ويتركه في ثاب فلو

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

القوم

لعينه

لعينه في الشرع بالاولى يوجد شرعا والى المتعبد في بطلان  
 النهي المتقضى وفيه ابطال القوم المتقضى فيعذر عن موضوعه بالنقض والاحل  
 على القوم لغيره من الله عزاء المتقضى وهو القوم المتقضى وهو النهي المتقضى وهذا  
 اي يكون النهي عن الافعال الشرعية واقعا على ما في غيرهم كان الربوا وهو حلو في مال  
 مال احل الجاهل بغيره من الله عزاء المتقضى وهو القوم المتقضى وهذا  
 كالبيع شرط الحظيرة وصوم النحر والام الهامة من عباد الله لان كون البيع في  
 الربوا في الفكرة وهو لا يحل ولا يقبل من الله عزاء المتقضى وهو النهي المتقضى  
 انه يوم لئلا يكون القوم لئلا يكون يومه صومهم غير منقضى وهو القوم المتقضى  
 القوم المتقضى في شرط الجواز والشرط لان البيع كالبيع لئلا يكون يومه  
 ومستزاد من يوم عن الصياد لئلا يكون يومه في الربوا وهو القوم المتقضى  
 ظهور الايام المملوكة وما احل الله تعالى من القوم المتقضى على ما في الربوا  
 فخرنا في القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 معذور من الله عزاء المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 النهي المتقضى في الربوا وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 لا الحال في القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 كالحال في القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 منقضية بغيره من الله عزاء المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 لان حصة القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى  
 ولا يثبت القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى وهو القوم المتقضى

القوم

نسخة

الألوكة

www.alukah.net



ولا يكفى سخر المعصية كسفر الان سببا للرحمة لان نعمته  
 فلا يتعلو بالمعصية ولا يمكن انكاره بما لم يستل  
 لان استيلاء هم معصية فلا يكفى سببا للنعم وانما النعم  
 كما يتناول كالجسد افراد اخرى في الحاقه متفقه الحدو  
 خرج المشرك على سبيل التعمول قيل تفسير للتناول وقيل  
 احراز على التكرار كرجل ومثاله مسلمون وانه يوجب الحكم  
 فيما يتناول قطعا عندنا كالحاقه وعنده الشافعي ليس  
 بقطعي لاحتمال خصوصه حتى يجوز الحاقه بغيره على الجاهل  
 قطعا لحدث العريين وهو ما روي عن قوم من عريه اتوا  
 الى المدينة فلم توافهم فامرهم النبي ع ان يخرجوا الى الصلوة  
 فيشربون البانها والواها وهو خافق نسخ قوله لم يشربوا  
 من البول وهو عام وفيما اذا اوصى بالخاتم لانسان ثم بالغق  
 منه لآخر ان الحلقة الاولى والغق بينهما فصلان لان العام  
 كالحاقه في الحكم فتساويا في الوصية بالغق والخاتم  
 ليس بعام بل يشبهه ولا يجوز تخصيص قوله ولا تاكلوا مما  
 لم يذكر اسم الله عليه ومن دخله كان آمنا بالقسم وعنده الشافعي  
 من ترك التسمية عامدا يحل والحاقه تقبل في الحرم قطعا على الله  
 وعلى الاطراف وان القضا فيها يستوفي فيه وخبر الواحد  
 وهو قوله كيدج على اسم الله تعالى او لم يستم وقوله الحرم  
 لا يعيد عاصيا ولا فار ايدم قال العام موجب قطعا

فما يتناول  
 سببا

نسخ

فلا يكفى بما ليس

فلا يكفى بما ليس بقطعي لانها اي ولا تاكلوا ومن دخله  
 مخصوصين لان انما هي ليس بخصوص بل ذكر شرعا لتيام  
 الملة مقام الذكر للعدد وكذا الاطراف فانها تسلك  
 مسلك الاحوال والاية تتناول الاغني لا غير فان حقه  
 خصوص هو قصر العام على بعض افراده بدليل مستقل لفظي  
 مقارن معلوم كالمشامخ حق من اقلوا المشركين بقوله  
 وان احد من المشركين استجاركم فجهول كالمشركين  
 من واصل الله البيع وحرم الربوا فالصحيح انه لا يبقى  
 قطعيا فيتحقق باليقين والاحاد كنه لا يسقط الا  
 كاية السرة كبحج بها مع خصوص ما دون النصا وغيره  
 صا بالاجماع على الاستثناء والنسخ فدلل الخصوص  
 شبه الاستثناء من جهة الحكم فان الخصوص المستثنى لم يدخل  
 تحت الحكم وانما نسخ من جهة الصيغة فان كلامها مستقل بغير  
 فان كان الخصوص مجهولا فالجهالة باعتبار الحكم توحيها في  
 كاستثناء المجهول فلا يبقى حجة وباعتبار الصيغة حكم  
 المخصوص ثابت بصيغة فلا يتعدى جهالة بقى الاول  
 على ما كان فلم يتطلم بانك وشبه الجهالة ازالة التعيين  
 وان كان معلوما باعتبار الصيغة يقبل التعليل فان الاصل  
 في النصوص التعليل وبالتعليل لا يدري ما يتعدى له حكم المخصوص

جاء في ٢٠  
 بعد ما يكفى

الألوكة



مما يتناول العام فصار قد ما يتناول العام مجزأ بآثار  
 الاستثناء لا يقبل التعليل فان الاستثناء لا يقبل لانه كلام غير  
 مستقل بنفسه فوقع الشك وقد كان موجبا فلا يظن بولاه  
 يبقى قطعاً مع قصار دليل الخصوص كما اذا ابا عبد بن تالف  
 على انه بالخيار في احداهما بعينه وتسمى منه فانه يجوز البيع في الآخر  
 لان الخيار لا يمنع الدخول في الايجاب ومنع الدخول في الحكم فصار  
 في السبب نظير دليل النسخ وفي الحكم نظير الاستثناء وقيل انه يقف  
 الاحتجاج به اصلاً في توقف البيان تكافؤ دليل الخصوص  
 كالاستثناء المجزأ لان كل واحد منهما اي من الاستثناء والنسخ  
 لبيان انه لم يدخل تحت الجملة فصار على هذا كالبقيع المضاف الى  
 حر وعبد بنين واحداً فانه باطل لعدم دخول الحر في فرد العقد  
 على العبد ابتداءً بالخاصة وقيل انه يبقى كما كان فان كان  
 للخصوص معلوماً بقي العام فيما وراءه على ما كان قبل وان  
 كان مجزأ لا سقط دليل الخصوص والثاني مستعمل بنفسه  
 بخلاف وتبقى على ما كان في الكل اعتباراً بالناسخ لان كل واحد  
 منهما دليل للخصوص والثاني مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء  
 فانه بمنزلة الوصف فصار كما اذا ابا عبد بن تالف واحد  
 وهما واحد قبل التسليم وفي الحقيقة له جواهر ما تحت  
 العقد وخروج احدهما تعذر التسليم فيبقى في الآخر صحيحاً

بشأن ما

بشأن ما

والعدم

والعموم اما ان يكون بالصيغة والمعنى او بالمعنى  
 لاي كرجال عام صيغة لوضعها للجمع ومعنى  
 لشمولها لكل ما يتناول عند الاطلاق وتقوم عام بمعنى  
 لوضعها للجمع ولا صيغة لانه فرد كزيد ومن وما  
 يحتملان العموم قال الله تعالى لا يعلم من خلقه له ما في  
 السموات والخصوص فاذا قيل من او ما في الدار فيقول  
 زيد او فرس والاصل فيهما اي الكثيرات اشياء فيسميها  
 العموم ومن وضع لان يستعمل في ذوات من يعقل  
 كما وضع ما لان يستعمل في ذوات ما لا يعقل واذا  
 قال من شاء من عبيدي العتق فهو حر فاشاؤا  
 عتقوا لكون من عامة وان قال لامته ثمان بطونك  
 غلاما فانت حر فاولدت غلاما ما وجارية لم يعتق  
 لان الشرط كون جميع ما في بطونها غلاما لكونه ما عامة  
 وما في يجمع من محاربا قال الله تعالى والسماء وما بينهما  
 وكذلك عكس وتدخل في صفات من يعقل ايضا كالمستغنى  
 في ذوات ما لا يعقل تقول ما زيدا فيقال كرم وكل  
 عامة بعينها لانها للاحاطة ولكن على سبيل الافراد  
 وكان ليعلم غير وهي تصح في الاسماء لانهما الاضمار  
 تصحها اي الاسماء كان دخلت على المنكر اوجب العموم

ان كان

افراد

تسمية

الآلهة

مطلوب  
من وما



وان دخلت على المعرفا وجبت عموم اجزائه لعدم افراده  
 حتى فرقوا بين قوله كل زمان مأكول وكل الزمان مأكول  
 بالصدق في الاول لان جميع الافراد مأكول والكذب  
 في الثاني اذ قشره غير مأكول فاذا وصلت بما وجبت  
 عموم الافعال قال الله تعالى كلما انضجت جلودهم بدلناهم  
 جلودا غيرها وبيئت عموم الاسماء فيه فمنها كعموم الافعال  
 في كل فمنا ككل عبد اشترىته وكما اشترى عبد  
 ففي الاول كل عبد يشترى به بحيث ولو اشترى عبد امرين  
 لا يجت في الثانية وفي الثانية ايضا وكله لم يوجب  
 عموم الاجتماع دون الافراد بخلاف كل حين اذا قال  
 جميع من دخل هذا الحصن او لا فله من النفل كذا فدخل  
 عشرة معا ان لهم نفلا واحدا بينهم جميعا بالشركة  
 وفي كلمة كل اذا قال كل من دخل الحرج فله من النفل كذا فدخل  
 النفل تاما لان افراد كل بانفراده وهو اول في حق من  
 تخلف وفي كلمة من اذا قال من دخل لا يبطل النفل  
 لان الاول اسم لفرد سابق فلما قرنه بمن سقط عموم  
 من وتعين احتمال الخصوص هذا للمتمثل على الحكم فلم يوجب  
 النفل لالوا احد متقدم ولم يوجد فلو دخلوا فرادى  
 فلا حول في الثلاثة لان من يستعمل للخصوص وكل يحمل

بيئت

بجستة الثانية

نفل بالشركة  
 جلد  
 وفي

ولا

والجميع تستعار بمعنى الكل وقامت دلالة الخص  
 بل في الاول والتكرار في موضع النفي نعم كما ريت جلا  
 ولا رطل في الارض وتوهمها ضروري لا بالصفة لانه  
 لما نفي رؤيته رجل غير عين لزم انتفاء رؤيته بجميع  
 اذ لو راي واحدا يكون كاذبا وفي الاشياء تخص لانه  
 لعموم ولم يقترن بها ما يوجب لعموم لكنها مطلقة اي مشتملة  
 للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات فيمتناول  
 واحد اخر عين وعند ان في قوله نعم لان التي في قوله نعم  
 انما قولنا لشيء وان كان في الاشياء شامل لشمول  
 قلده حتى قال بعموم الرقبة المذكورة في الظاهر  
 في قوله نعم فمجرد رقبة وضيق منها الرقبة اجماعا والخصوص  
 دليل لعموم فتخص الكافرة قياسا وجوابه ان انما  
 بمعنى ما والا والرقبة مطلقة والمطلوع ينصرف الى الكامل  
 الا انها خصت منها فاذا وضعت التكرار في الانثاء  
 بصفة عامة نعم ضرورة عموم وصفها كقول الله لا  
 احدا الا رجلا كوني فلان ان يظن جميع رجال الكوفة  
 والله لا اقر بها الا يوما اقر بكما فيه لم يصح لولا لانه  
 يمكنه التمام في كل يوم وكذا اي يكون التكرار نعم با  
 العامة اذا قال اي عبيدي ضربك فهو قصر بقرينة

في الظاهرية

لصفته

او كانت في اصل النسخ  
 للخصوص

وان قال اي عبيدي ضربك  
 الا واحدا  
 فمجرد  
 الاول  
 والاول  
 والاول  
 والاول



أنهم يعتقدون عليه لأن أيا نكرة فإن النكرة في هذه  
 ما فيه إبهام وصفته بصفة عامة وهي الضرب ففقت من  
 حطامه الضرب انصف به فيعتق وإذا دخلت لام  
 المعرفة فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد بان لم يكن في جنس  
 تلك النكرة موهوبا وجبت العموم كقولهم إن الأنا  
 لفي جنس هذا الجنس ودليل عموم استثناء المؤمنين  
 حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع لأن لام  
 المعرفة للعهد في الأصل وإذا تعدد معنى العهد جعل على الجنس  
 ليكون توفيقا له على ما لا دليلين لانا إذا بقينا هاجما  
 لغا عرف العهد صلا وإذا جعلنا هاجما كان حرف العهد  
 معتبرا والجنس جنسا والافراد فيكون معنى الجمع فيه مرائي  
 أيضا فيثبت بزوجه امرأة واحدة إذا حلف لا يزوجه  
 النبا لأنها صارت عبارة عن الجنس وهو يحتمل الكل  
 والافراد في حقيقة والنكرة إذا أعيدت معرفة كانت  
 الثانية عين الأولى لدلالة العهد قال الله تعالى فغصني  
 فوعون الرسول إلى الذي ذكر وإذا أعيدت نكرة كانت  
 الثانية غير الأولى لأن النكرة تتناول غير عين فلو انفردت  
 الثانية الأولى لتعينت من وجه والمعرفة إذا أعيدت  
 معرفة كانت الثانية عين الأولى لدلالة العهد قال الله

في قوله تعالى فوعون الرسول إلى الذي ذكر وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى لأن النكرة تتناول غير عين فلو انفردت الثانية الأولى لتعينت من وجه والمعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى لدلالة العهد قال الله

فان مع العلم

فان مع العسر يسرا أن مع العسر يسرا قال ابن عباس  
 روي عن علي بن عيسى بن رزين وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية  
 غير الأولى لان في حرف الثانية كالأول ونوع تعيين وما  
 أي المقدار الذي يتم إلى الخصم نوعان الواحد  
 فيما هو فرد بصفة أو ملحق به أي فيما هو جنس سواء كان  
 فردا صيغة كالمرأة أو دلالة كالعبد والنساء لا إطلاق  
 الجنس على الواحد حقيقة والثالثة فيما كان جمعا صيغة  
 ومعنى كسواء أو معنى كقوم لأن أدنى الجمع ثلثة باجتماع  
 أهل اللغة وقوله عن الاثنان فما فوقهما جماعة محمول  
 على الموارثين جواب عن تنسك بعضهم بهذا الحديث في أن  
 أقل الجمع اثنان بانه محمول على الموارثين لأن للبنتين كما  
 للبنات بالآية والوصايا لأنها تتبع للموارثين أو على  
 سنة تقدم الامام فانه يتقدم على الاثنين كالثلثة  
 وللعل عليه لأنه مع نعت لتعليم الاحكام للالفاظ  
 وأما المشترك فأيتمنا أول افراد فردين فصاعدا  
 تختلف الحدود وخرج العام على سبيل البدل وخرج  
 الشيء ليتناول على سبيل الشمول كالقوله للمريض  
 والطهر وحكم أي المشترك التوقف فيه من غير اعتقاد  
 حكم معلوم ولكن بشرط التامل ليرجح بعض وجوه

والاقسام القطعية أربعة فمن قولنا ما كان كذا  
 المفعول رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 النكرة معرفة قولنا ما كان كذا مع العسر  
 النكرة نكرة والمعرفة معرفة ونحو قوله  
 التي تعاهدكم على عهدكم فاعلموا انما العاهد  
 تعهدتم اقراره فاعلموا انما العاهد  
 أي أو أعيدت المعرفة نكرة  
 كانه انما في الاول وأذا أعيدت  
 معرفة كاذن في غير الاول  
 فالمعتمد تنكير النكرة وتعيينه  
 هذه النحلة  
 قد عرفت في  
 مثل قوله تعالى  
 وهو الذي  
 في السما والآ  
 في الارض الا  
 انهم الا ان قصد  
 عدم التكرار  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

المشقة  
 الألوكة



للعمل كما تأمل علما ونا القرء فوجدوه دالا على الجمع  
والانتقال الاجتماع في الحيض الطهر والدم ينقل  
من الداخل الى الخارج ولا يحوم له اي لا يستعمل المشترك  
في اكثر من معنى واحد وقال الشافعي رحمه يجوز لقوله تعالى  
ان الله وملائكته يصلون على النبي اريد بها معنيان  
مختلفان لنا انه اما ان يستعمل في الجموع بطريق الحقيقة  
او الجاز الاول غير جائز لانه غير موضوع للجموع باتفاق  
ايتم اللغة وكذا الثاني بين الجموع وكل واحد بين المعنيين  
وجوز ان يراد من الصلوة العناية بامرهم فيع الرحمة و  
الاستغفار واما المأول فيخرج من المشترك بعض  
وجوهه بغالب الرأى من المشترك وبغالب الرأى لسيا  
بلان بين فان الخي والمشكل والحل اذ ان الخطاب عنها  
بدليل فيه شبهة كغير الواحد والقياس يسمى مأولا  
وكذا الظاهر والنص اذا حمل على بعض احتمالاته  
وحكم العمل على احتمال الغلط كما يجب بغير الواحد  
والقياس واما الظاهر بالاصطلاح فاسم لكل ظاهر  
للمراد به اي اتضح وانكشف للمسمع اذا كان من  
اهل اللسان بصفته اي سماعها خرج الخلف والمشكل  
والنصر وحكم وجوب العمل بالذي ظهر منه على سبيل

المراد من قوله تعالى  
ان الله وملائكته يصلون  
على النبي اريد بها معنيان  
مختلفان لنا انه اما ان  
يستعمل في الجموع بطريق  
الحقيقة او الجاز الاول غير  
جائز لانه غير موضوع للجموع  
باتفاق ايتم اللغة وكذا  
الثاني بين الجموع وكل واحد  
بين المعنيين وجوز ان يراد  
من الصلوة العناية بامرهم فيع  
الرحمة والاستغفار واما  
المأول فيخرج من المشترك  
بعض وجوهه بغالب الرأى  
من المشترك وبغالب الرأى  
لسيا بلان بين فان الخي  
والمشكل والحل اذ ان الخطاب  
عنها بدليل فيه شبهة كغير  
الواحد والقياس يسمى مأولا  
وكذا الظاهر والنص اذا  
حمل على بعض احتمالاته  
وحكم العمل على احتمال  
الغلط كما يجب بغير الواحد  
والقياس واما الظاهر  
بالاصطلاح فاسم لكل  
ظاهر للمراد به اي اتضح  
وانكشف للمسمع اذا كان  
من اهل اللسان بصفته اي  
سماعها خرج الخلف والمشكل  
والنصر وحكم وجوب العمل  
بالذي ظهر منه على سبيل

ان قصد المتكلم  
ان لا يكون له معنى  
بالسوق اصلا في مقصود  
وبين انصافا لواقع  
رايت فلما نصحت اوقاف  
كان جازا في حق النعم  
مفسودا بالسوء ولو لم  
يكن نصا في حق النعم  
بالسوء فمفسودا

المنقذ

الظن عند بعض والقطع عند عامة المتأخرين واما النص  
فما ارداد وضوحا على الظاهر بان نعم منه نعم  
من الظاهر بمعنى المتكلم اي تعينه نطقية ينضم اليه  
سياقا او ساقا لذلك على ان قصد المتكلم ذلك المعنى  
بالسوق لا في نفس الصيغة وليس في اللفظ ما يدل عليه  
وضحا وحكم وجوب العمل بطريق القطع على احتمال  
ثنا ولى اي وان كان فيه احتمال ثا ولى هو اي لكن  
ذلك الاحتمال في جاز الجاز فلا يخرج عن القطع واما المعنى  
فما ارداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى مع احتمال  
الثا ولى سواء كان ذلك المعنى في النص بان كان محلا فبين  
او بغيره بان كان عاما فلحقه ما سدد باب التخصيص وهو  
باعتبار اداة المتكلم للمعنى في الكلام لانه ظاهر في  
معناه ويحتمل ان يراد به غير ظاهره فالبيان يقطع  
وحكم وجوب العمل به قطعا لكن على احتمال النسخ واما  
الحكم فما احكم المراد به احتمال النسخ والتدليل وانقطاع  
احتماله بمعنى في ذاته بان لا يحتمل التدليل عقلا كالاته الدالة  
على وجود الصانع او بانقطاع الوحي والاول حكم لغوي والثاني لغوي

في النسخ

المراد من قوله تعالى  
ان الله وملائكته يصلون  
على النبي اريد بها معنيان  
مختلفان لنا انه اما ان  
يستعمل في الجموع بطريق  
الحقيقة او الجاز الاول غير  
جائز لانه غير موضوع للجموع  
باتفاق ايتم اللغة وكذا  
الثاني بين الجموع وكل واحد  
بين المعنيين وجوز ان يراد  
من الصلوة العناية بامرهم فيع  
الرحمة والاستغفار واما  
المأول فيخرج من المشترك  
بعض وجوهه بغالب الرأى  
من المشترك وبغالب الرأى  
لسيا بلان بين فان الخي  
والمشكل والحل اذ ان الخطاب  
عنها بدليل فيه شبهة كغير  
الواحد والقياس يسمى مأولا  
وكذا الظاهر والنص اذا  
حمل على بعض احتمالاته  
وحكم العمل على احتمال  
الغلط كما يجب بغير الواحد  
والقياس واما الظاهر  
بالاصطلاح فاسم لكل  
ظاهر للمراد به اي اتضح  
وانكشف للمسمع اذا كان  
من اهل اللسان بصفته اي  
سماعها خرج الخلف والمشكل  
والنصر وحكم وجوب العمل  
بالذي ظهر منه على سبيل

الألمكة



وحكم وجوب العمل به من غير احتمال لقوله تعالى واحل الله  
 البيع وحرم الربوا مثال للظاهر والنقص فانه ظاهر  
 في التحليل والحرم نقص في التفرقة بين البيع والربوا  
 فسمي الملاكة كلاما مجمعا شال للمفسر فالملاكة عام وكلام  
 يقطع احتمال التخصيص واجمعون التفرقة ان الله بكل شيء عليم  
 شال للحكم ويظهر التقاوت في موجبها وعند التعارض ليس  
 الا الذي مر وكابا لا على فيرجح النقص على الظاهر والمفسر  
 عليها والحكم على الكل حتى قلنا اذا تزوج امرأه الى شدة  
 انه متعة لان تزوجت نقص في النكاح ويحمل المتعة الى  
 شدة مفسر في المتعة لا يحمل النكاح واما الحق فما حقي مراده  
 يعارض غير الصيغة اي صيغة الكلام ظاهرة المراد بالنظر  
 الى موضوعه اللغوي كلف في بالنسبة الى محل بسبب عارض  
 في ذلك المحل لا ينال الا بالطلب وحكم النظر فيه ليعلم  
 ان اختفاء المزية او نقصان كآية السرة ظاهرة في  
 الجاب لقطع في كل سارق ولم يتحقق باسم اخفية  
 في حق الظاهر والنبش يعارض فيها هو اختصاصها  
 باسم آخر واختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى فخصيت

المحل

الآية

الآية في حقها واشتبه على اختصاصها بالهم لنقصان في فعل  
 السرة او زيادة في فعلها منها فيها فوجدناها اخذها للغير خفية  
 من غير الاشتباه فيه وهو موجود في الظاهر وزيادة لانه سارق العين  
 الراصة ففعلنا ثم سرقة فيقطع والبيكار يارق ومن من  
 بهم وليس يحافظ للكفى فيقول كلاما باعتبار نقصان الحرز والملاكة  
 فلا يقطع واما الحكم في الدار في اشكاله واما حكم اعتقاد  
 الحقيقة فيما هو المراد به ثم الاقبال على الطلب والتأمل فيه لان  
 اثبتين المراد والاشكال فربما لمعوض في المعنى كقولهم فأتوا حركهم  
 انما شئتم كمشيئة من يعرض من اين وكيف فيبعد الطلب والتأمل فظهر  
 بمعنى كيف بقرينة المرات والاستعارة بديهة كقوله تعالى فصبت عليهم  
 زيتك سوط عذاب الصبغ في المايعات لا اليه لكونه يفسد  
 الدوام فاستعير منه والا يلام من السوط واما الحمل فاما  
 اوردت فيه المعاني اي تواردت على اللفظ من غير رجحان للحد  
 واشتبه المراد اشتباهها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع  
 الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل وحكم اعتقاد الحقيقة  
 فيما هو المراد والتوقف فيه في حق العمل ان يثبتين ببيان  
 للمحل فيجوز على حسب درجات البيان فان قطعيا كبيان  
 الصلوة صار المحل به مفسرا وان كان ظاهريا كبيان مقدار  
 المسح بغير ثياب المغيرة صار مؤولا كالصلوة والركوة وضعا

شذوذا

الآلهة



للأداء والنماء وهما غير مرادين بل زيد في الشئ أو ضا  
فستفسر قوله ثم نطلب ثم تأمل فتفسير الصلوة بفعلهم  
وهو أفعال الصائرين وغيرها فلا بد من التأمل لتمييز وكذا  
الزكاة بقوله في كل ما في دهرهم خصة فيطلب وجبت وأما  
المتشابه فهو يوم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه وحكم  
اعتقاد الحقيقة قبل الإصابة أي قبل يوم القيمة وهذا  
كالقطعات في أوائل السور مثل ألم فيؤمن بها ولا تؤول  
وأما الحقيقة فاسم لكل لفظ كالجنس ريد به ما أي استعمال  
فيما وضع لخرج الماهل والمجاز وحكمها وجود ما وضع له  
أي ثبوته خاصا كان أو عاما أمرا أو نهيا كقوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا اركعوا وسجدوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله  
الاباحي خاص في المأمور به والمنهي عنه عام في المأمور  
والمنهي وأما المجاز فاسم لما ريد به غير ما وضع له أي معنى  
لم يوضع له مفعل من جاز أي متعلق عن محل الحقيقة المحل  
للمناسبة بينهما أي بين ما وضع له اللفظ وبين غيره  
الذي ريد به خرج به الهزل وحكم وجود أي ثبوت ما  
استعمله خاصا كان كقوله تعالى ولا تمسكوا بالبناء والمراد  
للماء وهو خاص أو عاما كالصاع في الحديث قالوا فتم  
لأنهم للمجاز لأنه ضروري فصار إليه ضرورة توسعة الكلام

لأنها الصلوة في الكلام  
الحقيقة

فإن قيل قد يقال في قوله  
فإن قيل قد يقال في قوله

وقد

وهي ترتفع بدون العدم فلا يصار إليه وأنا نقول إن عموم الحقيقة  
لم يكن كونه حقيقة والما وجدت حقيقة الأولى عامة للدلالة  
زائدة على ذلك لأن كانت نكرة في موضع النفي وغير ذلك ما وجد  
هذا الدليل في المجاز والمحل يقبل العموم ثبت فيه كالحقيقة وكما يقال  
أنه ضروري وقد كثر ذلك في كتابه وهو من معنى العجز والفرقة  
ولهذا الجواب عن العموم في المجاز جعلنا لفظ الصاع في حديث  
أن عمر رضي الله عنه لا يبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين  
عاما فيما يحل لأن حقيقة الصاع ليست مراد بقولوا يبيع  
بها إجماعا والمراد ما يحل مجازا بإطلاق اسم محل على الحال وهو  
اسم جنس محلي باللام فيستغرق ما يحل من الطعوم وغير الحقيقة  
لا تستقر عن المسمى أي لا يفتح فيها عنه بخلاف المجاز واللا يثنى  
عن الولد والحديث يسمى أباً وبنياً عنه ومنه أمكن العمل بها أي بالحقيقة  
سقط المجاز لأن الخلف لا يعارض الأصل فيكون المقعد قوله  
ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته لما ينقصد وهو ربط  
اللفظ باللفظ لا بحال حكم وهذا في المنقصد لأنه ربط الخاء  
بالشرط أو المقسم به بالمقسم عليه لا بحال لصلقه دون العزم  
وهو قصد القلب كإلهائه أن ينفق ويوجب كفارته في قوله  
لأنها مقصودة يقال عقدت أي قصدت لأن ذلك قرينة الحقيقة  
لأن أصله عقد الخيل وانكاح للوطى لأنه وضع للفظ وهو يتحقق في الوطى

الحيل

شبهة

الألمة



























في فعل ٢٣ الاجابة وابانة بعينه فلم يشق الكلام ولا عبرة للتقاير  
من حيث المال لانه يتبع فيصير كناية وحسين سناقا اجابة للاح آخ  
هي كناية وحسين في المذكورين اسمين او فعلى او كزيد بل عدم

استقام من ذلك فقول هذا خرا وهذا كونه احد كما حرك كونه لاحد المذكورين  
وهذا الكلام انما جعل لانه خبره وضعه الامم وكنت في الشرع انما استقام  
فان وجد كمالا والتخييل على احتمال انه انما اختاره بيان علامتها التخييل باعتبار الانشائي  
والبيان انما جعل لبيان انشاء من وجهي لا يملك المولى تعين  
البت والبيان انما جعل لبيان ان لو كان حقيق واذا دخلت في  
او في الوكالة لو كنت هذا وهذا اوع هذا وهذا يعنى استحيانا لانها  
جملة مستدركة فيما بين على التوسع بخلاف ما لم يملك ما اذ خلقت في البيع  
بان قال بعت منك هذا او هذا او عشرة او شرين والاجابة بان قال  
اجرت هذا او هذا او درهم او درهمين فان العقد فاسد لانها توجب  
التجريد من كمالا غير معلوم فيقضي المستود عليه اوبه مجهولا جملة تنقض  
الى النزاع الا ان يكون مثله الجار معلوما لانه لم يوجب منازعة في اثنين  
او ثلاثة من المبيع والمستاجر فيبيع استحسانا دفعا للتخمين في الشرط  
ولما جدد بدفع بالثلاث لا سيما على المجد والوسط والردى في ذلك  
توجب التخييل كذا عندهما ان مع التخييل بان كان مفيدا وحكم على البت  
درهم او مائة دينار فيعطى ايها ما شاء وفي اثنين بان قال على الف  
والثين لا يخبر بل يجب الاقل لانه لا فائدة في التخييل بين الف والثلثين

والمعنى انما جعل لبيان ان لو كان حقيق واذا دخلت في

لأن الألف تارة تفيدها

والكثير في جنس واحد فيثبت الاقل المتيقن به وعند يجب من المثل  
الموجب الاصل والعدول عند المستح اذا كان معلوما قطعاً او يمنع كونه  
معلوما قطعاً وفي الكفارة لا وهو قولنا نكحنا طعام عشرة مساكين الا انه وقول

فخذه من صيام او صدق او نكح وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه  
يجب اصد الاشياء عندنا غير عين وبخبر في تعيينه علاماً او بتعيين فعلاً  
لا قولاً لاختلاف البعض من العارفين والمعتزلة فان الكل واجب عليه عندهم  
على سبيل البدل فيفعل احدهما بسقط وجوب باقيها فاذا ترك الكل باق

ان الواحد واذا ان بالكل ثواب الواحد عندنا وعندكم انم الكاثر ثواب  
الكل او في قولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه

العقوبات في حق كل قاطع كل طريق علما بحقيقتها وعندنا انها مع كل حال  
فهي كالجزاء او اشد قسوة ان يلزمه انما اذا التفتت المحاربة بفعل النفس

واحد المال بل يقطع ايدهم اذ اخذوا المال فقط بل ينقوا من الارض اذ اخذوا  
الطريق لان الجناح الجناية فتخليطه على اخفها وعكس عليه فلا يبرأ

الظاهر بل قولت الاجزئية بالمجارية وهو معلومة عادة بتخفيف او اقل  
او قتل او بالاحيى من معافاة كنع بذكر انواع الجوارح عن ذكر انواعها فيقابل

كل جزاء بفعل لا يتعدى عدل ان مقابلته بالجلد بالجلد يقتضيه انقاص العاد  
على الاتحاد وقدين لكذا فحدث جيبه بل جحد اصحاب الابدنة وقال لا

يكون او لاصل المذكورين غير عين اذا قل العبد او دابة مدهاة او هذا انه

بأقل لانه ان عمل العتق اسم لاحدهما غير عين وذلك ان احدهما غير محل للعتق

انما يصح ان يرد الى الواحد المعين هو العبد والظاهر ان يقول  
ان الجواب العتق كما هو عليه صدق عليه ان اذ اشدت لعل المعنى  
العام اذ لا يحل استبداد بالذوات لا بالجوهرات ثم عاين هذا الكلام  
يدل على انه لو تولى العبد ماله لم يعتق ثم عاين هذا الكلام  
بالنظر الى

في قوله نكحنا ما قتل من النعم الا انه وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه

في قوله نكحنا ما قتل من النعم الا انه وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه

في قوله نكحنا ما قتل من النعم الا انه وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه

في قوله نكحنا ما قتل من النعم الا انه وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه

في قوله نكحنا ما قتل من النعم الا انه وقولنا نكحنا ما قتل من النعم الا انه



فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل  
 لكن على احوال التعيين حتى لزمه التعيين في مسئلة العبدان الاول ثانيا  
 عبيد ولو لم يحتمل التعيين لما اجبر عليه والعلم بالمحمول او من الاحاد  
 ففعل ما وضع حقيقة وهو احوال على التعيين مجازا عما يحتمل وان استقام  
 حقيقة كما هو احوال في العمل بالمجاز وهما ينكران الاصل استعارة عند  
 استعمال الحكم لما مر ان الى خطف عن الحقيقة في الحكم عند ما ظالم يكن  
 المحل صالحا للحكم حقيقة سقط اعتبار المجاز واستعاره للعلوم اذ ان  
 عليه قرينة في تفسيره واو العطف من حيث ان كل واحد منهما مراد لا عيشة  
 من حيث ان كل واحد منهما مراد على الافراد وذلك في استعارتهما معا  
 اذ كانت في موضع النفي او موضع الاباحة كقوله والله لا اكرم فلانا او فلانا  
 حتى اذا اكرم احدهما او كلهما بحيث كانا ليس عيين الواو لتلزم  
 الاجتناب بل عمومهما على الافراد لان اصلها تنافي اول المذكورين والعموم  
 ثبت بعارض وهو النفي وليس من ضرورة العموم الاجتناب ولكن لو كلهما لم  
 يثبت الامرة لانه لما حث بكلام احدهما على العمل باليمين فلا يثبت بكلام  
 الاخر بخلاف الواو حيث لم يثبت الا بتكليمهما لاستلزامهما الاجتماع  
 ولو طغى لا يكلم احدا فلانا او فلانا فانه ان يكلمهما لانه موضع الاباحة لان  
 الاستثناء من لفظ الاباحة والاباحة دليل العموم لانها رفع القيد وبيد رفع  
 ثبت بطريق العموم وتشتاق بمعنى حتى اذا فسد العطف لاختلاف الكلام  
 بان يكون احدهما اسما والاخر فعلا او ماضيا ومتقبلا ويحمل للكلام

في الزيادة

مرب الغاية باحتمال الامتداد كقوله تعالى ليس لك من الامر  
 شيء او يتوب عليهم اي حتى لان عطف على شيء عطف الفعل على الاسم  
 وعلى لب عطف المضارع على الماضي هو يحمل الامتداد لانه للجزء فاستغنى  
 من الغاية وهما ينتميان الى الشيء او بين البديهة يقتصر على كالي  
 قال الله تعالى في مطلع النور وتنفذ للعطف مع قيام مع الغاية  
 لمناستهما فالغاية متفصل بالمعنى وتنسب عليه والمعطوف  
 ينصل بالمعطوف عليه ويتوقف عليه ويكون للتعظيم كقولهم يا  
 الناس من الانبياء وللحقير كقولهم ان شئت ان يحدت الفعل  
 حتى القوم جمع فريد وهو الفصيل الذي بشر ابيهم من بني  
 مع امين لا ينبغي ان يتكلم بين يديه ومواضعه ان حتى في الافعال  
 ان يجعل غاية بمعنى التي حتى تفعلوا او غاية هي جملة مبتدأة كخروج الناس  
 حتى خرج زيد لان حتى لغاية فيعمل به ما امكن فينصب ما بعده بان  
 مقدرة في حكم الاسم ليلاباة في الجارة في الفعل وعلامة الغاية ان  
 يحتمل القدر الامتداد بان يصلح لمرة فية وان يعيد الاخر ليلابا  
 على الانتهاء كقائلوا الذين لا يؤمنون المقاتلة قد تقدم قبول الجزية  
 يصلح ليلابا على الانتهاء فان لم يستقم بان عدما او احدهما قلبي زاة  
 بمعنى لكم كذا لان عددا الكلام يعيد سببا لا بعده وما بعده يعيد  
 حكما لان جزء السببية له سبب فان تعذر منه اي حمله على الجارة  
 بان كان اللفظ معقودا على فعلين فيصدر ان من نفسه جعل متعارفا

شبهة

الآلهة

فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل

فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل

فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل

فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل

فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل

فغير المعين منها لا يكون صالحا له وعنده هو كذلك لانه اسم واحد على كل







عظم الذراع منقرا  
في الوجود فلا تكون قاتمة

فان قيل كيف هذا قال من ثبت نفي عيده فاعتقه لان معتقهم الا واطرافهم  
 في ذلك لا يملكه اليوم ومن والتبعين ومن وعدا معتقهم يساعدهم  
 في كل يوم وكل من على التبرير لانها انهاء العاية فان كانت العاية قائمة بنفسها  
 لا يوجبها غير التبرير ولا يكون معتق في وجودها المعنى بقوله من بعد التبرير  
 هذا الجأط لا يصل العاية لان الجأط لان الحمايم يستحقها انفسها  
 ان لم يكن قائم بنفسها فان كان اصل الكلام امره شيا ولا العاية كان

فان الله عز وجل قد افاض  
 على نبيه صلى الله عليه وسلم  
 ما لم يوافقه من احد من  
 خلقه من انبياء الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 فان الله عز وجل قد افاض  
 على نبيه صلى الله عليه وسلم  
 ما لم يوافقه من احد من  
 خلقه من انبياء الله  
 صلى الله عليه وسلم

تؤخذ وإن كان وانما ثبت في طرف الزمان فقالوا فما سوا آية إذا قال أنت طالق فقد  
أوفى عند الفرق بينهما ووقى بوضع بينهما قبل إذا أتى آخر النهار يقول في عدة  
قضاء فإن جرف الطرف إذا سقط اتصال الطلاق بالعقد بلا واسطة فيستوعب  
لشبه بالمفعول به ويتعين أوله فبينة أخرى بتغير موجب التحقيق فلا يبعد  
قضاء في جعل المفعول جراً من العقد وهو مبهم فاليتبعه فيصدق وإذا  
أضيف الطلاق إلى مكان كانت طالق وسكت يقع في الحجب كما يكون إذا  
اختصاص بالطلاق المكان أن أن يفرض الفعل بأن أراد في دخول مكة فيه مع النظر

لان الفعل لا يصلح طرفا للطلاق لانه عرض لا يوصف به بعض لان الطرف  
 من غير ان يكون له اطلاقا وانما انظر  
 معنى المعارضة فيتعلى بالدخول في المعارضة تقع شيان والطرف واحدة مع  
 في المعارضة  
 واو معها واحدة دخل بها او لم يدخل في التقديم فلو قال الخالق قبل دخول الدار  
 طلقت الخالق في التامير حكما في الاطلاق حكم قبل فقوله لغرض المحو وطال  
 واحدة قبل واحدة طلقت واحدة شيان وفرد واحدة شيان وبها واحدة  
 واحدة واصالة الطرف اذا قيد بالكنية كان صفحا للمعركة وان لم يقيد بالكنية كان حصة  
 لما قبل وان لا يقع في الماضي ابقاء في الحال فقبل واحدة الطرف صفحا ما يقع واحدة شيان

فبل الآخر فيقول المحل فيقول الثانية وقبلها واحدة هي الثانية فاقترع انما هما  
في الماضي والاول في الحال والاتباع في الماضي بقاء في الحال فيقترنان وبعد واحدة هي  
ما فيقترع في اتباع الاول والثانية قبلها فيقترنان وبعدها واحدة هي الثانية  
فتعين بالاول وتلحق الثانية لغوات المحل في قوله في الحقة فاذ قال غيره كذا في  
الفكان ودفع لان الحقة تدل على الحقة الان يقول دير لان عند عبارة عن الغروب

[illegible]



فيحمل الغيب من يده فيكون المانع ومن منه قد ثبت الاول دون اللزوم لان  
 اللزوم في الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك  
 لا يعرف بالاضافة وتستعمل استثناء هذه اداة الاستثناء وان ما بعد  
 كل مغاير لا قبل بقوله على الفهم غير داني بالرفع فيلزم عدم تمام لازم صفة  
 ولو قال بالثبوت كان استثناء فيلزم عدم تمام الادعاء ومنها من هو في العادة  
 ان كل ما كان وان اصل فيها للخصاص في الشرط وغير ملحق الاستثناء  
 في غير واما ان كان على امر معدوم على خط لا يجوز ان يوجد وان لا يوجد لا يمكن  
 لا محالة فخرج المستحيل والفعل المتحقق لا محالة كفي الغد لان دخولها في العمل والتمتع  
 وذا لا يجوز في التمتع والمتحقق فاذا قال ان لم اطلقك فانت طالق فلتا لم تطلق حتى  
 يموت احدهما لان عدم التطبيق لا يتحقق الا بغير موت احدهما بخلاف الكفر  
 فبطل الوقت الشرطي السواء في راي بهامرة ولا يجاري بها اخرى لانها تستعمل  
 للشرط ولا تستعمل اخرى وقيل يجازي لان الجواز لازم للشرط وهو مخصوص  
 منه واذا اجوزى بها سقط الوقت عنها لانها حروف شرط فصارت بمعنى ان وهو  
 قول الجرح وعند الحاجة البقرة للوقت قد تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت  
 عنها مثل من فانه للوقت لا يقطع عنها ذلك كما لا يجوز قولها من يظهر الخلاف  
 فيما اذا قال المارة اذ لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق حتى ما لم يموت احدهما  
 كما في ان لم اطلقك فالتابع كافي عن كلامه متقدمة لم اطلقك لاضافة الطلاق  
 لا وقت خالف عن التطبيق فكما سكت وجد والخلاف فيما اذا لم يموت احدهما وروى  
 عنها اذا قال انت طالق لو دخلت الدار لم ينزل ان دخلت الدار لان لو قيل

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

منع الزجر

مع الترتيب فيما تقتضيه فكان مع الشرط ولا ينعقد في نفسه العزم الحال ان  
 استقام والابطال ولذلك قال ابو نعيم قوله انت حر كبريت حيث انت ابعث  
 وبلغوا في كيف ثبتت لانه لا حال للحرية فلا يتعلق بمشينة وطلاق فيما  
 اذا قال انت طالق كيف ثبت يقع الواحدة قبل المشينة ثم ان كانت غير  
 مدخول بها بانتهى للعدة ولا مشينة لها لعدم المحل وان كانت محسوسة  
 فالتطبيق رجعية ويبقى الفضل في الوصف الى الزيادة على اصل الطلاق من  
 كونها بانتهى والقدرة ان التثنية مقبوض اليها بشرطية الزوج فان شئت اليك  
 وقد نواها بانتهى والتثنية وقد نوى فثنت وان اختلفت المشيتان فمن  
 لان عنده موقع الواحدة بملك ان يثبته وان يجعل الرجوع باينا واذا امكن ذلك  
 تفويضه وقال لا لا يقبل الماشارة من الامر الشرعي كالطلاق والعقاق فحال  
 ووصف بمنزلة اصل لان اصله لا يعرف بنفسه كونه غير محسوس وقوعا لما  
 يعرف باوصاف وآثاره فيتعلق الاصل بتعلقه ان كلما تعلق الوصف بشيئا  
 يتعلق الاصل بها ايضا في العتق لا يتعلق بلامشينة في المجلس في الطلاق لم يقع  
 شيء ما لم تشر اذا شئت فالنوع كما قال اسم للعدد الواقع فاذا قال انت  
 طالق كم ثبتت لم تطلق ما لم تشر ان كم ثبتت تفويض ما هو واقع للمشينة  
 وهو عام فطلق ما شئت من العدد بشرطية الزوج وتيقيد المجلس لان  
 فليكن في ان كان للمكان المهر فاذا قال انت طالق حيث ثبتت او اين ثبتت  
 لان لا يقع ما لم تشر وتوقف مشيئة على المجلس لانها من ظروف المكان  
 ولا اتصال بالطلاق بالمكان فبلغه ذكره ويبقى ذكر المشينة في الطلاق فيقتصر

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك

هذا هو الوجه في قوله لا ينفك  
 لان الدقة لا يكون عند حصر حقيقة وغير شغل صفة للثبوت لانه لا ينفك



على المجلس خلاف اذا و  
 المجلس بعد الجمع المذكور  
 عند الاختلاف وقال بعض  
 يتناول اللغات الفوات  
 الانا خاصة كان دخول  
 في السير اذا لم يمتد على  
 القومين ولو قال لم يمتد على  
 بنه وليس سوى البنات  
 يتخرج الظاهر لبقاء الاختلاف  
 لكن لا يمكن هذا التقسيم لوجود  
 استحضار استغناء وبعث  
 تعليق الحكم بين الكلام وقيام  
 فعله اي وجه اضيف للمع  
 مقام معناه في ايجاب الحكم  
 المستغنى الاستغناء  
 بالشيء الاول وهو حقيقة  
 فان المراد بها العلم بدون  
 وعلمه ان لا يلحق العلم بالابا  
 المراد فلا يلحق الحكم عالم بغيره بل  
 العلم بغيره

[illegible][illegible]

سميت بها الكنايات مجازا لانها معلومة المتكلمين مستقرة المراد ولكن بالشرط  
فيما تفصل عما لا يشتمل البيونة من الخيرات او القويات والكساح شابهت الكنايات  
فسميت بها ولذا احتاج الى التيقن فاذا زال الشرط دعى بموجباتها ولا تجعل شيئا  
عن الصريح حتى كانت كل ما يؤول الى التيقن من انقطاع النكاح فان ما يكون كناية  
عنه كعمل ما جعل كناية عنه لفظ الطلاق لا يوجب البيونة بنفسه فعلم ان عملها لا  
يخاف منها الا عندئذ تسمى واحدة الواقعة بها رجع فانه حقيقه  
الحاجة لا بد لعل البيونة فلا يعل بنفسه لكن يحمل اعتدائهم انتم والزوج  
واعتدادهما او الاقرار فاذا اوى الاقرار ان كان بعد الدخول ثبت به الطلاق  
اقتضا وان صرح بالمرقة لاقرارا بتقديم الطلاق سرورة وهي تقع باصل الطلاق  
فلا حاجة الى وصفه وهو البيونة فان كان قبل يكون مجازا عن الطلاق لان الطلاق  
سبب لانه اوضح استبرأ حكمه على انه يرضى بالمقصود من العدة الا  
انه يحتمل ان يكون له طول وظلمة الولد وللزواج باخر فاذا اوى جاء التفصيل  
وانت واحدة يحتمل عند قومك او عندى او واحدة النساء او نعتا  
لطلاق محذوفه معناه ان طلاقا تليقة واحدة فاذا اوى كان دالا على  
الصريح اذ ذكر الصفه دليل على ذكر الموصوف لانها معلومة مجزبه وهو التوجه  
ولا يصح في الكلام الصريح لان الكلام وقع لانها معلومة فلو الكناية تصور  
لثوقه على التيقن وفقر هذه التعليلات فيما لا يشهد به في القاف

سورة الفلق



هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن  
من الغافلين

فقد اشارت في هذا المقام الى ان  
الاستدلال بانارة قول الله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن من الغافلين  
لأنه لا يتركيب من غير زيادة ولا نقصان  
لكنها ليست غير مقصود ولا يقين  
في النص وليس ظاهر من قوله ان لا يغير  
بفسر الكلام في قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن من الغافلين  
على المولود له من سبوح الكلام لان  
اللفظ على الوالد وفيه اشارة الى ان  
النسب لا يابى لانه نسب له بلام  
التسليم فيكون محصيا لها سواء في  
الحكم لان كل واحد منهما في  
اللفظ ان الاول الحق عند التعارض  
لاختصاصه بالسوق والاشارة  
بحكم كالعبرة فان كانت ثابتة  
بالعوم والقيس باعتبارها والى بعض  
الاشارة بزيادة على المطلوب بالنسب  
فلا تم تحقير ما ثبت بدلالة ثابتة  
لكن النص لغير الاجتهاد الكلي  
يؤيد القس بوجه السماع من غير  
الانحراف في الشافعية لولا  
تعداها لاف بوقف بحكمة القرب  
بدون الاجتهاد فان القس  
فيكم لغير الاجتهاد لحرمة وهو ناد  
واذ عرف ان الزعم باختيار  
الاذن بوقف على حرمة سائر  
انواع القرب وغيره وان ثبت  
بكالثابت بالاشارة فان احدهما  
ثابت بعناه لغة والآخر ثابت  
بنظم الاعمال التعارض فان دون  
الاشارة لوجود النظم والمخ  
فيها وفي الدلالة المخ لولا ان يكون  
الثابت بكالثابت بالاشارة مع  
اثبات الحدود والكفارات بدلالة  
النصوص كاجاب الرق على غير  
ما يوجب من زعمه وهو محص  
فانه لم يبرحم لانها ما يوجب  
لان زعمه وهو محص فيقيد في غير  
بدلالة النص كاجاب الكفارة على  
من جامع في نهار رمضان عدا  
بدلالة النص الاعلى اذ وجوبها عليه  
لجناية

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن  
من الغافلين

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن  
من الغافلين

على القوم لا يكون لولا زيادة  
والنقصان كما قال الله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن من الغافلين  
لان الثابت لا يحتمل  
التخصيص لانه يقتضي سبق العوم  
وهذا لا يعوم لان العوم  
من اوصاف اللفظ والدلالة وعند من يقول  
للعوم فلان معنى النص اذا ثبت علم  
يحتمل ان يكون غير علم وفي التخصيص  
ذكر ومما انشأت باقتضاء النص  
فالم يعمل بالنسب لا بشرط تقدم  
اخر كل شيء عليه فان ذكرنا  
المقتضى اراقضاه النص لمحيما  
تناوله فصار هذا اي ثابت بالمقتضى  
مضافا الى النص بواسطة الاقتضاء  
المقتضى اذ مقتضى صار مضافا  
الى النص بواسطة الاقتضاء  
فالكلام الذي لا يصح الا بالزيادة  
هو مقتضى وطلب الزيادة هو مقتضى  
فكان هو الاقتضاء والمزيد هو مقتضى  
وما ثبت به هو مقتضى مقتضى فكان  
حكم مقتضى ما ثبت بالنسب لان حكم  
المقتضى تابع له وهو تابع للمقتضى  
فيكون مقتضى مضافا اليه بنفسه  
وحكم بواسطة وعلامة مقتضى  
ان يصح به المذكور اي مقتضى ولا يلحق  
بغيره اذ هو مقتضى بخلاف المذهب  
بأن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
فان الامل محذور وعلا التفرع  
في تحول السؤال اليه وتغير  
اعرابها ومثاله اي مقتضى الامر  
بالتحريم كالتحريم في التسمية  
قوله اعتق عبدك كمنه بالفتح كمنه  
فانه مقتضى التسمية بالبيع  
ليعتق اذ لا اعتق فيما لا يكلم بالحديث  
ولم يذكره قوله بالبيع تصحيا

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن  
من الغافلين

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن  
من الغافلين

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فمن كان منكم غافلا فليكن  
من الغافلين



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



او لكم اذا اضيف اليه مستمى بوصف خاص بان كان الاكم عاماً وقيد  
 بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في  
 ومن لم يقطع منكم ولا الآلة كان الاضافة بذلك الوصف والتعليق  
 ليس على نفيه ان الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند ان وقوعه  
 لم يخرج كالحالة عند طول الحره في كمال الآلة الكتابية لغوات الشرط والوصف  
 المذكورين في النص وحاصل امره ان ذكر الاماكن في الحق الوصف الشرط  
 في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم يتوقف على الوصف كما  
 يتوقف على الشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملاً في منع  
 الحكم دون السبب فان ان دخلت لا يورث في استظهار ولا يبعد  
 عدله وصدوا بما يورث في حكمه على معنى ان لولا التعليق لثبت حكمه في الحال  
 حتى اقبل تعليق الطلاق والعقاق بالملك في قوله لا جنبه ان تزوجت  
 فانت طالق ولعبه الغير ان اشتريتك فانت حر لان استظهاره وان  
 حرمه في الحال حكمه في قوله لا لئلا للسبب من الملك في المحاذ الموجد  
 لغاؤه التفسير بما لا قبل الحث لان اليمين سبب الكفارة الا ان  
 الحث شرط وجوب ادائها فيكون نفيه جوهرياً بما يتقبل الحث لوجوده  
 فيجوز ادائها كونه في المال لا البتة لان المال بغير الفعل في انقضاء  
 المال بالوجوب لا يثبت الفعل وهو وجوب الاداء اما البتة فلا يحتمل  
 الفعلين وجوبه وجوب الاداء فلا يجوز وجوب الاداء الى الحث فان  
 نفس الوجوب بفرقة اتحادهما وعندنا التعليق بالشرط لا ينعقد

حاشية: انما كان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في  
 حاشية: ومن لم يقطع منكم ولا الآلة كان الاضافة بذلك الوصف والتعليق ليس على نفيه ان الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند ان وقوعه لم يخرج كالحالة عند طول الحره في كمال الآلة الكتابية لغوات الشرط والوصف المذكورين في النص وحاصل امره ان ذكر الاماكن في الحق الوصف الشرط في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم يتوقف على الوصف كما يتوقف على الشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملاً في منع الحكم دون السبب فان ان دخلت لا يورث في استظهار ولا يبعد عدله وصدوا بما يورث في حكمه على معنى ان لولا التعليق لثبت حكمه في الحال حتى اقبل تعليق الطلاق والعقاق بالملك في قوله لا جنبه ان تزوجت فانت طالق ولعبه الغير ان اشتريتك فانت حر لان استظهاره وان حرمه في الحال حكمه في قوله لا لئلا للسبب من الملك في المحاذ الموجد لغاؤه التفسير بما لا قبل الحث لان اليمين سبب الكفارة الا ان الحث شرط وجوب ادائها فيكون نفيه جوهرياً بما يتقبل الحث لوجوده فيجوز ادائها كونه في المال لا البتة لان المال بغير الفعل في انقضاء المال بالوجوب لا يثبت الفعل وهو وجوب الاداء اما البتة فلا يحتمل الفعلين وجوبه وجوب الاداء فلا يجوز وجوب الاداء الى الحث فان نفس الوجوب بفرقة اتحادهما وعندنا التعليق بالشرط لا ينعقد

ليس

حاشية: انما كان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في

حاشية: انما كان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في

سبب لان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في  
 الثاني كل من اكل من هذا اللحم جالساً بين الخيل في غير مناسك اليهود والنصارى  
 بالكل لا ينعقد سبباً كما اذا لم يكن أهلاً بان كان جنباً أو أضيف الى غير محل بالكل  
 بهجة فانه لا يصير سبباً وهذا لان انت طالق جزء الدخول والجزء عند اهل اللغة ما  
 يتعلق وجوده بوجود الشئ فكان التطبيق معاً وما قبله وجوده في الدخول  
 واذا ثبت ان التعليق لم ينعقد سبباً في الحال بطل شرط محل الجزاء وقت التعليق  
 فتح تعليق الطلاق والعقاق بالملك لا يمين وعقوبة المالك وامتنعت  
 اضافة عدم الحكم لعدم الشرط والوصف في حاله والامانة الكتابية عند طول الحره  
 لقيام الدليل وبطل التفسير بما لا قبل الحث لسبقه على السبب المطلق في  
 الدلالة على الحقيقة من حيث هو من غير قيد والمقدم قيد يجعل على القيد الحكم  
 بان المراد منه ما هو المراد منه وان كانا في حادثين او حادثه عندك فاع مثل  
 كفارة القتل في كفارة بالابان في حرقه بريقه مؤمنة وسائر الكفارات فانها فيها  
 غير مقيدة به فيعمل عليها فلا تجزئها الكفارة كما لا تجزئها لان قيد الابان زيادة  
 وصف جزئي على الشرط فيوجب النسق ان في الحكم عند عدمه أي الوصف في المنصوب  
 كما هو في نظيره من الكفارات لانها حتمية واحدة لان الكفر حتمية في كفارة شرعية  
 للشرع والجزء الطعام هذا السؤال ليدرك علمه ومكان الطعام التام في كفارة  
 حتمية الطعام اليمين لان طعام القمار كانت في العرف في الشئ مع عدمه والشرع  
 اليمين لم يثبت في كفارة القتل في حتمية واحدة والشرع لم يثبت لان التنازع في الشرع  
 بينه ما ثبت بالعلم والعلم وهو عشرة مكيين وهو ان التفسير باسم العلم لا يوجب  
 الا بوجوده وجود الطعام عند وجود عشرة مكيين ولا يوجب عدم الطعام  
 الا بالوجود

حاشية: انما كان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في

حاشية: انما كان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في  
 حاشية: ومن لم يقطع منكم ولا الآلة كان الاضافة بذلك الوصف والتعليق ليس على نفيه ان الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند ان وقوعه لم يخرج كالحالة عند طول الحره في كمال الآلة الكتابية لغوات الشرط والوصف المذكورين في النص وحاصل امره ان ذكر الاماكن في الحق الوصف الشرط في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم يتوقف على الوصف كما يتوقف على الشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملاً في منع الحكم دون السبب فان ان دخلت لا يورث في استظهار ولا يبعد عدله وصدوا بما يورث في حكمه على معنى ان لولا التعليق لثبت حكمه في الحال حتى اقبل تعليق الطلاق والعقاق بالملك في قوله لا جنبه ان تزوجت فانت طالق ولعبه الغير ان اشتريتك فانت حر لان استظهاره وان حرمه في الحال حكمه في قوله لا لئلا للسبب من الملك في المحاذ الموجد لغاؤه التفسير بما لا قبل الحث لان اليمين سبب الكفارة الا ان الحث شرط وجوب ادائها فيكون نفيه جوهرياً بما يتقبل الحث لوجوده فيجوز ادائها كونه في المال لا البتة لان المال بغير الفعل في انقضاء المال بالوجوب لا يثبت الفعل وهو وجوب الاداء اما البتة فلا يحتمل الفعلين وجوبه وجوب الاداء فلا يجوز وجوب الاداء الى الحث فان نفس الوجوب بفرقة اتحادهما وعندنا التعليق بالشرط لا ينعقد

حاشية: انما كان الاكم عاماً وقيد بوصف مختص بالوصف كلف الغم الساتر كوة او علق ريشه كما في



عند عدمه وإذا لم يثبت العدم في المحل المنصوص لا يمكن تعديته  
 لأن تعديته المعلوم محال خصه باليمين لأن طعام النظار  
 ثابت فيه في أحد قولي وعندنا لا يلحق المطلق على المقيد وإن  
 كانا في حادثة إذا تعدد الحكم في الحادثة شين أو في إمكان العمل  
 بها إذ فيه الفاء الواجب العمل بخلاف أن يكون التشديد تنصيصا  
 في حكم واجباته والتسهيل في آخر أو أخرى إلا أن يكونا في حكم  
 واحد وحادثة واحدة لعدم إمكان العمل بها فيعمل في مرة  
 مثل صوم كفارة اليمين ورد فيه فصيام ثلثة أيام مطلقا  
 وقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة أيام متتابعات مقيد فتقيد بها  
 لأن الحكم الواحد وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين  
 التابع وعدمه فإذا ثبت تقيد به بطل إطلاقه وفي صدقة  
 الفطر هذا سؤال وهو هل أحلت في صدقة الفطر مع أن الحكم  
 والحادثة متحدان في صدقة الفطر ورد النقيان وهما  
 أدة وعن كل حر وعبد وادع عن كل حر وعبد المسلمين  
 في السبب وهو الرأس والأزاحة في السبب بخلاف أن يكون  
 شيئا واحدا بسبب متعددة فوجب الجمع بينهما والعمل بها  
 ولا نسلم أن القيد يمنع الشرط مطلقا جازع في قوله القيد جازع  
 الشرط فإن الصفة قد تكون عامة وقد تكون اتفاقية وليكن كان  
 بمعنى الشرط فلا نسلم أنه يوجب النفي عند عدمه لأن الحكم الشرعي

هذا هو الوجه في قوله لا يمكن تعديته لأن تعديته محال خصه باليمين لأن طعام النظار ثابت فيه في أحد قولي وعندنا لا يلحق المطلق على المقيد وإن كانا في حادثة إذا تعدد الحكم في الحادثة شين أو في إمكان العمل بها إذ فيه الفاء الواجب العمل بخلاف أن يكون التشديد تنصيصا في حكم واجباته والتسهيل في آخر أو أخرى إلا أن يكونا في حكم واحد وحادثة واحدة لعدم إمكان العمل بها فيعمل في مرة مثل صوم كفارة اليمين ورد فيه فصيام ثلثة أيام مطلقا وقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة أيام متتابعات مقيد فتقيد بها لأن الحكم الواحد وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين التابع وعدمه فإذا ثبت تقيد به بطل إطلاقه وفي صدقة الفطر هذا سؤال وهو هل أحلت في صدقة الفطر مع أن الحكم والحادثة متحدان في صدقة الفطر ورد النقيان وهما أدة وعن كل حر وعبد وادع عن كل حر وعبد المسلمين في السبب وهو الرأس والأزاحة في السبب بخلاف أن يكون شيئا واحدا بسبب متعددة فوجب الجمع بينهما والعمل بها ولا نسلم أن القيد يمنع الشرط مطلقا جازع في قوله القيد جازع الشرط فإن الصفة قد تكون عامة وقد تكون اتفاقية وليكن كان بمعنى الشرط فلا نسلم أنه يوجب النفي عند عدمه لأن الحكم الشرعي

أو وجودي

أو وجودي يثبت بالشرع ابتداء لا عدم شيء يتحقق بناء  
 على عدم شيء آخر لأن العدم يتحقق قبل الشرع وإذا لم يكن حكما  
 شرعيا لم يمكن تعديته إلى الغير ولين كان يوجب النفي فاما يصح  
 الاستدلال به على غير أن لو صححت المماثلة وليس كذلك فأن الحكم رقة  
 ثابتة بينهما سببا لأن القيد اعظم الكبار بخلاف الظاهر واليمين  
 وحكم صورة لشرع الطعام فيها دونه ومعنى لشرع التحريم اليمين  
 دونه فاما قيد السامة والعذر السؤال وهو أن جعله قيد  
 السامة مخمس لا لئلا يسميه ثمانية لثباته لوجوبها في غير ذلك  
 وكذا قيد العذر في النفي المقيد بها ما نفعنا قبول شهادته في غير العذر  
 فلم أي جواب أن قيدها باليمين يوجب النفي كغيره من القيود  
 في إبطال الزكوة عن العوامل والحامل وهو كغيره من القيود  
 والحامل صدقة أو جيب نفي الإطلاق في محرم من الأهل  
 والامر بالثبوت في بناء الفلوق في أن جاءكم فلو أن نبأ عيسى  
 أو جيب نفي الإطلاق في الاستشهاد واستشهاد من من رجالكم  
 وقيل أن القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم أي الواو إذا  
 دخلت بين الجملتين تأتين فالحجة المعطوفة تشارك  
 المعطوفة عليها في الحكم المعطوف بها فلا تجب لزكوة على العيصي  
 لأقرانها بالصلوة في أي قول الصلوة وأقوال الزكوة فكان سقوط  
 الصلوة موجبا لسقوطها واعتبروا بالجملة السابقة إذا عطف  
 كقوله أو جيب نفي الإطلاق في محرم من الأهل

هذا هو الوجه في قوله لا يمكن تعديته لأن تعديته محال خصه باليمين لأن طعام النظار ثابت فيه في أحد قولي وعندنا لا يلحق المطلق على المقيد وإن كانا في حادثة إذا تعدد الحكم في الحادثة شين أو في إمكان العمل بها إذ فيه الفاء الواجب العمل بخلاف أن يكون التشديد تنصيصا في حكم واجباته والتسهيل في آخر أو أخرى إلا أن يكونا في حكم واحد وحادثة واحدة لعدم إمكان العمل بها فيعمل في مرة مثل صوم كفارة اليمين ورد فيه فصيام ثلثة أيام مطلقا وقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة أيام متتابعات مقيد فتقيد بها لأن الحكم الواحد وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين التابع وعدمه فإذا ثبت تقيد به بطل إطلاقه وفي صدقة الفطر هذا سؤال وهو هل أحلت في صدقة الفطر مع أن الحكم والحادثة متحدان في صدقة الفطر ورد النقيان وهما أدة وعن كل حر وعبد وادع عن كل حر وعبد المسلمين في السبب وهو الرأس والأزاحة في السبب بخلاف أن يكون شيئا واحدا بسبب متعددة فوجب الجمع بينهما والعمل بها ولا نسلم أن القيد يمنع الشرط مطلقا جازع في قوله القيد جازع الشرط فإن الصفة قد تكون عامة وقد تكون اتفاقية وليكن كان بمعنى الشرط فلا نسلم أنه يوجب النفي عند عدمه لأن الحكم الشرعي

هذا هو الوجه في قوله لا يمكن تعديته لأن تعديته محال خصه باليمين لأن طعام النظار ثابت فيه في أحد قولي وعندنا لا يلحق المطلق على المقيد وإن كانا في حادثة إذا تعدد الحكم في الحادثة شين أو في إمكان العمل بها إذ فيه الفاء الواجب العمل بخلاف أن يكون التشديد تنصيصا في حكم واجباته والتسهيل في آخر أو أخرى إلا أن يكونا في حكم واحد وحادثة واحدة لعدم إمكان العمل بها فيعمل في مرة مثل صوم كفارة اليمين ورد فيه فصيام ثلثة أيام مطلقا وقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة أيام متتابعات مقيد فتقيد بها لأن الحكم الواحد وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين التابع وعدمه فإذا ثبت تقيد به بطل إطلاقه وفي صدقة الفطر هذا سؤال وهو هل أحلت في صدقة الفطر مع أن الحكم والحادثة متحدان في صدقة الفطر ورد النقيان وهما أدة وعن كل حر وعبد وادع عن كل حر وعبد المسلمين في السبب وهو الرأس والأزاحة في السبب بخلاف أن يكون شيئا واحدا بسبب متعددة فوجب الجمع بينهما والعمل بها ولا نسلم أن القيد يمنع الشرط مطلقا جازع في قوله القيد جازع الشرط فإن الصفة قد تكون عامة وقد تكون اتفاقية وليكن كان بمعنى الشرط فلا نسلم أنه يوجب النفي عند عدمه لأن الحكم الشرعي

الآلة



على الكاملة تثبت الشركة اجماعا وقلنا ان عطف الجملة على الجملة  
لا يوجب شركة لان اثباتها جعل الكلامين واحدا وهو خلاف  
الاصل لا يصار اليه الا ضرورة لان الشركة انما وجبت في الجملة الثانية  
لافتقارها الى ما تنتم به في الافادة فاذا تم بنفس لم تجب الشركة  
لان قيام الغرض الا فيما ينتم اليه كان دخلت الادوات طالعت ويجوز  
ان تتعلق الجملة مع ان تمام بنفس لغرضه في حق التعليق والعام  
الوارد على سبب خاص اذا خرج من الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب  
لم يستقل بنفس اى لا يفيد بدون ما تقدمه السبب كقول آخر الى  
عليك كذا فيقول لا يختص بسببه اتفاقا اما الاول فلان لما قد  
فكاه الحكم والحكم يختص بالسبب واما الثاني فلان ما ذكره السؤال  
كالعادة في الجواب لبيان عليه لكن يحتمل الابتداء بالاستقلال فاذا افاد  
سدقها واما الثالث فلان لما لم يند بدون تقديمه تعلق به وان خرج  
جوابا مستقلا كذا رد على قد الجواب كقولنا جوابا لا يخلو الى الخلاء  
ان تعديت اليوم فعديت لا يختص بالسبب ويصير مستقلا  
متعلق بما قبله فاذا تعديت في ذلك اليوم في اى وقت كان تحت  
ولو نوى الجواب صدق ديانته حتى لا تلتفى الزيادة وهو ذكر العلم  
اذ في الجاه كلام فساد لا يخفى خلافا للبعث وهو كذا في الحق  
في الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب

هذا هو الوجه  
في الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب

هذا هو الوجه  
في الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب

في الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب

ورفعه فعدمه يختص بسببه كما اذا لم يرد قيل عن بعض الشافعية  
الكلام المذكور للمدح كان الامور التي نعيم اولادهم وقول الذين  
يكثر من الذهب والفضة لا غم لهم وان كان اللفظ عاما  
لان سبق المدح والذم لا الغم فلا تجب الشركة في الجملة عندنا  
هذا فليد لان اللفظ اعم ودلالة عليها لا تنافيها عليه  
وقيل عندنا في الجمع المضاف الى جماعة حكم حقيقة الجماعة في حق  
كل واحد لان الاضافة بصيغة الفرد موجبة لذلك فلا بصيغة  
الجماعة وعندنا تتحقق مقابلة الاحاد بالاحاد كقولنا فيهم  
من كل الغم ودوامهم ان كل واحد كتب ابنته حتى اذا قال لا امرية  
اذا ولدتما ولدين فاني طالعتان فولدت كل واحد منهما ولدا  
طلقتا وقالوا فولا تطلقان حتى تلد كل منهما ولدين وقيل ما لم  
المحصن الامر بالشيء يقتضيه الرغض سواء كان صبيا او اضدادا  
لان الامر ملجأ لمجاد الامور والاحتفال بصدقه يعلم ذلك  
فكان منهيا عنه يقتضيه حكم الامر والى انما هو من  
ان كان لصد واحد فان الرغض للمحرم من ضرورة فعل صدق كالمدة  
والكون وان كان لاصدا لم يكن امره شيئا منها وعندنا الامر  
بالشيء يقتضيه كراهة صدق لانه ساكت عن غير فينبغي ان لا يؤثر  
في الصدق ولكن انشاء ضرورة فكان ضرورة الامر بالشيء ضرورة  
منهيا فلما راي المقصود فيثبت الادنى وهو كراهة والى انما هو من  
عن الشيء يقتضيه ان يكفر صدق في معنى سنة واجبة اى كالموجب في النوع

هذا هو الوجه  
في الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب

هذا هو الوجه  
في الجواب والى انما هو من  
مسجد او خرج من الجواب ولم يرد عليه على قدر الجواب كما  
دعي الى الخلاء فقال ان تعديت فعديت او خرج من الجواب

الامامة



هذا هو الأصل في هذا المقام...  
والله اعلم بالصواب

وهو ما جعل طريق العبادة يسكود على نوعين عظيمين...  
ما هو أصلها من المشقة وما يتعلق بالعوارض بيان لها...  
ما ثبت ابتداء بانها من المشقة...  
زيادة ولا نقصان لأنها مقدرة مترعائت بدليل لا شبهة فيه...  
والسنة المتواترة والاجماع كالإيمان والاركان الأربع وهي الصلوة...  
والزكاة والصوم الحج فاما مقدرة لا تحتملها وحكيه للزوم علم ان حكم...  
الفرغ حصول العلم القطعي بثبوت تصديق القلب وجوب انعقاد...  
اعتقاد حقيقة علم بالبدن فيه يكفر بهم الياءة تكون الحافف...  
ان ينسب اليه الكفر فاجده ويقف تاركه بلا عذر...  
وواجب هو ما ثبت بدليل في شبهة كعقد الفطرو الاضحية ثبت...  
تجربة الواحد هو اذ واعى كل واحد وعده فحقاقتها...  
الزوم علمها كالفرغ لعلها على اليقين لما في دليل من شبهة حتى...  
لا يكفر جاحده وبفسق تاركه اذا استغنى عن تركه...  
فاجاز لا احاد بان لا يبرى العول بها واجبا فاما لو تركه فحاشا...  
التأويل سببهم عند المحارفة وسنة وهي الطريقة المسكونة في...  
الدين وحكمها ان يطالب العلم باقامتها احقر عن النقل من غير...  
افتراض ولا وجوب عن الواجب الوضو لا نهطية امرنا باجابتها...  
الاتان السنة عند الاطلاق قد تقع على سنة رسول الله وغيره من...  
العبادة لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنة الخلفاء الراشدين

هذا هو الأصل في هذا المقام...  
والله اعلم بالصواب

الشريعة

هذا هو الأصل في هذا المقام...  
والله اعلم بالصواب

وهو ما جعل طريق العبادة يسكود على نوعين عظيمين...  
ما هو أصلها من المشقة وما يتعلق بالعوارض بيان لها...  
ما ثبت ابتداء بانها من المشقة...  
زيادة ولا نقصان لأنها مقدرة مترعائت بدليل لا شبهة فيه...  
والسنة المتواترة والاجماع كالإيمان والاركان الأربع وهي الصلوة...  
والزكاة والصوم الحج فاما مقدرة لا تحتملها وحكيه للزوم علم ان حكم...  
الفرغ حصول العلم القطعي بثبوت تصديق القلب وجوب انعقاد...  
اعتقاد حقيقة علم بالبدن فيه يكفر بهم الياءة تكون الحافف...  
ان ينسب اليه الكفر فاجده ويقف تاركه بلا عذر...  
وواجب هو ما ثبت بدليل في شبهة كعقد الفطرو الاضحية ثبت...  
تجربة الواحد هو اذ واعى كل واحد وعده فحقاقتها...  
الزوم علمها كالفرغ لعلها على اليقين لما في دليل من شبهة حتى...  
لا يكفر جاحده وبفسق تاركه اذا استغنى عن تركه...  
فاجاز لا احاد بان لا يبرى العول بها واجبا فاما لو تركه فحاشا...  
التأويل سببهم عند المحارفة وسنة وهي الطريقة المسكونة في...  
الدين وحكمها ان يطالب العلم باقامتها احقر عن النقل من غير...  
افتراض ولا وجوب عن الواجب الوضو لا نهطية امرنا باجابتها...  
الاتان السنة عند الاطلاق قد تقع على سنة رسول الله وغيره من...  
العبادة لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنة الخلفاء الراشدين

الشريعة







١٠٧٠  
 ١٠٧١  
 ١٠٧٢  
 ١٠٧٣  
 ١٠٧٤  
 ١٠٧٥  
 ١٠٧٦  
 ١٠٧٧  
 ١٠٧٨  
 ١٠٧٩  
 ١٠٨٠

ان الاخذ بالغربة او حتى كان الصوم افضل لكمال سببه وهو شهر والشهر  
 ونزد في الرخصة فان التاخير ليسر واليسر متعارف فان تعسر الصوم  
 بالتعذر تخفف موافقة المسلمين فالغربة تود من الرخصة من وجه  
 فكان اول الان بضعه الصوم فالفطر او لا يلائم تنفد وانما تم نوى  
 التجار فوضع عنا من الامر وهو الاعمال التي في الاحكام المخلطة  
 والاعمال في المواضع الملائمة لزوم الفعل فسمى ذلك رخصة في الزمان  
 الاقل هو الغربة لم يتبق مشروعا والرخصة الحقيقية ما ثبتت بالغربة  
 في مقابلة هذه لم تشتر في حقها ولكن لما وضعت عنا للتخفيف كانت  
 رخصة جاز او النوى الرابع من الرخصة ما سقط عن العباد باخراج كسبه  
 من كونه موصلا للرخصة في محل الرخصة مع كونه اى ما سقط مشروعا في  
 الجملة فمن حيث انه سقط اصلا كان مجازا ومن حيث انه مشروعا في  
 الجملة اى حقيقة الرخصة فكان دون الثالث كقصر الصلوة في السفر  
 اسقاطا عندنا فليس له ان يصيلها اربع اقل على الصلاة والسلام  
 المتم للصلوة في السفر كالمقصر في الحرة والاشافع هو رخصة حقيقية  
 والغربة الرابع وسقوط حرة الحرم والمدينة في حق المصطر والمكروه  
 لو صبر حتى مات او قتل لم للاستثناء في الاما اضطر ثم اليه فاستثنى  
 الحلال والامن اكثر وقلبه مطمئن بالايمان استثناء من الغضب فيدل  
 على انتفاؤه عند الكراهة وانتفاؤه لا يلائم على الحلال فلو صبر اجر  
 وسقوط غسل الرجل في مدة للسبح لان التخفيف سرية الحث

فسقط  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت

ان الاخذ بالغربة او حتى كان الصوم افضل لكمال سببه وهو شهر والشهر  
 ونزد في الرخصة فان التاخير ليسر واليسر متعارف فان تعسر الصوم  
 بالتعذر تخفف موافقة المسلمين فالغربة تود من الرخصة من وجه  
 فكان اول الان بضعه الصوم فالفطر او لا يلائم تنفد وانما تم نوى  
 التجار فوضع عنا من الامر وهو الاعمال التي في الاحكام المخلطة  
 والاعمال في المواضع الملائمة لزوم الفعل فسمى ذلك رخصة في الزمان  
 الاقل هو الغربة لم يتبق مشروعا والرخصة الحقيقية ما ثبتت بالغربة  
 في مقابلة هذه لم تشتر في حقها ولكن لما وضعت عنا للتخفيف كانت  
 رخصة جاز او النوى الرابع من الرخصة ما سقط عن العباد باخراج كسبه  
 من كونه موصلا للرخصة في محل الرخصة مع كونه اى ما سقط مشروعا في  
 الجملة فمن حيث انه سقط اصلا كان مجازا ومن حيث انه مشروعا في  
 الجملة اى حقيقة الرخصة فكان دون الثالث كقصر الصلوة في السفر  
 اسقاطا عندنا فليس له ان يصيلها اربع اقل على الصلاة والسلام  
 المتم للصلوة في السفر كالمقصر في الحرة والاشافع هو رخصة حقيقية  
 والغربة الرابع وسقوط حرة الحرم والمدينة في حق المصطر والمكروه  
 لو صبر حتى مات او قتل لم للاستثناء في الاما اضطر ثم اليه فاستثنى  
 الحلال والامن اكثر وقلبه مطمئن بالايمان استثناء من الغضب فيدل  
 على انتفاؤه عند الكراهة وانتفاؤه لا يلائم على الحلال فلو صبر اجر  
 وسقوط غسل الرجل في مدة للسبح لان التخفيف سرية الحث

فسقط الغسل لانها المخلط لا انه ينادى بالمسح ولا انظر  
 البسطة طهارة فلو كان الغسل ينادى به لما اختلفت البس  
 على الطهارة وعدمها الام والنهي باقيا سيما  
 التي مرت لطلب الاحكام الشرعية ولها للاحكام ارباب  
 تصاف اليها والموجد للحق في الحقيقة هو الله يعلم بان الله  
 الحساب كحدث العالم والوقت ومالك المال وايتام شهر رمضان  
 والراس الذي يمونه ويلى عليه والبيت والارض النامية بالخارج  
 تحقيقا وتقدير الطهارة وتعلق البقاء المقدور  
 بالتعاطي بالايمان وبيان المسبب للايمان اى سبب  
 الايمان بالله حدث العالم لانه يدل على الصنعة والصانع  
 والصلوة اى سبب وجوب الصلوة الوقت والزكاة  
 اى سبب وجوب الزكاة مكن المال بصفة كونه نصيبا  
 والصوم اى سبب وجوب الصوم شهر رمضان وصدة الفطر  
 اى سبب وجوبها للرأس الذي يمونه ويلى عليه لاضافة اليه  
 وتعدد الوجوب بتعدد الرأس والحج اى سبب وجوب  
 الحج البنية والعشائر سبب وجوب العشرة لارض النامية  
 بالخارج تحقيقا الى التي فيها شئ من المزارع حقيقة والخارج  
 اى سبب وجوب الخراج لارض النامية تقدير ابا الحكم  
 من الزراعة والطهارة اى سبب وجوب الطهارة الصلوة

ان الاخذ بالغربة او حتى كان الصوم افضل لكمال سببه وهو شهر والشهر  
 ونزد في الرخصة فان التاخير ليسر واليسر متعارف فان تعسر الصوم  
 بالتعذر تخفف موافقة المسلمين فالغربة تود من الرخصة من وجه  
 فكان اول الان بضعه الصوم فالفطر او لا يلائم تنفد وانما تم نوى  
 التجار فوضع عنا من الامر وهو الاعمال التي في الاحكام المخلطة  
 والاعمال في المواضع الملائمة لزوم الفعل فسمى ذلك رخصة في الزمان  
 الاقل هو الغربة لم يتبق مشروعا والرخصة الحقيقية ما ثبتت بالغربة  
 في مقابلة هذه لم تشتر في حقها ولكن لما وضعت عنا للتخفيف كانت  
 رخصة جاز او النوى الرابع من الرخصة ما سقط عن العباد باخراج كسبه  
 من كونه موصلا للرخصة في محل الرخصة مع كونه اى ما سقط مشروعا في  
 الجملة فمن حيث انه سقط اصلا كان مجازا ومن حيث انه مشروعا في  
 الجملة اى حقيقة الرخصة فكان دون الثالث كقصر الصلوة في السفر  
 اسقاطا عندنا فليس له ان يصيلها اربع اقل على الصلاة والسلام  
 المتم للصلوة في السفر كالمقصر في الحرة والاشافع هو رخصة حقيقية  
 والغربة الرابع وسقوط حرة الحرم والمدينة في حق المصطر والمكروه  
 لو صبر حتى مات او قتل لم للاستثناء في الاما اضطر ثم اليه فاستثنى  
 الحلال والامن اكثر وقلبه مطمئن بالايمان استثناء من الغضب فيدل  
 على انتفاؤه عند الكراهة وانتفاؤه لا يلائم على الحلال فلو صبر اجر  
 وسقوط غسل الرجل في مدة للسبح لان التخفيف سرية الحث

شبهة

الألوية











هذا هو العقل الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة

وهو عقل الصبي لأنه لم يجعل واليا في ماله نقصان عقل في الدين  
أولها والقيبط وهو سماع الكلام كما يحق سماعه وهو في  
هتلم لكلايته شيء ثم فهم معناه الذي لا يدرك لغويا  
كان أو شغيا ثم حفظه بدل الجهد وهو أن يكرر حتى يحفظ  
ثم الثبات عليه أي الحفظ لمحافظة حدوده أي أحكامه بأن  
يحل بموجبه بدنه ومواقبه عند كونه بلسانه فان ترك  
العمل والمذاكرة يورثان النسيان على أساءة الظن بنفسه  
فان يعتد في ذات كونه نسبة إلى حين أدائه متعلق بالثبات  
واشراط لان قبول الخبر باعتبار صدق لا يتحقق إلا بضبط العقل  
وهي المستقامة في السيرة والدين والمعتبر صا كما لها وهو ما لا يعرف  
ألا بالنظر في معاملات المرء وكثرة التقدير والوقوف على زبانية لتفاوت  
اعتبر ما لا يؤدي إلى الخلل وهو تبحر حجة الدين والعقل على ما في  
الحوى والشهوة حتى إذا ارتكب كبيرة أو أمر على صغيرة سقطت  
عدالة دون القاصر وهو ما ثبت بظاهر الإسلام واعتدال العقل  
يعني ان من أصابها فهو عدل لظاهر الأفعال على المستقامة ولكن  
لا يوافق هو عقله واشتهر لها لأن الصدق في خبره المعصوم  
لا يثبت ضرورة بل بالمستدرك وذلك كعدالة والإسلام وهو العقل  
والأقارب بالترتيب كما هو بشارتها كالتحريم والتوجيم وصناعة كالمعلم والعدالة  
وسائر صفات الكمال في الأحكام وشرايعه وهو ظاهر بان ثباته بين  
الاعتقاد بها

وهو عقل

هذا هو العقل الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة

هذا هو العقل الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة  
والعقل هو الذي هو مناط الشهادة

وهو عقل الصبي لأنه لم يجعل واليا في ماله نقصان عقل في الدين  
أولها والقيبط وهو سماع الكلام كما يحق سماعه وهو في  
هتلم لكلايته شيء ثم فهم معناه الذي لا يدرك لغويا  
كان أو شغيا ثم حفظه بدل الجهد وهو أن يكرر حتى يحفظ  
ثم الثبات عليه أي الحفظ لمحافظة حدوده أي أحكامه بأن  
يحل بموجبه بدنه ومواقبه عند كونه بلسانه فان ترك  
العمل والمذاكرة يورثان النسيان على أساءة الظن بنفسه  
فان يعتد في ذات كونه نسبة إلى حين أدائه متعلق بالثبات  
واشراط لان قبول الخبر باعتبار صدق لا يتحقق إلا بضبط العقل  
وهي المستقامة في السيرة والدين والمعتبر صا كما لها وهو ما لا يعرف  
ألا بالنظر في معاملات المرء وكثرة التقدير والوقوف على زبانية لتفاوت  
اعتبر ما لا يؤدي إلى الخلل وهو تبحر حجة الدين والعقل على ما في  
الحوى والشهوة حتى إذا ارتكب كبيرة أو أمر على صغيرة سقطت  
عدالة دون القاصر وهو ما ثبت بظاهر الإسلام واعتدال العقل  
يعني ان من أصابها فهو عدل لظاهر الأفعال على المستقامة ولكن  
لا يوافق هو عقله واشتهر لها لأن الصدق في خبره المعصوم  
لا يثبت ضرورة بل بالمستدرك وذلك كعدالة والإسلام وهو العقل  
والأقارب بالترتيب كما هو بشارتها كالتحريم والتوجيم وصناعة كالمعلم والعدالة  
وسائر صفات الكمال في الأحكام وشرايعه وهو ظاهر بان ثباته بين  
الاعتقاد بها

وهو عقل



وثبت على إقامتهم وثابت بالبيان بان يصنف كما هو لان هذا  
 كما يتعد لان المعرفة باوصاف تفصيلية متناهية وانظر في البيان  
 اجمالا كما ذكرنا اي بشرط ما لا يخرج فيه هو تصديق والاعتراف بما قلنا  
 اجمالا لان عمر عن بيانه واشترطه لان الكافوساع لهدم الذين باحال  
 ما ليس فيه فلماذا اى ما ذكر في الشرائط لا يقبل خبر الكافولان للإسلام فيه  
 والفاق لغوات العدالة والصبي والمفتوة لعدم العقل والذي  
 شئت غفلت لفقد الضبط وثابت من الاربع في الانقطاع وهو  
 نوعان ظاهر وباطن اما الظاهر فالمرسل من الاخبار وهو ما ليس فيه  
 لسان وهو ان كان من الصحابي وهو كراهة صلح يقبل بالاجمال  
 لان من ثبت صحبته لم يحمل حديثه الا على سماعه بنفسه ان كان  
 من القرن الثاني والثالث فذلك مقبول عندنا لان عدلتهم ثبتت بشهادتهم  
 صلح وكان اكثرهم يرسل ولم يتكبر عليهم وقالوا ان لا يقبل الا ما  
 يؤيد به وارساله من دون هؤلاء الى القرن الثاني والثالث كذلك عند  
 اكثرنا لان القبول في القرون ثلثة العدالة والضبط فاذا وجدنا  
 قبل خلافا لان اباان والكنة رسل من وجه وسند من وجه مقبول  
 عند العامة لا شبهة في قولهم عند من يقبل المرسل لم يقبل قال  
 بعضهم مردود لان حقيقة منع القبول فبسته تمنع احتياطا لانها في مشايخ  
 وعاصم انه حجة لان المرسل ساكت عن الراوي والمسد ناطق  
 فلما يعارضه الساكت واما الباطن فان كان الانقطاع لنقصا  
 في نسخة الحديث الان فينا قلت الفرق  
 بين ارسال الصحابي والناقص  
 لان عدلتهم ثبتت بشهادتهم  
 في نسخة الحديث الان فينا قلت الفرق  
 بين ارسال الصحابي والناقص  
 لان عدلتهم ثبتت بشهادتهم

في الناقل

في الناقل بغير شرط من العدالة والسلام والضبط والعقل  
 فهو على ما ذكرنا من انه لا يقبل وان كان بالعرض على الاصول بان  
 خالف الكتاب حديث فاطمة في ان لافعة للثبوت بخلاف المكنون  
 من حيث سكنتم من وجدكم وردت في المطلقات او الثبوت  
 كحديث الشاهد واليمين بخلاف البيعة على المدعي واليمين على  
 منكر او الجاذبة بان ورد فيها شتم الحوادث وعمه البلي  
 كحديث حجر بالتسمية فانه لما شتم مع شتمها الجاذبة لم يعمل  
 او اعرض عنه الائمة من الصدر الاول وهم الصحابة كاتبعوا في اموا  
 اليتاني خير اكلنا كلها الروكة اختلف الصحابة في زكوة الصبي  
 ولم يرجعوا الى هذا الحديث كان مردودا منقطعا ايضا لان  
 الكتاب ثابت يقيين والسنة المشهورة فوق خبر الواحد  
 وباشتهار الحادثة يستحيل ان يخفى عليهم ما شتم به حكما  
 واعراضهم عن الاحتجاج به مع الحاجة دليل لانقطاعه والثلث  
 من الاربع في بيان محل الخبر الذي جعل الحرف فيه فان كان محل  
 من حقوق الله تعالى وهي ما يخص حق الله تعالى وهي ما ليس يعقوب  
 كالعبادات وغيرها وما هو عقوبة يكون خبر الواحد فيه حجة بالشرط  
 المادة لعمل الصحابة بالاقدام كحفايشة في التناهي الخاتين  
 خلافا للكرخي في العقوبة فانه لا يكون حجة فيها لان اتصاله  
 شبهة والمردود تدبري بها وجوابه ان تحقق الشبهة من غير ما  
 تنحصرها في البيئات

المشهورة شتمه وروى من مشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قتلته شتمه وروى من مشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 القينة لادم باليمين على من انكر اجرة

من عمن تشاروا من ما روي في النسخة قال شيخنا  
 في حال الشتم من كمالها الصلوة فانما  
 القنات خلتوا في وجهه كزوجة في حال الصلوة  
 او صولوا الى الحجة في حال الحجة ودارا  
 غيرنا شتما وما ذكرنا ولم  
 كان في النسخة في حقه لم  
 على لغة من قد اجاب

في النسخة من الاقوال والحجج

في النسخة من الاقوال والحجج  
 في النسخة من الاقوال والحجج  
 في النسخة من الاقوال والحجج

الالوكة

www.nahkai.net



والتزاد

المطلان

[illegible]











تفسير  
الحكم على  
بنا

بلاد ليل اذ ليس بعد القيسر دليل ليجب العمل بالحال اي بتمسك  
لانه ليس بدليل بل يعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة قلبه لان  
احدهما حجة يقين عند الله وكل منهما حجة في حق العمل فيعمل بايهما  
شاء بالتحرى لان قلبه نوراً يدرك به الباطن والتخلص من المعارضة  
منه اوجه اما ان يكفى من قبل الحجة بان لا يعتد لا فلا تقوم  
المعارضة كالحكم يعارضه المتشابه او من قبل الحكم بان يكفى احدهما  
حكم الدنيا والاخر حكم العقبي فان الحكم الثابت بهما اذا اختلف عند  
التحقيق سقط التعارض لان شرط اتحاد الحكم كما يتبين في  
سورة البقرة والمائدة فآية البقرة لا يؤخذكم في النفوس ايمانكم  
ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم توجب الموازنة فيما قصده القلب  
فيستحق في النفوس وآية المائدة لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن  
يؤخذكم بما عقدتم الايمان تنفيها في النفوس لدخولها تحت اللغو  
لانه لم يسم للكلام لا فائدة فيه فيستعارضا ظاهرا ولخلاص باختلاف  
الحكم فان الموازنة في البقرة مطلقة فتصرف الى الكامل وهي  
في الآخرة وفي المائدة مقيدة بما هو للدنيا بدليل فكفارتة فيكون  
فيها اوجه قبل الحال بان يحمل احدهما على حاله والاخر على حاله كما  
في قوله تعالى حتى يطهرن بالتخفيف والتشديد بالتخفيف يقتضيه  
حل القران بالانقطاع سواء انقطع على اكثر المدة او مادونه  
لان الظاهر انقطاع الدم والتشديد يقتضيه ان لا يحمل القران  
قبل الاغتسال سواء انقطع على اكثرها او مادونه فتعارض ظاهر

فحمل التخفيف

فحمل التخفيف على الانقطاع على اكثرها لعدم احتمال عود الدم  
فلا تترخي الحجة الى الاغتسال للزوم جعل الطهر حيا والتشديد  
يحمل على مادونه لاحتمال عوده فيؤكد بالاغتسال او قبل اختلاف  
الزمان صريحا كقولهم واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن لانهما  
نزلت بعد التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم الآية لقول ابن  
معود من شاء باهله ان سورة النساء القصص واولات  
الاحمال نزلت بعد التي في سورة البقرة فسقط التعارض في الحامل  
الموتى عنها ووجهها فتعقد بالوضع اذ لا دليل التاخر دليل النسخ  
او دلالة كالحاظر والمبني اذ لم يعلم وجودها في زمانين فان  
الحاظر يجعل اخر ادلالة لانه لو كان اولاً لكان ناسخا للمبني ثم يحتمل  
المبني فيتمتكر النسخ ولو اقر لا يتم فعدم التكرار اولي والمثبت  
اي واذ تعارض نصان احدهما مثبت امر عارضاً والاخر نافي  
سبق للاول فالمثبت اولي من النافي عند اكثر في لاشتماله على زيادة علم  
وعند عيسى بن ابيان تعارضان لوجود دليل صدق الراوي فيهما  
فيتمتحن في جهة اخرى واختلف عمل اصحابنا فلا بد اصل والاصل في اي  
وقوع التعارض بين النافي والمثبت ان الثاني كان من جنس ما يعرف بدليل  
بان كان مثبتا على دليل وكان ما يشبه حاله اي يجوز ان يكون مثبتا على  
دليل ولا يكون كذلك لعارضان الراوي اعتمد دليل الحجة كان مثل دليل  
الاثبات فيعلم معارضاه كونه مثبتا على دليل والا فانه لم يكن مما يعرف

ووجه ما يشبه حاله اي يجوز ان يكون مثبتا على دليل ولا يكون كذلك لعارضان الراوي اعتمد دليل الحجة كان مثل دليل الاثبات فيعلم معارضاه كونه مثبتا على دليل والا فانه لم يكن مما يعرف

فحمل التخفيف على الانقطاع على اكثرها لعدم احتمال عود الدم  
فلا تترخي الحجة الى الاغتسال للزوم جعل الطهر حيا والتشديد  
يحمل على مادونه لاحتمال عوده فيؤكد بالاغتسال او قبل اختلاف  
الزمان صريحا كقولهم واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن لانهما  
نزلت بعد التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم الآية لقول ابن  
معود من شاء باهله ان سورة النساء القصص واولات  
الاحمال نزلت بعد التي في سورة البقرة فسقط التعارض في الحامل  
الموتى عنها ووجهها فتعقد بالوضع اذ لا دليل التاخر دليل النسخ  
او دلالة كالحاظر والمبني اذ لم يعلم وجودها في زمانين فان  
الحاظر يجعل اخر ادلالة لانه لو كان اولاً لكان ناسخا للمبني ثم يحتمل  
المبني فيتمتكر النسخ ولو اقر لا يتم فعدم التكرار اولي والمثبت  
اي واذ تعارض نصان احدهما مثبت امر عارضاً والاخر نافي  
سبق للاول فالمثبت اولي من النافي عند اكثر في لاشتماله على زيادة علم  
وعند عيسى بن ابيان تعارضان لوجود دليل صدق الراوي فيهما  
فيتمتحن في جهة اخرى واختلف عمل اصحابنا فلا بد اصل والاصل في اي  
وقوع التعارض بين النافي والمثبت ان الثاني كان من جنس ما يعرف بدليل  
بان كان مثبتا على دليل وكان ما يشبه حاله اي يجوز ان يكون مثبتا على  
دليل ولا يكون كذلك لعارضان الراوي اعتمد دليل الحجة كان مثل دليل  
الاثبات فيعلم معارضاه كونه مثبتا على دليل والا فانه لم يكن مما يعرف

الأكولة



بدليل ولا ماعرف ان الراوى اعتمد دليل الموقوف فلا يكون مثل الاثبات لانه لا  
 حج الا بالاشهاد وهو ليس بدليل وما لا دليل عليه لا يعارض ما عليه دليل  
 والنفي في حديث بريدة وهو ما روى انها اعتقت وزوجها عبد خنجرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مما لا يعرف الا بظاهر الحال وهو ان العبودية كانت باقية قبل العتق  
 فلم يعارض الاثبات وهو ما روى انها اعتقت وزوجها حر فاذا اثبتنا بآبائنا  
 وقالوا لا خير لامة اذا اعتقت وزوجها حر وفي حديث ميمونة وهو ما روى انه عليه  
 السلام تزوجها وهو حر ثم هداها فانه مبيع على الامر الاول فان الاحرام  
 كان ثابتا قبل التزوج مما يعرف بدليل وهو ميمونة المحرم فعارض الاثبات  
 وهو ما روى انه تزوجها وهو حلال فهذا مثبت لانه ثبت امر عارضنا  
 على الاحرام فلما تعارضنا صير الى الترجيح وجعل رواية ابن مسعود  
 عكس او لمن رواه يزيد بن الاصم لانه لا يعدل الى يزيد بن الاصم  
 في الضبط والاتقان ولما ترجح النافي بفسط الراوى اذ به اثبتنا وجوزنا  
 نكاح المحرم وطهارة الماء وصل الطعام من جنس ما يعرف بدليل كالنبيذ  
 والحمة فان الخبرين يعمدهما دليل فوقع التعارض بين الخبرين فيما اذا خبر  
 بخبر بخبر المادة او حمة الطعام وآخر بطهارة او صل بالخبر بالطهارة والحل  
 نافي لانه ينفي العارض ويبقى الامر الاصل والخبر بالنجاسة والحمة مثبت  
 لاثبات امر عارض والنفي يكتمل ان يبنى على دليل بان هذا الماء من جار  
 في ظاهره ولم يغيب عنه ويكتمل ان يبنى على ظاهر الحال فان عرفنا ان اخباه على  
 ظاهر الحال يعارض المثبت وان عرفنا انه اخبر بدليل عارض المثبت  
 لم

هذا الحديث لا يثبت به ما ذهب اليه من ان النكاح لا يفسد بالجنس  
 بل يفسد بالجنس والنجاسة والنجاسة لا يفسد النكاح بل يفسد  
 النكاح والنجاسة لا يفسد النكاح بل يفسد النكاح

في الخبر

قوب العمل بالاصل هو الطهارة في الماء والحل في الطعام فيرجح النافي والشرع لا يرفع  
 بفضل عدد الرواة وبالكثرة والحرية خلافا لبعض حتى اذا كان راوى واحد الخبرين  
 واحد او امرئين او عديدين والآخر اثنين او رجلين او قرين فالثاني مرجح عندهم  
 وقلنا منذ اخترت كتابي في السلف ولورجوابه لنقل اذا كان في احد الخبرين زيادة  
 بان كان الراوى واحدا يؤخذ بالمشتبك للزيادة ويكاله في الخبرين الراوى لانه لا  
 واحد فلا يثبت كونهما خبرين بالاحتمال كما في الخبرين في التحالف وهو ما روى  
 ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم الاختلاف لثبائنا وان السوء قائم بعينها  
 تحالفا وتراذا وفي رواية لم يذكر هذه الزيادة فاذا ثبتت وقلنا لا يتحقق  
 الا عند قيامها فاما اذا اختلف الراوى فيجعل الخبرين ويعمل بهما ما أمكن  
 لانه علم انهما خبران وانه عليه السلام قال الخلاف في وقت كما هو منه مبني فان  
 المطلق لا يحمل على المقيد فكيف ومثاله ما روى انه عليه السلام نهى عن  
 بيع الطعام قبل القبض وفي رواية انهم عن بيع ما لم يقبضوا فقلنا هما  
 ولم يحمل المطلق على المقيد بالطعام حتى لا يجوز بيع سائر العروض قبل القبض  
 وهذه الخ التي ترون تحتمل البيان وهو انكشاف عن  
 المقصود وهو خوفه اما ان يكون بيان تقريره هو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال  
 المخارج ولا طائر يطير بخبر حجة حقيقة بالجناس ويحمل غيره يقال المراد بطير  
 بهيمة والخبر هو خوفه الملاك ككلهم اجمعون الملائكة جمع عام فاحتمل الخبر  
 بارادة بعضهم فقطع كلهم اجمعون او بيان تفسير وهو ما رفع الخطأ  
 كبيان الحمل كما يقوم الصلة بينة السنة والشرع كانت بائنا

هذا

هذا الحديث لا يثبت به ما ذهب اليه من ان النكاح لا يفسد بالجنس  
 بل يفسد بالجنس والنجاسة والنجاسة لا يفسد النكاح بل يفسد  
 النكاح والنجاسة لا يفسد النكاح بل يفسد النكاح



بنو اسرائيل

البنون مشتركة فاذا عني الطلاق صح وزال الاكساب  
وانها بيان التور والتغير يصحان موصولا ومفصلا  
لان بيان التور مع ولا غير وكذا بيان التغير لا التور ثم ان  
علينا بيانهم ونم للزاني وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان الحمل  
والمشرك الا موصولا لانه لا يمكن العمل بالخطاب بدو البيان  
والمقصود العمل فلواتاخر البيان لا يفض الى تكليف ما ليس  
في الوعد وجوابه ان اللازم قبل الاعتقاد دون العمل  
او بيان تغيير التعليق بالشرط والمستثنى فان كلامهما  
تغير الكلام الاول وانما يصح ذلك موصولا فقط لقوله صلح  
من خلف على عيني الحديث عين التكليف للتحليل ولو صح المستثنى  
منفصلا لقال فليستش وليات وكذا انه عيسى موصولا  
واختلف في خصوص العموم اى في العام الذي لم يخص هل  
يجوز تخصيصه بدليل مزاح فعندنا لا يقع المخصص مزاحيا  
وعندنا في مزاح ذلك وهذا الاختلاف باء على اصل مزاح  
وهو ان العموم مثل المخصوص عندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد  
المخصوص لا يبقى القطع كان تغييره من القطع الى الاحتمال  
فتعدي اى وبيان التغير مقيد بشرط الوصل وعندنا لما  
لم يكن العام موجبا قطعا فال تخصيص ليس بتغيير بل هو تميز  
يصح اى والتور يصح بيان موصولا ومفصلا وبيان بقرة

هذا هو الوجه في قوله بنو اسرائيل  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك

هذا هو الوجه في قوله بنو اسرائيل  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك

بنو اسرائيل

بنو اسرائيل

بنو اسرائيل جوارح المستدلال على جوارح تخصيص العام قرا حيا  
بقوله ان الله تعالى ان تدخلكم بالبقرة فالبقرة مطلقة  
والمطلق عام عندكم ثم بينها بعد سؤالهم مقيدة باوصاف  
بان من قبيل تقييد المطلق لا من تخصيص العام لان البقرة  
مكررة في موضع الاثبات فكانت خاصة فكيف تحمل التخصيص  
كثرها مطلقة فتحمّل التقييد فكان تقييدها نسخا فصح  
مزاحيا اذ النسخ لا من مزاحيا والاهل اى ويقولون واهلك  
فعموم الاهل يتناول ابنه ثم خص مزاحيا بقوله انه ليس من  
اهلك بان الاهل لم يتناول الابن لان المراد به اهل دينه  
لان نسبة فيكون الاهل مشتركا بين ان المراد الاهل من حيث  
المابعة والابن الكافر ليس منه وتأخير المشترك صحيح لانه  
خص بقوله انه ليس مزاحيا وقوله اى ويقولون انكم ما تعبدون  
من دون الله عام خص مزاحيا بعد ما عارض ابن الربيع في  
وبالملايكة يقولون ان الذين سبقتم بانهم لم يتناول عيسى ثم  
لان ملايكة لا يعقل لان خص بقوله ان الذين سبقتم لهم  
منا حتى والمستثنى يمنع التكلم بحكم اى مع بقدر المستثنى  
فيجعل كلاما بالباقي بعد فكان لم يتكلم في حق الحكم بعدد المستثنى  
وعندنا في منع المستثنى يمنع الوجوب لا الوجوب وعندنا  
منعها فقد رخص المستثنى لا يثبت فيه حكم الصواب بالاجماع

يكون

ص

في قوله بنو اسرائيل  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك

في قوله بنو اسرائيل  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك

هذا هو الوجه في قوله بنو اسرائيل  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك  
فان قوله بنو اسرائيل مشترك



لكن عندنا عدم النص الموجب في حقه وعندنا معارضة نص الاستثناء  
 النص المستثنى منه فصدق الكلام بوجوب الاستثناء فيه فعارضنا  
 فتا قاطا فلم يثبت الحكم لا جاع اهل اللغة ان الاستثناء من النفي  
 اثبات ومن الاثبات نفي وهذا دليل على ان الحكماء يعارضون به  
 حكم المستثنى منه اذا اثبات يعارض النفي وعكس ولان قول  
 لا اله الا الله للتوحيد ومعناه النفي والاثبات اي نفي الالهية  
 عن غير الله تعالى واثباته له تعا فلو كان الاستثناء تكلما بالباقي  
 بعد الثبوت كما قلتم لكان هذا نفي الغير اي لا الهية عن غيره  
 لا اثباتا له اي لا الهية له تعا ولنا قوله تعالى فليتبهم الف  
 سنة الا تخيبين عاما فلو لا انه تكلم بالباقي للزوم نفي حكم الخبر  
 الصادق بعد ثبوت لا اله تعالى استثنى الخب من عن الالف  
 في الاخبار عن لبث نوح فلم يكن تكلم بالباقي لبث حكم الالف  
 بجملة ثم عارض الاستثناء في الخب فيلزم كونه نافي الحكم  
 الخبر الصادق الذي اثبت اوله فيلزم نفي بعد ثبوت وسقوط  
 الحكم بطريق المعارضة في الايجاب يكون اي في الالف والانه  
 اثبات شئ في الحال فيجاز ان يعارضه شئ يمنع من ثبوت لا  
 في الاخبار لما ذكر ولان اهل اللغة قالوا الاستثناء استخرج  
 وتكلم بالباقي بعد الثبوت كما قالوا ان من النفي اثبات عكس  
 فاذا ثبت الوجهان وجب الجمع فنقول انه تكلم بالباقي بوضع

هذا هو الوجه الثاني في معارضة النص الموجب في حقه وعندنا معارضة نص الاستثناء

الحقيقة

ان حقيقة الكلام في حق الله تعالى

١٥

اي حقيقة في اصل الوضع نفي واثبات باشارته لانها غير  
 مذكورية في المستثنى قصد الكس لما كان حكمه على خلاف حكم  
 المستثنى منه ثبت ذلك ضرورة لان حكم الاثبات يتوقف  
 بالاستثناء كما يتوقف بالغاية فاذا لم يبق بعده ظهر النفي  
 لعدم علة الاثبات فسيبقا مجازا وهو اي الاستثناء نوما  
 متصل وهو ما كان من جنس الاول وهو الاصل ومنفصل وهو  
 ما لا يصح استخراج من الصدر لان الصدر لم يتناول العلم  
 المجازي فجعل مبتدأ اي بمنزلة نص لا تعلق له باول الكلام  
 قال الله تعالى حكاية عن الخليل فانهم عدوا لى الرب العالمين  
 اي فاني اعبده فهو منقطع كما قال لكن رب العالمين فانه ليس  
 منهم والاستثناء متي يعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض  
 كقوله لرب زد على الف درهم ولعمرو على الف درهم الا خمسين  
 ينصرف الى الجمع كالشرط نحو عبده حر وامرأة طالق ان دخل  
 هذه الدار عندك فني وعينا الى ما يليه خاصة لان الكلام عامل  
 باعتبار اصل الوضع وانتفاؤه لان اصل الكلام عامل باعتبار  
 اصل الوضع وانتفاؤه عن الضرورة وترفع بصره الى ما يليه  
 فلا حاجة الى اشاعته بخلاف الشرط لانه مبدل لا يخرج  
 اصل الكلام عن العمل وانما يتبدل به الحكم او بيان ضرورة وهو  
 نوع من البيان يقع بسبب الضرورة بالموضع له وهو ان يكون

هذا هو الوجه الثاني في معارضة النص الموجب في حقه وعندنا معارضة نص الاستثناء

هذا هو الوجه الثاني في معارضة النص الموجب في حقه وعندنا معارضة نص الاستثناء

هذا هو الوجه الثاني في معارضة النص الموجب في حقه وعندنا معارضة نص الاستثناء

الألوكة

www.ahikah.net



هذا هو الموضع الذي  
يكون فيه الحكم  
الذي هو الحكم  
الذي هو الحكم

لان الموضوع للبيان هو النطق وهو على اربعة اقسام ان يكون في حكم  
المنطوق اي النطق يدل على حكم مسكوت فكان بمنزلة المنطوق اقوال  
تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث صدره او جبال شركة لاضافة  
الارث اليها ثم خصص للام بالثالث فكان بياناً ان الباقي لا بد وهذا  
لم يحصل بخصص السكوت عن نصيب بل بدلالة القدر بغير نصيب  
كالمنطوق او ثبت بدلالة حال المتكلم كسكوت صاحب الشيء  
عند امره بغيره عن التغيير فانه يدل على حقيقة ذلك الامر اذ  
البيان واجبه عند الحاجة اليه اذ لا يجوز منه تقرير الناس على  
مخطور او ثبت ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى حين يرى  
عبده يبيع ويشترى فانه يجعل اذ نادى فعلا للغرور عن الناس  
فانهم يستدلون بسكوتة على انه فيعاملونه فلو لم يجعل  
اذا كان غروراً وهو اضرار او ثبت ضرورة الكلام كقول  
على ألف مائة ودرهم قال عطف جعل بياناً لا اول جعل من  
جنس المعطوف عليه عرفاً فان حذف المعطوف عليه في العدد  
متعارف ضرورة كثرة العدد وطول الكلام وقال الشافعي  
القول قوله في المائدة بخلاف قوله على ما في وثوب فان التوب لا يشترط  
في الذمة الا سلباً فلا يكثر وجوبها فلا ضرورة او بيان بتبديل  
النسخ فانه عبارة عنه لغة وهو شرط عاين لمدة الحكم اي الحكم  
اذا الحكم صفة اذ لية لله تعالى احتراز عن بيان مدة ما ليس بحكم

هذا هو الموضع الذي  
يكون فيه الحكم  
الذي هو الحكم  
الذي هو الحكم

المطلق احتراز عن الموقت الذي كان معلوماً عند الله تعالى بيان كونه  
بيانا اذ لية الله اطلقه اي لم يبين نوقت الحكم المنسوخ فصار المنسوخ ظاهر  
البقاء في حق البشر فكان تبديله في حقنا بيانا محضاً في حق صاحب الشرع  
وهو جازم بالنسخ عندنا وهو ما نسخ من آية او نساها ناس بخبرها او اقلها  
خلاف لليهود لعنهم الله تعالى انكروا متشبهين بانهم وجدوا في التوراة تسكوا  
بالنسب ما دامت السموات والارض وكان الامر يدل على الحسن والهي  
على القبح والفعل الواحد لا يكون حسناً وقبيحاً او بيان ان ثبت بكتا بالثبوت  
انهم خرجوها وان الفعل قد يكون مضطرباً في وقت فهو من فيه ففقد في وقت  
فيتميز عنه فيه ومحلله اي النسخ حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه اذ لو  
لم يحتمل ان يكون مشروعا كالكفر لاستمر عدم شرعيته فلا ينسخ ولو لم  
يحتمل ان لا يكون مشروعا كالهلايمان بالله تعالى وصفاته لاستمر شرعيته  
فلا ينسخ لم يلحق به اي الحكم ما ينافي النسخ من نوقيت كما يقال صرحت  
كناسته او ما يثبت بفساد قوله تعالى الذين فيها ابدان مثال للتأبيد وان  
لم يحتمل النسخ او دلالة الشرايع التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فانها مؤبدة لا يحتمل النسخ لانه لا نسخ الا بلبان بني ولان بني بعده  
وشرط اي النسخ التمكن من عقد القلب عند كون التمكن من الفعل  
خلافاً للمعترضة فان الفعل هو الاصل عندهم لما ان حكم اي النسخ بيان  
المدة لفعل القلب عندنا اصلاً ولعل البعد تبعاً فانه تعالى ابتداءنا  
بما هو متشابه لا يلزمنا الا اعتقاد الحقيقة وعندهم هو بيان مدة

شبهة

الألوكة

www.abulukah.net



العمل بالبدن لانه هو المقصود بالامر والهوى واد وقع النسخ  
قبله صار معنى البدل الغلط ولما انه عليه السلام امر بحسين صلوة  
ليلة المعراج ثم نسخ ما زاد على الحسن وكان ذلك بعد العقد لانه  
عليه السلام اصل هذه الامة فكان عقده كعقد الكل ولم يكن  
ثم التحكم من الفعل والقياس لا يصلح ناسخا لانه لا مجال للراوى  
في معرفة انتهاء وقت الحسن وكذا الاجماع عند الجمهور لان النسخ  
لا يكون الا في حيوة عليه السلام والاجماع ليس بحجة في حيوة  
وقال ابن ابان ويحذره بوجوب اليقين كالنص وما يجوز نسخ  
بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا وهي اربعة نسخ الكتاب بالكتاب  
والسنة بالسنة ونسخ الكتاب بالسنة وعكس خلافا للسنة  
في المختلف وهو نسخ الكتاب بالسنة وعكس لقوله عليه السلام  
اذا رويكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فان وافق كتابنا  
الله توفاقبلوه وان خالف فردوه وقوله ولتبين للناس ما نزل  
اليهم جعل قوله بيانا للنزول فلو نسخت السنة بالكتاب لما بقي بيانا  
ولما ان التوجه الى الكعبة كان ثابتا ثم تحول الى بيت المقدس بالسنة  
فان كان ذلك بالكتاب فقد نسخ بالسنة فهو دليل الاولى  
وان لم يكن فالتوجه الى بيت المقدس نسخ بالاية فكان دليل الثانية  
واذا ثبتا حدهما ثبت كلاهما بالاجماع المركب اما عندنا فالحج  
واما عند المخالفين فلا متناهما والمنسوخ انواع الثلاثة ولكم

الحمد لله

٥٦  
 كصفا إبراهيم كانت منزلة تقرأ ويحل بها ثم نسخ أصل الحكم  
 دون التلاوة كالأداء للرأغبين والأماكن في البيت للزواني  
 في قولهم فآذوها وقولهم فامسكوه نسخا بالجلد والرجم مع بقاء  
 تلاوتها والتلاوة دون الحكم كقراءة ابن مسعود في كفاة العيين فصيما  
 ثلثة أيام متتابعات ونسخ وصف في الحكم وكذلك مثل الزيادة على  
 النسخ فانها نسخ عندنا وعندنا ففي تخصيص وليس نسخ حتى  
 اثبت الزيادة على بقول الجدل في الواحد وزيادة قيد الايمان في رتبة  
 كفارة العيين والظهار بالقياس لان الرتبة عامة تتناول المومنة والكافرة  
 فإخراج الكافرة تخصيص لا نسخ فان النسخ رفع الحكم وفي الزيادة تزيين الحكم  
 فان لما في الايمان بالرتبة لا يخرجهم من كونهم متحققا لاعتقاد في الكفارة وكذا  
 لما في النسخ بالجلد لا يخرجهم من كونهم مشرعا ولما صدق حذف النسخ عليه  
 لان النسخ يقتضي كون الجدل حدا ومنه الحق النبي لا يسقي هذا لانه صار  
 بعضه وبعضه ليس حدا فكان نسخا وكذا يقتضي التكثير بأى رتبة تنقيح  
 بمومنة يؤدى الى البطلان ما ثبت بالكتاب المطلق يوجب العمل بالطلاق  
 فاذا قيد صار شيئا آخر وصار المطلق بعضه وبالمعنى التي حكم فكان  
 نسخا والحكم الثابت بالنسخ لا يسبح بحج الواحد والقياس  
 افعال النبي صلى الله عليه وسلم سوى الرتبة التي تعطل للاقتداء لانه تعطل في النوم  
 والاعمال والسهو وكذا الرتبة وهو لم يفعل غير مقصود في عينه لكن  
 الفصل الثامن من فعل مباح قصد في العمل على ما هو حرام لم يقصد أصلا

٢٠ باللسان  
صح



رستم اسیر است  
 ایما بر وجهه علم افتاد  
 انا جیهک دمع تو سطر  
 بنامه فالسایه کینه دارم  
 دهم لسته بند الطاحل  
 بمقام و انا جیهک  
 بفر

اوصاف

[illegible]

اَرِيْدُ

الرسول

عبدالله بن عبدالمطلب

عند تخرجه فإلغى له محمد آق  
نظامه و التواضع عليه ثم ذكر  
نظم المأذون الزوق بين  
و هو قوله وهذا امر

وهو اسابع في قول ودخل مقتدر الحصة  
عنه ما قبل في الدليل ٢٢



يشترك به القيس الى قيس التابعين ومن بعدهم لاحتمال السماع  
 من النبي عم بل الظاهر من حاله انه يقنع بالخبر فكان مقدما  
 على الراي ولو سلم فتواه بالراي فراه اقوى من خبر الراي غير المشقة  
 احوال التنزيل وقال الكرخي وجماعة لا يجب تقليد الا فيما لا  
 بالقيس لتعين جهة السماع فيه اذ لا يظن بهم المجازفة واقاما  
 يدعيه فراه محتمل للخطا فيه يكون جهة لغيره وقال الشافعي  
 لم لا يقتل احد منهم سواء يدرك بالقيس او لا لان مذهبه  
 لو كان جهة لتناقضت الحج لان بعضهم يخالف بعضا اذ ليس  
 البعض اولى وقد اتفق عمل اصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل  
 بالقيس كما في اقل الجيوش قالوا انه ثلثة ايام روى ذلك عن انس  
 وعثمان وشراء ما باع باقل مما باع قيل لقد اثنى افدوه  
 بقول عياشة التي قالت اني بيعت من زيد بن ارقم خادما ثمان  
 مائة درهم الى العطاء فاحتاج الى ثمنه فاشترته منه قيل محل  
 الاجل بثمانية عشر شرب واشتريت ابليو زيد بن ارقم ان الله  
 تقا ابطا جهاده وحج مع رسول الله ان لم يثبت واختلف عملهم  
 الى اصحابنا في غيره وهو ما يدرك بالقيس كما في اعلام قدر اس  
 المال في السلم اشترط ابو حنيفة وقال بلغنا عن ابن عمر لم يشترطه  
 فيما اذا كان مالا اليه بالقيس اذ الاشارة ابلغ من التسمية  
 والا علام بالعبارة يقع فكذلك بالاشارة والاجير المشترك

صحة

ضمنها ما ضاع في يد اذ كان سبب يمكن الاحتراز عنه ورواه  
 عن علي بن ربه وخالف ذلك ابو حنيفة بالشرع لان الضمان ضمان جبري  
 بالتعدي وضمان شرط وهو بالعقد ولم يوجد فتوى اما ان كان الوعد  
 وهذا الاختلاف ان الصحابي هل يقبل الام لا في كل ما ثبت عنهم من غير  
 خلاف بينهم اذ لم يختلفوا لم يجز لاحد ان يقول قولنا خارجا  
 عن اقاويلهم وقول البعض لا يسقط بقول البعض  
 لانهم لما اختلفوا ولم يجتجوا بالمرئوع تعين وجه الراي  
 فصارت تعارض القيسين بفعل واحد مما من غير ان يثبت  
 ان ذلك القول المنقول عن بعض الصحابة ببلغ غير قائل  
 فكنت مسلما اذ لو ثبت كان اجماعا فلا يجوز خلافة  
 واما التابعي فان ظهرت فتواه في زمن الصحابة كمشيخ  
 والخفي كان مثله في وجوب التقليد عند البعض وهو رواية  
 النوادر عن ابي حنيفة وهو الصحيح لانهم لما راجعهم في الفتوى  
 صار مثله بتسليمهم وان لم يظهروا كان كسائر المجتهدين  
 وظاهر الرواية ان ما ذكر في الصحابي منقود في التابعي  
 وهو اتفاق مجتهد في جهة واحدة في عصره  
 امر ركن الاجماع وهو ما يقوم به الاجماع نوعان عزيزة و  
 هي الاول الاصل في الباب وهو التكلم منهم اجماع اهل الاجماع  
 بما اوجب الاتفاق اى اتفاق الكل على الحكم وشروطهم في الفعل  
 ان كان من باب اى باب الفعل كما اذا شرعوا جميعا في المراجعة والمضاربة

على ان القيس لا يثبت في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم اذ لم يختلفوا لم يجز لاحد ان يقول قولنا خارجا عن اقاويلهم وقول البعض لا يسقط بقول البعض لانهم لما اختلفوا ولم يجتجوا بالمرئوع تعين وجه الراي فصارت تعارض القيسين بفعل واحد مما من غير ان يثبت ان ذلك القول المنقول عن بعض الصحابة ببلغ غير قائل فكنت مسلما اذ لو ثبت كان اجماعا فلا يجوز خلافة واما التابعي فان ظهرت فتواه في زمن الصحابة كمشيخ والخفي كان مثله في وجوب التقليد عند البعض وهو رواية النوادر عن ابي حنيفة وهو الصحيح لانهم لما راجعهم في الفتوى صار مثله بتسليمهم وان لم يظهروا كان كسائر المجتهدين وظاهر الرواية ان ما ذكر في الصحابي منقود في التابعي وهو اتفاق مجتهد في جهة واحدة في عصره



ورخصة وهو ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض وصورة  
 ان يذهب شخص منهم في عصر الجمعة في صلاة قبل استقرار المذهب  
 عليه فانشر في اهل عصره ومضى مدة التامل وليس هناك  
 خوف فبينة ولم يظهر مخالفا او فعل كذلك فيما كان من باب  
 كان اجماعا عند الاكثر ويسمى سكوتيا وكونه رخصة لانه جعل  
 اجماعا ضرورة نفي نسبتهم الى الفسق فان السكت عن الحق  
 شيطان وحاشي من منع بكنة خرافية وفي خلاف الشافعي  
 فانه ليس بلجماع عنده وروى عنه العبرة للاكثر لان السكوت  
 يحتمل الخوف والتفكر والمحمل لا يكون حجة واهل الاجماع مكان  
 يجتهدوا الا فيما يستغنى عن الاجتهاد كاصول الدين واعداد الركعات  
 فاجماع العوام فيه كاجماع المجتهدين وليس فيه اى المجتهد هو  
 اى بدعة ولا فيق لانه يورث التهمة ويسقط العدالة و  
 الاهلية بها وكونه اى لاجماع من الصحابة او من العشرة وهم  
 سلم ودهطه الادنون لا يشترط واشترط الاول  
 داود الطاهري لان الاجماع حجة بصيغة الاحكام المعروفة  
 والزمى عن المتكدر وهم الاصول فيها واثنا الزيدية و  
 الامامية لقوله صلعم اني تارك فيكم الثقلين فان تمسكتم  
 بهما لن تضلوا كتاب الله وعترته قلنا ما ذكر يدرك على  
 فضلهم لا على ان اجماعهم حجة دون غيرهم وكذا اهل المدينة  
 ليس بشرط وشرط ما ذكره القول ان المدينة ينفي جبرها انما

هذا هو الاجماع الذي هو حجة في كل عصر  
 وهو الذي لا ينفك عن الجماعة في كل عصر  
 وهو الذي لا ينفك عن الجماعة في كل عصر

انما هو الاجماع الذي هو حجة في كل عصر  
 وهو الذي لا ينفك عن الجماعة في كل عصر  
 وهو الذي لا ينفك عن الجماعة في كل عصر

ينفي الكبر حيث الحديد والخطاء من الخشب واحسان المراد  
 من الخشب من كونه الاقامة فيها وانما البعض وهو من جمعهم  
 بعد اتفاقهم ليس بشرط وشرط الشافعي لان ثبوت الاجماع  
 باستقرار الاداء واستقراره بالانقراض اذ الرجوع محتمل قبل  
 قلنا اذ لا حجة الاجماع لم تفصل وقبل بشرط للاجماع الذي  
 عدم الاختلاف في السابق وصورته تختلف اهل عصره في مسئلة  
 واستقر خلافهم فيل عدم هذا الاختلاف شرط لانقضاء الاجماع  
 اجماع في العصر الذي بعده او لا بشرط الشافعي وقال بعض هو شرط عند  
 اجماع لان الحجة اتفاق الامة ولم يحصل لان المخالف الاول منهم  
 ولم يطل قوله بعونه وليس كذلك الصحيح لان دليل الاجماع  
 لم يفصل والشرط اجتماع الكل وظاف الواحد الصالح للاجتهاد  
 مانع كخلاف الاكثر وقال بعض لا عبرة بمخالفة الاقل لقوله علم  
 بالشيء الاكبر في اشارة الى ان قول الواحد لا يعارض لجماعة  
 ولنا ان اجتهاد كل مجتهد يحتمل الصواب والخطاء فيحتمل ان يكون  
 الصواب معه والخطاء مع غيره والمراد بالحديث كل لامة وعلم في الاصل  
 ان ثبت المراد به شعاعا سبيل اليقين اى حكم الاجماع ان يكون حجة  
 شرعية مشتقا للحكم قطعا ككتاب بالنظر الى اصله لان الاصل فيه  
 ان يجب العلم قطعا وما لا خلاف كاصل خبر الرسول القطع وما لا  
 فلتبته عدم السماع منه فكذاها شبهة عدم انعقاد من سوى الصحابة  
 يمنع اجماع بطريق اليقين في اهل الاهواء لم يجعل حجة قاطعة  
 لان كلامهم اعتمد ما لا فوجبه العلم ولنا قوله وينبغي غير سبيل المؤمنين  
 وقوله لم لا يجمع ائمة على الضلال والادعي الذي اسبغ الداعي لانقضاء  
 الاجماع قد يكون اخبار الاحاد والعين وقد يكون الكتاب والبعض

لم يحصل في الانوار عليه وشرط الاكثر من  
 زيادة على النص والبرادة في كل عصر  
 وغيره خلاف نظر من اذا رجع بمقتضى  
 بعد الانقضاء عند الاجماع وعنده

هذا هو الاجماع الذي هو حجة في كل عصر  
 وهو الذي لا ينفك عن الجماعة في كل عصر  
 وهو الذي لا ينفك عن الجماعة في كل عصر



لا يعتقد لايها اذ عند وجود المتواتر والكتاب لا يحتاج اليه  
وبعض لايها لانها لا يوجد العلم فكذا الصاد وغيرها والظاهر  
لابالغمان للاختلاف في محسنة ولما انه عم لا يقول الامر وحى  
واحتياط فكذا الامة واذا دليل محسنة لم يفضل واذا انتقل اليها  
اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان كقول الحديث المتواتر  
فيوجبه العلم والعمل واذا انتقل اليها بالافراد كقول عبيدة  
ما اجتمع اصحاب رسول الله على شيء كاجتماعهم على محافظ الاربعة  
قبل النظر كان كقول السلف بالاحاد فيوجب العمل دور العلم فهو  
اي الاجماع على امر الله فالاقوى اجماع الصحابة نصافاته مثل الآية  
والج المتواتر لانه لا اختلاف فيه فغيرهم اهل المدينة وعترته ثم الذي  
نصر البغوي وكتبه الباقر لان السكون في الدلالة على التبريد  
التقدم اجماع من بعدهم على حكم يظهر فيه خلاف من سبقهم فهو بمنزلة الحكم  
المشهور ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف فهو بمنزلة الحكم الواحد  
والامة في غيره اذا اختلفوا في مسألة على اقول ان اجماعهم على ان  
ما عدا ما باطل لان الحق لا يعدو اقاويلهم اذ لا يظن بهم الجهل و

قيل هذا في الصحابة خاصة لما لهم من الفضل والسبق  
التي تميز بها اللغة التقدير بيقاد من النقل بالنقل اي قدروا وفي النوع  
تقدير النوع المراد صورته اريد الحاقها باخرى بالاصل المراد الصورة  
المصلحة بهذه الحكم والعلة الموجبة له لوجودها في النوع نقاه بعض  
وانه محتمل فعلا وعقلا اما النقل فنقول نعم فاعترفا واما في الابصار  
والاعتبار رد الشيء الى نظيره حكمي غلبت وحديث معاذ معروف  
وهو انه قد قال له لم يمت تقضي قال بكتاب الله نعم قل فان لم تجد قال  
بسم الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأيي فقال الحمد لله الذي  
وفى رسول رسول الله بما رضى رسول الله واما المعقول فهو ان الاعتبار

في التوفيق قياس المعهود على المعهود  
لا اله الا الله ما يتبين عليه غيره من النوع ما يتبين  
على غيره والمعهود ليس بشيء لا نقول لنقله ما  
عنا رتعا هو نوع من الموجود والمعهود اعني المعهود  
ولو لم فالوجود في الدنيا كاف في التشبيه

واجب

واجب بقوله فاعترفا وهو التماثل فيما اصاب من قبلنا من المثل  
اي العقوبات باسباب نقلت عنهم لتكف عنها اخر اخرج مثله  
من الجراء اذا الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في العلول  
وسمي معقولا لان الوقوف عليه بالتأمل في اللغة لا يظهر النص  
وكذلك التماثل بسبب لان الثاني بالمعقول في حقائق اللغة لاستعارة

غيرها لها سابع كالتماثل في الانسان الشجاع لاستعارة اسم  
الاسد له والعقوبات نظير من حيث انه تأمل في معان النقص  
في لاثبات حكم في كل موضع علم انه مثل المنصوص عليه وبيان اي بيان  
ان القياس نظير الاعتبار المذكور والاستعارة من حيث ان النظر  
في كل منها نظير الحكم والسبب ثابت في قوله عدم الخطية بالخطية  
بالنصب اي سبعا الخطية بالخطية بالرفع اي سبع الخطية اذ البناء  
يقضي فعلها بالنصب بواسطة دخولها والخطية بمكسر  
اي لصلاحيته الكيل قول مجس بقر الخطية بالخطية  
وقوله مثلا بعلل حال الماشية وهو الخطية فكان معناه سبعا  
حال كونها مماثلين والاحوال شروط تكونها صفات و  
الصفات مقيدة كالشروط اي سبعا بهذا الوصف وهو  
التمثيل والآخر هو سبعا للايجاب لما عرفت والبيع مباح  
بالاجماع فلم يذكر تسليم الامر عليه فيصرف الامر الى الحال  
التي هي في ذواته واداد بالمثل القدر وهو الكيل في المكمل  
والوزن في الموزون بدليل ما ذكر في حديث آخر كذا بكيل  
كان مثلا بعلل واداد بالفضل في قوله عدم والفضل رتعا الفضل

شبهة

الألوكة

www.alukah.net



على قدر اى كليل لا مطلق الفضل الذى هو اسم لكل زيادة  
 لعلمنا ان البيع ما شرع للاسترباح فصار بما ذكرنا  
 حكم النقص وجوب التسوية بينهما اى من الخنطة والخنطة  
 في القدر ثم الحجة اى حجة الفضل بناء على قوت حكم الامر  
 وهو التسوية وهذا اى وجوب التسوية وكون الحجة بناء  
 على قوت حكم الامر حكم النقص وهو قوله الخنطة بالخنطة عناه  
 بالتأمل في صفة فوجبه لتأمل في الداعي الى هذا الحكم هو  
 ثابت بهذا النقص والداعي القدر والجنس لان الجاهل التسوية  
 بين هذه الاموال يقتضي ان يكون احثا لامتساوية وتساوي يكون  
 كذلك لا بالقدر والجنس لان المماثلة تقوم بالصورة والمغنى  
 لكل محدث وذلك بالقدر فانه عبارة عن الشاوى في المعيار  
 فتحصل به المماثلة بصورة اشار اليه بقوله مثلا بمثل والجنس فانه عبارة  
 عن التشاكل في المعايير فتثبت به المماثلة مع واليه اشار بقوله  
 الخنطة بالخنطة وسقطت قيمة الجودة جواب سؤال وهو لان  
 ان المماثلة حقيقة ثبت بما ذكرتم فان التفاوت بينهما قد بقي  
 في الوصف مع استوائها قدر او حسا فان المماثلة تزداد  
 بالجودة والجواب ان قيمة الجودة سقطت في الربويات  
 بالنقص وهو قوله عم جيتد لا ورديتها سواء وهذا اى كون  
 الداعي الى وجوب التسوية القدر والجنس حكم النقص ثبت  
 باشارته دون الرأى ووجدنا الارز وغيره كالذبح  
 والحق وسائر المكليات والموزونات اثنان لا يتجانس  
 الفضل على المماثلة فيها فضلا عما على المعوضه عند البيع  
 مثل حكم النقص بالتفاوت فلزمنا اثبات اى ثبات حكم النقص وهو

وجوب التسوية

وجوب التسوية والحجة عند فواتها الداعي الى الارز وسائر  
 المكليات على طريق الاعتبار ورجع بعض الفهم الى الفضل وقال  
 ويلزمنا اثبات الفضل على طريق الاعتبار وذلك رتوا حرام و  
 هو اى ما ذكره من المكليات باعتبار النظر في السبب والحكم قال الله  
 هو الذى اخرج الذين كروا من اهل الكتاب من ديارهم لكونهم  
 والاخراج من الديار عقوبة كالقتل قال الله تعالى ولو اننا كتبنا  
 عليهم ان اقتلوا النفس او اخرجوا من ديارهم فالتخمين دليل انه  
 بمنزلة والكل يصلح داعيا اليه وانما ان يكون سببا للقتل فيصح  
 ان يكون سببا للاخراج واول الحشر يدل على ان هذه العقوبة  
 لان الاول يدل على ثبوت بعد فهم اول اخرج من اهل الكتاب  
 من جزيرة العرب الى الشام والثاني حصل من غير ذلك وقيل الثاني  
 يوم القيمة ثم دعانا سبحانه وتعالى الى الاعتبار بالتأمل في معاني  
 النص بقوله فاعتر واعلم به اى بما وضع لنا من معناه فيما لا نقول  
 فنعتبر به المماثلة باحوالهم فتخرج عن فعلهم توقيعا في ما نزل به  
 فكل ذلك منها اى في الشريعات للاستخراج مناط الحكم باشارة  
 الشارع ليعلل به فيما لا نقول فيه والاصول قبل هي الكتاب  
 والسنة والاجماع وقيل النص هو من الكتاب والسنة قبل غير  
 معلولة في الاصل لما يقع الدليل عليه لان النص موجب بصيغة  
 وبالتعليل ينقل الى معناه وذلك مجاز فلا يعدل عن الحقيقة  
 الا بدليل وقيل معلولة بكل وصف يمكن الابعاد لان الشرع لما  
 جعل القياس حجة ولا يصحح الا بان يحال او صاف النص علة  
 صارت الاوصاف كلها صالحة الابعاد وقيل معلولة لكن لا بد  
 من دليل حجة لان التعليل بجميع الاوصاف يبدى باب القيلين  
 لان كل موضع وجد الكل فيه فهو منصوص عليه وفي كل موضع اتفق البعض

جعل الخروج عند قتل النفس  
 فاعتر بنوا اسرائيل القتل  
 على الخروج في آية



لا ثبت الحكم لان العلة للجمع ولم يوجد فوجب بواحد وهو  
 مجتهد فلا بد من محيزه وعندنا في الاصل تعلوله بالامان  
 الا انه لا بد في ذلك من دلالة التميز اي تميز الوصف المؤثر  
 من بين الاوصاف كما ذكر عندهم ولا بد قبل ذكر اي قبل الزوج  
 في التعليل وتميز وصف من الاوصاف من قيام الدليل على  
 انه للحال شاهد لا نأخذ وجدنا من النصوص ما هو غير  
 معلول فاحتمل هذا ان يكون منه فيكون بمنزلة الحمل فيما يرجع  
 الى الاحتمال والعلل بالحمل لا يكون الا بعد قيام دليل وهو بيان  
 فكلا هذا ثم للقيس تفسير لغة وشريعة كما ذكرنا واعيد تمهيدا  
 لما بعد شرط وركن وحكم ودفع اذا الكلام لا يعرف لا بمعناه  
 ووجود الشيء معتبر لا يكون الا عند شرط وركن وحكم الشيء  
 ذاته وشيئونه بدونها محال واقادته انما يكون حكمه والقيس  
 للالزام وتعامد بالعرف عن الدفع فشرط ان لا يكون الاصل مخصوصا  
 بحكمه اي لا يكون المقيس عليه مخصوصا بحكمه به بنقض آخر وجب  
 خصوصيته به لان التعليل لتعدي الحكم وذاك سبيل الى  
 الاختصاص لثابت بالنقض والقيس في معارضة النص باطل  
 كشرادة خزيمة فانه خص بقبولها وحده بقوله من شرده لم يخرجه  
 فهو خص فلا يتعدى هذا الحكم الى من هو مثله او فوقه في العدالة  
 وان لا يكون معد ولا عن القيس اي ولا يكون حكم الاصل ما لا  
 عن سنن القيس بقاء الصوم مع الاكل والشراب ناسيا فان القيس

هذا هو الوجه في قوله لا بد من محيزه  
 اي تميز الوصف المؤثر من بين الاوصاف  
 كما ذكر عندهم ولا بد قبل ذكر اي قبل الزوج  
 في التعليل وتميز وصف من الاوصاف من قيام الدليل على  
 انه للحال شاهد لا نأخذ وجدنا من النصوص ما هو غير  
 معلول فاحتمل هذا ان يكون منه فيكون بمنزلة الحمل فيما يرجع  
 الى الاحتمال والعلل بالحمل لا يكون الا بعد قيام دليل وهو بيان  
 فكلا هذا ثم للقيس تفسير لغة وشريعة كما ذكرنا واعيد تمهيدا  
 لما بعد شرط وركن وحكم ودفع اذا الكلام لا يعرف لا بمعناه  
 ووجود الشيء معتبر لا يكون الا عند شرط وركن وحكم الشيء  
 ذاته وشيئونه بدونها محال واقادته انما يكون حكمه والقيس  
 للالزام وتعامد بالعرف عن الدفع فشرط ان لا يكون الاصل مخصوصا  
 بحكمه اي لا يكون المقيس عليه مخصوصا بحكمه به بنقض آخر وجب  
 خصوصيته به لان التعليل لتعدي الحكم وذاك سبيل الى  
 الاختصاص لثابت بالنقض والقيس في معارضة النص باطل  
 كشرادة خزيمة فانه خص بقبولها وحده بقوله من شرده لم يخرجه  
 فهو خص فلا يتعدى هذا الحكم الى من هو مثله او فوقه في العدالة  
 وان لا يكون معد ولا عن القيس اي ولا يكون حكم الاصل ما لا  
 عن سنن القيس بقاء الصوم مع الاكل والشراب ناسيا فان القيس

فساد الصوم

فساد الصوم اذا اشئ لا يبيح مع ما فيه كثر ثبت بالنقض وهو  
 ثم على صواب فانما الحكم ان لا يبيح فلا يقاس عليه الخاطئ  
 وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنقض بعينه الى فرع هو  
 نظيره ولا نق في هذه التسمية شروط تفصيلا فاشراط  
 التعدي لان التعليل بعلة قاصرة لا يجوز وكون التعدي  
 حكما شرعيا لان القيس لا يجري في اللفظ بقوله ثم وعلم آدم  
 الاسماء كلها فكلها توقيفية وكونه بعينه لان عمدة التعليل  
 التعدي فاذ كان غير اخلا عن غيرها وكون التعدي  
 الى فرع هو نظير الاصل لان القيس هو التسوية بين امرين  
 فلا يتصور الا في محل وهو الفرع والاصل وكون الفرع  
 بالنقض فيه لان التسمية الى ما فيه نق لا يجوز لان الحكم ثابت  
 بالنقض فلما فارق في التعليل فلا يستقيم التعليل لاثباته  
 الزنا باللواطم بان يقال الزنا اسم جماع يقصد به الماء و  
 اللواطه مثله فكان زنا لانه ليس بحكم شرعي وانما هو من الاسماء  
 ولا تصح ظهارة الذي بان يقال صح طلاقه فيصح ظهارة كالمسلم  
 لانه تغيير للحرمة المتناهية للكفارة في الاصل اي المسلم الى اطلاقها  
 في الفرع اي الذي لانه ليس باهل للكفارة لان فيها معنى العبادات  
 والذي ليس من اهل الكفارة لان فيها معنى العبادات والذي ليس  
 من اهلها فلو صح ظهارة لثبت به حرمة مطلقة غير الغاية في الفرع  
 وقد كانت مقيدة في الاصل فلا يكون المعدى عين حكم النص  
 بل غيره ولا يتعدى الحكم من النسخ في القطر الى الخاطئ والمكره من شرط الخاس  
 بان يقال لما صار النكاح مفسدا وراعى انه عام في نفس الفعل

ما بين المعنى الشرطي  
 من غير ان يكون  
 من شرطه ان لا  
 لا بد من التعليل



عالم به غير انه جاهل بالصوم فلان يعذر المكر والخطي وها  
 ليسا بعامدين في الفعل اولى لان عذرهما دون عذري لان  
 الخطي مقصر من قبل ترك الحاشية في الحفظ والمكر عذر  
 يصنع العباد والنيان مضاف الى صاحب الحجة ولا  
 شرط الايمان في رتبة كفارة اليقين والظهار باليقين  
 وهو ان يقال انه تحرير في تكفير فكان الايمان شرطاً لكفارة  
 القتل لانه تعدية الى ما فيه نص بتغيير لان النص لطلوع وهو  
 او تحرير رتبة فتح رتبة يقتض حواز الكافرة في اليقين  
 والظهار وبالتعليل يعبر مقيداً والشرط الرابع ان يفي  
 حكم النص بعد التعليل على ما كان قبل لان تغيير بالرأي باطل الرابع  
 والتعليل بقول شهادة المحدث في القذف بعد التوبة من الزنا  
 باليقين على المحدث في سائر الجرائم باعتبار حدث في كثير الاربع  
 باطل لان حكم النص الوارد فيه بعد التعليل لا يفي على ما  
 كان قبل التعليل هو ساقطها بالنص بذا وتعد بتغير لبيان  
 لانه ابطالها الى زمان التوبة وانما خصصنا القليل من الزنا  
 من قوله في جواب نقض وهو انتم غيرتم حكم النص في الزنا المتضمن  
 بالتعليل لان قوله صلح لا يتبعوا الطعام بانطعام الحيوان في  
 سواء يقع القليل والكثر فخصصنا القليل الذي لم يخلو  
 تحت الكيل بالتعليل حيث جعلتم الملة الكيل والجنس  
 والجواب ما غناه به بل بدلالة النص لان اشتنا حالة  
 الشاوي بقوله الاسواء سواء يحد على عموم صدره  
 في الاحوال اذ المراد حال تساوي في الكيل والمذكور في صدر

هذا شرع فرع على الشرط السابق  
 ان شرطت الامانة في كفارة  
 اليقين والظهار للجواز وقال  
 هو تحرير في تكفير في شرطية  
 الامانة تمارس شرط في كفارة  
 القتل وهذا هو التعليل  
 عندنا لانه

لنقول

الكلام وهو الطعام عين ويستثنى الحال من العين لا يستقيم  
 والمنقطع خلافه لا يصل فدل انه لم يقع عما تناوله ظاهره  
 بل عما تضمن اللفظ من احوال البيع وهو مال التاوي والتناضل  
 والمجازفة ولين يثبت ذلك اي هذه الاحوال لانه اكثر العلوم  
 بالكيل فكان آخر دليل ان قوله لم يتناول القليل فصار  
 التغير بالنق اي بدلالة مصاحبا للتعليل لانه اي بالتعليل  
 فان الاستثناء يدل ان القليل ليس مراد وتعليلنا بالكيل  
 يدل ايضا ان ليس محل فوفاً وانما سقط حقه في الصورة  
 جواب نقض آخر وهو انه اوجب الزكاة وفسره صلى الله عليه وسلم  
 بقوله في ضمنه لابل شاة فصار خرج النقص صورة الشاة  
 حيث حوزت قيمتها فغيرتم حكم النق والجواب انما سقط حق الفقر  
 في الصورة بالنق لابل بالتعليل لانه وعذر رزاق الفقراء بقوله  
 وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ثم اوجب ما لا يمتنع  
 وهي الشاة والابل والنق على الاغنياء بالنق بالنق المد  
 المقترضة للزكاة ثم احر الاغنياء بانحاز المواعيد للفقراء  
 من ذلك المسمى بقوله اتوا الزكاة وذلك اي المسمى لا يمتنع اي  
 انحاز المواعيد مع اختلاف المواعيد لاحتياج البعض الى  
 كذا والبعض الى غير ذلك لا يوجد عين اشارة فكان اذا  
 بالاشتداد ضرورة ليصرف في كل عين الموجود ولو ركنه اي  
 القليل ما اي وصف جعل على حكم النق مما اشتمل عليه النص  
 من الاوصاف اما بصفة كاشمال في كل الواعدي الكيل  
 والجنس وبغيره كاشمال في كل عين مع الاين على العوض التسليم  
 وجعل الفرع نظراً الى الاصل يعني المنصور عليه في حكم وجوده  
 فيه اي بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع ونحوه لان الموجب حقيقة الدلالة  
 روي في هذا المعنى فعمل على  
 علم حكم النص لانه

في قوله  
 ما لا يمتنع  
 اي لا يمتنع  
 في قوله  
 ما لا يمتنع  
 اي لا يمتنع



هذا هو الحق في جميع ما ذكرناه من الحكماء  
 والعلل امارات الاحكام فكان ذلك المعنى معناه الحكم وهو المعنى  
 الجامع اى ركن القياس جاز ان يكون وصفا لا رافعا للاصل  
 كالتمنية جعلت علم الوجوب الزكوة في الحلي وهي صفة لازمة  
 للذهب والعفة واسما كالدم في توشاي وصلى وان قطر  
 الدم على الحصى فانها دم عرق انما فالدم هم علم والتعليل به  
 يدل على اعتبار صفة النجاسة ووصفا عارضا كالانفجار  
 في الحديث فانه صفة عارضة والتعليل به يدل على اعتبار  
 صفة الخروج ووصفا جليا لا يحتاج الى تأويل كالطواف جعل  
 علم سقوط النجاسة في الترة وسواكن البيوت وخفيا كالقوله  
 والنجس في الرنوا وحكام احكام الشرع كتعليل صلوة فصار  
 دين الله بدين العباد في حديث التيمية وقد كتعليل بوجوب التعليل  
 النسبة بالجنس والكمال وعدا كتعليل حرمه التفاضل بالقدرة  
 والنجس كتعليل صلوة في المتخافة حيث اعتبرهم الدم وصفه على اعتبار  
 الانفجار ويجوز ان يكون الجامع في النقص كالطواف في الحديث  
 وفي غيره اذا كان الغير ثابتا كتعليل جواز السلم باحتياج  
 العاقد فذلك ليس في نفسه لكنه ثابت باعتبار ان وجود السلم  
 المنصوص بقوله وحيث في السلم يقتض عاقدا والاعدام صفة  
 فيكون ثابتا باقتضائه ودلالة التفتوا على ان جميع اوصاف النقص  
 لا تكون على علم عدم جواز التعليل باق وصف شاء المعلن بلا دليل  
 وتختلف في ذلك الدليل قال الجمهور لا يكون الوصف على صفة  
 وعدا لانه اى ان يكون صالحا للحكم ثم معد لا كاشاهد لا بد من  
 صلاحية بالحكمة وغيره ثم عدالة واختلاف فيها قال بعض  
 عدالة بان يقع في القلب خيال صحيحة وبعض بالعرف على  
 الاصول فان لم يرد اصل صار معد لا وضا يحتاج بطلان  
 اثره في جنس الحكم المعلن به لانا اثبتنا ما لا يحسن وهو الوصف

الحقيقة  
 الحقة

كتعليل جواز الطواف  
 وقوله لا يملكه

ان هذا هو الحق المعتبر على القائل  
 كونه على ما هو مكره ركن القياس  
 هو الوصف اشار الى ذلك

على ان يكون الوصف كاشهرا لا كتعليل  
 بالوجبة الثانية في الوصف واداء الدين  
 عن النبي واداء الدين سائما من الحج  
 ايها الرب وكان على السكينة من تصفية  
 ان كبر كبر حقهم فقاتلهم فقال  
 دين الله من قولهم دين عباد  
 عن ثبات الوصف واداء الدين  
 وان الحكم

هذا هو الحق في جميع ما ذكرناه من الحكماء  
 والعلل امارات الاحكام فكان ذلك المعنى معناه الحكم وهو المعنى  
 الجامع اى ركن القياس جاز ان يكون وصفا لا رافعا للاصل  
 كالتمنية جعلت علم الوجوب الزكوة في الحلي وهي صفة لازمة  
 للذهب والعفة واسما كالدم في توشاي وصلى وان قطر  
 الدم على الحصى فانها دم عرق انما فالدم هم علم والتعليل به  
 يدل على اعتبار صفة النجاسة ووصفا عارضا كالانفجار  
 في الحديث فانه صفة عارضة والتعليل به يدل على اعتبار  
 صفة الخروج ووصفا جليا لا يحتاج الى تأويل كالطواف جعل  
 علم سقوط النجاسة في الترة وسواكن البيوت وخفيا كالقوله  
 والنجس في الرنوا وحكام احكام الشرع كتعليل صلوة فصار  
 دين الله بدين العباد في حديث التيمية وقد كتعليل بوجوب التعليل  
 النسبة بالجنس والكمال وعدا كتعليل حرمه التفاضل بالقدرة  
 والنجس كتعليل صلوة في المتخافة حيث اعتبرهم الدم وصفه على اعتبار  
 الانفجار ويجوز ان يكون الجامع في النقص كالطواف في الحديث  
 وفي غيره اذا كان الغير ثابتا كتعليل جواز السلم باحتياج  
 العاقد فذلك ليس في نفسه لكنه ثابت باعتبار ان وجود السلم  
 المنصوص بقوله وحيث في السلم يقتض عاقدا والاعدام صفة  
 فيكون ثابتا باقتضائه ودلالة التفتوا على ان جميع اوصاف النقص  
 لا تكون على علم عدم جواز التعليل باق وصف شاء المعلن بلا دليل  
 وتختلف في ذلك الدليل قال الجمهور لا يكون الوصف على صفة  
 وعدا لانه اى ان يكون صالحا للحكم ثم معد لا كاشاهد لا بد من  
 صلاحية بالحكمة وغيره ثم عدالة واختلاف فيها قال بعض  
 عدالة بان يقع في القلب خيال صحيحة وبعض بالعرف على  
 الاصول فان لم يرد اصل صار معد لا وضا يحتاج بطلان  
 اثره في جنس الحكم المعلن به لانا اثبتنا ما لا يحسن وهو الوصف

والعلل امارات الاحكام فكان ذلك المعنى معناه الحكم وهو المعنى  
 الجامع اى ركن القياس جاز ان يكون وصفا لا رافعا للاصل  
 كالتمنية جعلت علم الوجوب الزكوة في الحلي وهي صفة لازمة  
 للذهب والعفة واسما كالدم في توشاي وصلى وان قطر  
 الدم على الحصى فانها دم عرق انما فالدم هم علم والتعليل به  
 يدل على اعتبار صفة النجاسة ووصفا عارضا كالانفجار  
 في الحديث فانه صفة عارضة والتعليل به يدل على اعتبار  
 صفة الخروج ووصفا جليا لا يحتاج الى تأويل كالطواف جعل  
 علم سقوط النجاسة في الترة وسواكن البيوت وخفيا كالقوله  
 والنجس في الرنوا وحكام احكام الشرع كتعليل صلوة فصار  
 دين الله بدين العباد في حديث التيمية وقد كتعليل بوجوب التعليل  
 النسبة بالجنس والكمال وعدا كتعليل حرمه التفاضل بالقدرة  
 والنجس كتعليل صلوة في المتخافة حيث اعتبرهم الدم وصفه على اعتبار  
 الانفجار ويجوز ان يكون الجامع في النقص كالطواف في الحديث  
 وفي غيره اذا كان الغير ثابتا كتعليل جواز السلم باحتياج  
 العاقد فذلك ليس في نفسه لكنه ثابت باعتبار ان وجود السلم  
 المنصوص بقوله وحيث في السلم يقتض عاقدا والاعدام صفة  
 فيكون ثابتا باقتضائه ودلالة التفتوا على ان جميع اوصاف النقص  
 لا تكون على علم عدم جواز التعليل باق وصف شاء المعلن بلا دليل  
 وتختلف في ذلك الدليل قال الجمهور لا يكون الوصف على صفة  
 وعدا لانه اى ان يكون صالحا للحكم ثم معد لا كاشاهد لا بد من  
 صلاحية بالحكمة وغيره ثم عدالة واختلاف فيها قال بعض  
 عدالة بان يقع في القلب خيال صحيحة وبعض بالعرف على  
 الاصول فان لم يرد اصل صار معد لا وضا يحتاج بطلان  
 اثره في جنس الحكم المعلن به لانا اثبتنا ما لا يحسن وهو الوصف

والعلل امارات الاحكام فكان ذلك المعنى معناه الحكم وهو المعنى  
 الجامع اى ركن القياس جاز ان يكون وصفا لا رافعا للاصل  
 كالتمنية جعلت علم الوجوب الزكوة في الحلي وهي صفة لازمة  
 للذهب والعفة واسما كالدم في توشاي وصلى وان قطر  
 الدم على الحصى فانها دم عرق انما فالدم هم علم والتعليل به  
 يدل على اعتبار صفة النجاسة ووصفا عارضا كالانفجار  
 في الحديث فانه صفة عارضة والتعليل به يدل على اعتبار  
 صفة الخروج ووصفا جليا لا يحتاج الى تأويل كالطواف جعل  
 علم سقوط النجاسة في الترة وسواكن البيوت وخفيا كالقوله  
 والنجس في الرنوا وحكام احكام الشرع كتعليل صلوة فصار  
 دين الله بدين العباد في حديث التيمية وقد كتعليل بوجوب التعليل  
 النسبة بالجنس والكمال وعدا كتعليل حرمه التفاضل بالقدرة  
 والنجس كتعليل صلوة في المتخافة حيث اعتبرهم الدم وصفه على اعتبار  
 الانفجار ويجوز ان يكون الجامع في النقص كالطواف في الحديث  
 وفي غيره اذا كان الغير ثابتا كتعليل جواز السلم باحتياج  
 العاقد فذلك ليس في نفسه لكنه ثابت باعتبار ان وجود السلم  
 المنصوص بقوله وحيث في السلم يقتض عاقدا والاعدام صفة  
 فيكون ثابتا باقتضائه ودلالة التفتوا على ان جميع اوصاف النقص  
 لا تكون على علم عدم جواز التعليل باق وصف شاء المعلن بلا دليل  
 وتختلف في ذلك الدليل قال الجمهور لا يكون الوصف على صفة  
 وعدا لانه اى ان يكون صالحا للحكم ثم معد لا كاشاهد لا بد من  
 صلاحية بالحكمة وغيره ثم عدالة واختلاف فيها قال بعض  
 عدالة بان يقع في القلب خيال صحيحة وبعض بالعرف على  
 الاصول فان لم يرد اصل صار معد لا وضا يحتاج بطلان  
 اثره في جنس الحكم المعلن به لانا اثبتنا ما لا يحسن وهو الوصف

الذي جعل علما وما لا يحسن انما يعلم باثره الذي ظهر في موضع المواضع  
 وتعين بصلاح الوصف ملائمة وهو ان يكون على موافقة العلة  
 المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التلف اى الصحابة والتابعين  
 لان الكلام في العلة الشرعية فلا يصلح الا ان يوافق ما نقل  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من احكام الشرع كتعليلنا بالصغر في ولاية  
 المنكح جمع منكر بمعنى النكاح اى قلنا النبي الصغيرة تزوج  
 كرم لانها صغيرة فاشبهت بالمرء يتصل به بالصورة في الخبر  
 وانه اى العجز مؤثرة في اثبات الولاية تائيدا للطواف كما يتصل به  
 بالطواف في الضرورة والضرورة مؤثرة في سقوط النجاسة  
 فكان التعليل موافقا كتعليل عدم دون الاطراد اى لا يكون  
 الوصف على ما ذكرنا دون الاطراد كما نرى بعض والموجب  
 من غير ان يعتبر معنى معقول والاطراد سلامة الحكم عن النقوض  
 والعوارض وجود الحكم بعضهم الشرط اطراد الحكم مع الوصف  
 وجوده لان علة الشرط امارات على الاحكام والموجب كونه  
 فلم يشترط ان يعقل معناه بل الشرط في الوصف الذي هو علة  
 ان يتمتع عن سائر الاوصاف والاطراد لذلك وجودا وعدا  
 كما قال بعضهم الشرط دوران الحكم مع الوصف وجودا وعدا  
 لان العلة ما يتغير به حكم الحال ووجود الحكم مع وجود الوصف  
 قد يكون اتفاقا وقد يكون كونه علة فلا يتعين كونه مغيرة الا بالانعدام الحكم  
 عند عدمه فيبين انه لم يكن اتفاقا وزاد بعضهم على الطرد  
 والعكس كون النقص قائما حال وجود الوصف وعدمه ولم  
 يصف الحكم اليه بل الى الوصف وان وجوب الوصف يتوقف على  
 القيام الى الصلوة في آية الوضوء ولما علة بالحديث دار الحكم

الألوكة



وجوداً أو عدماً حتى لم يحز الوضوء عند الحدث بلا قيام إلى الصلوة و  
 والمنصوص عليه القيام والقيام في الحالين لأن الوجود قد يكون  
 اتفاقاً كما في جميع العلل فإنها لا تخلو عن أوصاف اتفاقية وكذا الدوران  
 لا يدل على كون المدارعة للبرهان الحكم كما يدور مع العلة وجوداً وعلماً  
 يدور مع الشرط ولا قائل بأن الشرط علة ومثل أي مثل لا طراد من حيث  
 فيكون احتياجاً بلا دليل التعليل بالنفي لأن استقصاء العدم أي عدم  
 العلة لا يمنع الوجود أي وجود علة أخرى من وجه آخر ذلك لقولنا  
 في النكاح بشهادة النساء مع الرجال أنه ليس بالواحد والآخر فلا  
 ينعقد بشهادتهما كالحدود إلا أن يكون السبب عتياً في التعليل  
 بالنفي حجة كقولنا في الغصب أنه لم يقص إلا أنه لم يقصب أي الولد  
 لأن الضمان الغصب سبباً واحداً عتياً وهو الغصب فصح الاستدلال به  
 الغصب على عدم الضمان ومثل الاحتياج بكتبة صاحب الحال وهو الحكم  
 بثبوت أمر في الزمان الثابت بناء على أنه ثابت في الزمان الأول لأن  
 الدليل المثبت بحكم في الشرع ليس يوجب بقاءه كالاحتياج  
 لا يوجب البقاء وانفج على عدم العمل به قبل الاجتهاد في طلب الدليل  
 الغير وعلى العمل إذا ثبت العلم بعدم الدليل الغير بطريق الحسن  
 أو الحسن فيما يعرف به وذلك أي ولنا اختلاف في الحكم عرفه وجود  
 أي ثبوت دليل ثم وقع الشك في أنه كان استصحباً بحال البقاء على  
 ذلك أي جعل حال البقاء مصاحباً للثبوت مرجحاً أي ملازم ما يصح

الاحتياج بالبرهان الحكم كما يدور مع العلة وجوداً وعلماً يدور مع الشرط ولا قائل بأن الشرط علة ومثل أي مثل لا طراد من حيث فيكون احتياجاً بلا دليل التعليل بالنفي لأن استقصاء العدم أي عدم العلة لا يمنع الوجود أي وجود علة أخرى من وجه آخر ذلك لقولنا في النكاح بشهادة النساء مع الرجال أنه ليس بالواحد والآخر فلا ينعقد بشهادتهما كالحدود إلا أن يكون السبب عتياً في التعليل بالنفي حجة كقولنا في الغصب أنه لم يقص إلا أنه لم يقصب أي الولد لأن الضمان الغصب سبباً واحداً عتياً وهو الغصب فصح الاستدلال به الغصب على عدم الضمان ومثل الاحتياج بكتبة صاحب الحال وهو الحكم بثبوت أمر في الزمان الثابت بناء على أنه ثابت في الزمان الأول لأن الدليل المثبت بحكم في الشرع ليس يوجب بقاءه كالاحتياج لا يوجب البقاء وانفج على عدم العمل به قبل الاجتهاد في طلب الدليل الغير وعلى العمل إذا ثبت العلم بعدم الدليل الغير بطريق الحسن أو الحسن فيما يعرف به وذلك أي ولنا اختلاف في الحكم عرفه وجود أي ثبوت دليل ثم وقع الشك في أنه كان استصحباً بحال البقاء على ذلك أي جعل حال البقاء مصاحباً للثبوت مرجحاً أي ملازم ما يصح

الاحتياج بالبرهان الحكم كما يدور مع العلة وجوداً وعلماً يدور مع الشرط ولا قائل بأن الشرط علة ومثل أي مثل لا طراد من حيث فيكون احتياجاً بلا دليل التعليل بالنفي لأن استقصاء العدم أي عدم العلة لا يمنع الوجود أي وجود علة أخرى من وجه آخر ذلك لقولنا في النكاح بشهادة النساء مع الرجال أنه ليس بالواحد والآخر فلا ينعقد بشهادتهما كالحدود إلا أن يكون السبب عتياً في التعليل بالنفي حجة كقولنا في الغصب أنه لم يقص إلا أنه لم يقصب أي الولد لأن الضمان الغصب سبباً واحداً عتياً وهو الغصب فصح الاستدلال به الغصب على عدم الضمان ومثل الاحتياج بكتبة صاحب الحال وهو الحكم بثبوت أمر في الزمان الثابت بناء على أنه ثابت في الزمان الأول لأن الدليل المثبت بحكم في الشرع ليس يوجب بقاءه كالاحتياج لا يوجب البقاء وانفج على عدم العمل به قبل الاجتهاد في طلب الدليل الغير وعلى العمل إذا ثبت العلم بعدم الدليل الغير بطريق الحسن أو الحسن فيما يعرف به وذلك أي ولنا اختلاف في الحكم عرفه وجود أي ثبوت دليل ثم وقع الشك في أنه كان استصحباً بحال البقاء على ذلك أي جعل حال البقاء مصاحباً للثبوت مرجحاً أي ملازم ما يصح

الاحتياج به على الحكم عند الشك في وجوده عندنا لا يكون حجة أصلاً عندنا  
 لما تقدم أن المثبت ليس يوجب وعندنا لا كثر لا يصلح بوجبه أي لا يوجب على  
 الحكم ولا مثبته أمراً لم يكن لكن حجة دافعة أي مبقية ما كان على ما كان  
 كاليد تصحح حجة الدفع دون الالتزام حتى قلنا في النقص إذا بيع من اللد  
 فطلب الشريك الشفعة فأكثر المشتري ملك الطالب أي طالب الشفعة فيها  
 في يد وقالنا هو في يد كساعة أن القول قول أي المشتري ولا يجب  
 الشفعة الآتية يغيرها الطالب على أن ما في يده ملكه لأن اليد دليل الملك  
 في الظاهر ولا يصلح للالتزام على الغير وقالنا في تحريم غير حية لأن  
 التمسك بالأصل حجة الدفع والالتزام عنده ومثل الاحتياج بتعارض  
 الاشياء كقولنا في الخراف أن من الغايات ما يدخل في المفارقة  
 من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ومنها ما لا يدخل كقولنا ثم اتوا  
 القيام إلى الليل فلهبها بالليل ولا يدخل والثاني لا وليس أحدهما  
 أولى فلا يدخل بالثبوت وهذا فاسد لأنه عمل بغير دليل لأن الشك  
 حادث فلا يثبت التبدل فإن قال دليله تعارض الاشياء قلنا  
 أيضاً حادث فلا يثبت التبدل فإن قال دخل بعض مع عدم دخول  
 بعض قلنا أعلم المتنازع فيه من أي القبيلين فإن أثبت نفي الشك  
 وإن نفي فقد أقر بالجهل وعدم الدليل ومثل الاحتياج بما لا يستقل إلا  
 بوصف أي بوصف لا يتقبل بنفسه في إثبات الحكم بل ينضم إليه وصف  
 آخر يقع به الفرق بين المقيس والمقيس عليه كقولهم أي بعض أصحاب

شبهة



الشافعي في مسئ الذكر ان من الفرج فكان صدنا كما اذا امت وهو يبول  
 وهذه الفيلة لا يستقيم الا بزيادة وصف في الاصل وهو يبول به يقع الفرق  
 بين الفرج الاصل والفرع وبه يثبت الحكم في الاصل ومثل هذا ليس بتعليل  
 لا ظاهرا لعدم موافقة تعليل التلغ ولا باطنا لعدم تأثيره  
 في التقص ولو لم يعتبر انهما عليه لم يبين الا في غير مسئ الذكر على من  
 الذكر ومثل الاحتياج بالوصف المختلف في كقولهم في بطلان الكتابة  
 الحالة ان عقلا يمنع من التكفير فكان فاسدا كالكتابة بالخمر لانه تعليل  
 بوصف مختلفا خلافا لظاهره لان الكتابة لا تمنع جواز الاعتقاد  
 عن التكفير عنه ناطا كانت او موجهة فيلزم عليه اقامة الدليل  
 على ان الصبي منها مانع ليعلم الاستدلال ومثل الاحتياج بما لا  
 يشك فساد كقولهم الثلث ناقص لعدم عن سبع فلا يتأدى  
 في الصلوة كادون الآية وفارده فاعلم ان لا مانع بين بين  
 والمفيع عليه ومثل الاحتياج بلا دليل وهو حجة لنا في على خفي عند  
 البعض لان الدليل انما يحتاج اليه اذا ادعى حكم شرعي والنوع عدم  
 والعدم ليس بشئ وهذا باطل كقولهم نعم وقالوا ان يدخل الجنة لا  
 من كان هودا او نصارى تلك ايمانهم فلهذا توارى بها تكلم نفوا واشتروا  
 فطلب البرهان عليهم وجلة ما يعلل له اى جمع ما يقع التعليل لاجل  
 اربعة هذا شروع في بيان حكم اثبات الموجب اى التسبب وصفه و  
 واثبات الشرط اى شرط الحكم او وصفه واثبات الحكم او وصفه فالموجب

هذا هو الوجه في قوله  
 في قوله لا يثبت له بالجنس  
 وهو انما هو في قوله لا يثبت له بالجنس  
 وهو انما هو في قوله لا يثبت له بالجنس

اثبات الموجب  
 كسر الجيم  
 ال التعريف  
 في قوله لا يثبت له بالجنس  
 وهو انما هو في قوله لا يثبت له بالجنس

سهل بن سعد رضي من قولك ما بين  
 رجليه وما بين لحيته توكلت له بالجنس صدق  
 وهو انما هو في قوله لا يثبت له بالجنس

حاشية

(١٠٠)  
 (١٠٠)  
 (١٠٠)

كالجنسية بحرمه النساء اى الجنس بانفراد هل هو على محرم للبع  
 نسبة ام لا فهذا الخلاف وقع في الموضع فلم يصح اثباته بالقبض  
 بل يجب على مدعيها الدليل من نفس او دلالة او اشارة او اقتضائية  
 فنقول الجنس بانفراد محرم النسبة باشارة النقص لان على الروا  
 القدر والجنس ووجدنا في النسبة شبهة الفضل وهي الخلق من احد  
 اذ النقدر خير منها وله حكم المال ولما وجدنا شبهة الفضل فيها  
 لا بد من ان يضاف الى سبب وقد وجدنا شبهة العلة لان العلة  
 القدر والجنس بالجنس من حيث انه يعبر عن بعض العلة اخذ شبهة العلة  
 فثبتت شبهة الروا بشبهة البرهان العلة لان النسبة كالحقيقة في  
 هذا الباب وصفة مثل صفته النعم في زكاة الانعام هل هي  
 شرط للزكاة او لا هذا نظير الاول لا يتكلم بالروا بل بالنقص وهو من  
 حرم الابل السائمة شاة والشرط مثل الشهود في النكاح شرط عندنا  
 خلافا لما لا يثبت بالقبض بل بالنقص وهو لا تكام الا بشهود  
 وصفة مثل شرط الزكاة والعلة فيها اى الشهادة فانها ليست  
 بشرط عندنا لاطلاقه فان لم يكونا رجلين ولا تكام الا بشهود والحكم  
 مثل البتيرة وهي الركعة الواحدة فنحن نأبى شرعنا لله  
 عن البتيرة وصفة مثل صفته الوتر وهي واجبة عندنا بقوله عم  
 الوتر واجبة حتى فمن لم يوتر فليس متنا والراية مما يعلل له افراد  
 لان التعليل يختص به عندنا تعديته حكم النقص الى النقص فيه يثبت فيه بقاى الروا

سهل بن سعد رضي من قولك ما بين  
 رجليه وما بين لحيته توكلت له بالجنس  
 وهو انما هو في قوله لا يثبت له بالجنس



قوله ما تعدية حكم لازم للتعليل عند تارة لا يجوز التعليل بدون  
 التعدية كما ترى عندنا في لانه يجوز التعليل بالعلة القائمة  
 على محل النص كالقيل بالثنية اخرج بان التعليل لما صار  
 حجة بالاجماع تعلق به الحكم تعلقاً مباشراً وتعلقاً به لا ينتقل  
 كون الحجة عامة بل ان كانت عامة اوجبت الحكم على العموم وخاصة  
 على الخصوص ولنا ان دليل الشرع يوجب علماً او عدلاً في التعليل  
 لا يفيد العلم اتفاقاً ولا عمل في المنصوص عليه لان الحكم ثابت  
 بالنص وهو قوة التعليل ولا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل  
 حكم سوى التعدية والتعليل للاقسام الثلاثة الاول ونفيها باطل  
 لان اثبات الموجب وصفته اثبات الشرع لانه لما وقع الاختلاف  
 في السبب الموجب ووصفه انه كان اولم يكن فقد وقع الاختلاف  
 في اصل الشرع وليس للعبد وضع الشرع قال تع ولا يشرك في حكم  
 احداً واثبات الشرط وصفته ابطال الحكم لانه لولا الشرط لوجد  
 الحكم وبعد ما صار شرطاً لا يوجد بدونه فكان رضاء الحكم ونصب  
 احكام الشرع بالركي باطل وكما ليس لنصب السبب بالشرط  
 فليس نصب الاحكام وكذا التعليل للنفي لان الثاني يدعي انه غير  
 مشروع وغير المشروع لا يثبت بدليل شرعي فلم يبق ما يصح التعليل  
 لاجله الا الرابع وهو تعدية حكم النص وهو على وجهين لان التعدية  
 ان كانت بناء على العلة الظاهرة فالتعليل والباطنة فالمتعلق  
 بالمتعلق وهو عندنا في حنا واصطلاحاً اسم لدليل يعارض القيس  
 الخلق يكون بالاثار والاجماع والفردة والقيس الخلق كالم فان القيس

قوله ما تعدية حكم لازم للتعليل عند تارة لا يجوز التعليل بدون التعدية كما ترى عندنا في لانه يجوز التعليل بالعلة القائمة على محل النص كالقيل بالثنية اخرج بان التعليل لما صار حجة بالاجماع تعلق به الحكم تعلقاً مباشراً وتعلقاً به لا ينتقل كون الحجة عامة بل ان كانت عامة اوجبت الحكم على العموم وخاصة على الخصوص ولنا ان دليل الشرع يوجب علماً او عدلاً في التعليل لا يفيد العلم اتفاقاً ولا عمل في المنصوص عليه لان الحكم ثابت بالنص وهو قوة التعليل ولا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية والتعليل للاقسام الثلاثة الاول ونفيها باطل لان اثبات الموجب وصفته اثبات الشرع لانه لما وقع الاختلاف في السبب الموجب ووصفه انه كان اولم يكن فقد وقع الاختلاف في اصل الشرع وليس للعبد وضع الشرع قال تع ولا يشرك في حكم احداً واثبات الشرط وصفته ابطال الحكم لانه لولا الشرط لوجد الحكم وبعد ما صار شرطاً لا يوجد بدونه فكان رضاء الحكم ونصب احكام الشرع بالركي باطل وكما ليس لنصب السبب بالشرط فليس نصب الاحكام وكذا التعليل للنفي لان الثاني يدعي انه غير مشروع وغير المشروع لا يثبت بدليل شرعي فلم يبق ما يصح التعليل لاجله الا الرابع وهو تعدية حكم النص وهو على وجهين لان التعدية ان كانت بناء على العلة الظاهرة فالتعليل والباطنة فالمتعلق بالمتعلق وهو عندنا في حنا واصطلاحاً اسم لدليل يعارض القيس الخلق يكون بالاثار والاجماع والفردة والقيس الخلق كالم فان القيس

يا بني حواره لعدم المعتقد عليه عند العقد كتركه بالاثار  
 وبغيره من السلم منكم فليس في كماله معلوم والاستصناع بان يامر  
 بغيره خفي فلا كذا ويترتب صفة ومقداره ولا يكره اجلا ويسلم  
 الثمن اولا فالقياس يا باه لانه بيع معدوم لكن ترك بالاجماع التعليل  
 وتطهير الاولاني فان القيس يا باه لان الاناء اذا غسل مرة نجس  
 الماء وان ارتوى بقي في الاناء من الماء النجس فاذا غسل ثانيا  
 نجس لثانيه وحلم جركم ترك الغيرة المحوجة الى التطهير وفهارة  
 سور سباع الطير فانه في القيس نجس لان الشور معتبر بالحم كسباع  
 البهايم لكن ترك القيس الخلق لان السبع ليس بنجس العين للاستماع  
 به وفردة لم يقل بالنجاسة المجاورة فتثبت في طوبى والطير يتقارها  
 وهو عظم وليس بنجس من البيت فالحق اولى وما صارت العلة عندنا  
 بانها حلاله فالاصل الطرد قد صاع على القيس الذي هو القيس الخلق اذا  
 قوى اثره وقد صاع القيس لصحة اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره  
 وخفى فساد لان العبرة بقوة الازدواج والظهور فالذي يظهره والعقبى  
 باطنة وتحت لقوة اثرها وهو الخلود وكما حكمنا بطهارة سور سباع الطير  
 بالاستحسان الذي قوى باطنة ورقط القيس وكما اذا نفي آية السجدة  
 في صلوة فانه يركع بها قياساً وبنوى سجدة التلاوة ثم يعود الى القيام  
 ومال الى تحقيق ان يقيم ركوع الصلوة مقامه لان الركوع والسجود  
 يشابهان في الخضوع فينوب منابه وفي الاستحسان لا يخرجه الى السجود

ور  
 وك  
 وك

نك  
 نك  
 نك

الاستحسان



لأنه المأمور به والركوع غيره ولذا لا ينوب أحدهما في الصلوة عن الآخر والمأمور به لا يتأتى بغيره وهذا أثر ظاهر لكن قوة الأثر للقبض فانه ليس المقصود من السجدة عند التلاوة غيرها ولذا لا يلزم بالتدبر وإنما المقصود التواضع لمخالفة للمتكبرين وهو يحصل بالركوع ولكن بطريق هو عبادة وذات الصلوة لأن الركوع فيها عبادة بخلاف سجود الصلوة لأنه مقصود بنفسه فصار الأثر الخفي وهو أن المقصود قد حصل بالركوع مع الفساد الظاهر وهو اعتبار نفس الشبه أولى من الأثر الظاهر للمستحق وهو أن الركوع خلاف السجود للفساد الباطن وهو أنه لا يجوز عن السجود مع حصول المقصود ثم المستحسن بالقبض الخفي يصح تعدية لأنه قيل ومن أن حكم التعدية بخلاف القسم الآخر وهي المستحسن بالإجماع والأثر والفروقة لأنها معدولة عن قبض القبض فلا يقبل التعدية إلا بزمان الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع قياساً لاتفاقهما أن المبيع ملك المشتري وأنه لا يدعى على البائع شيئاً في الظاهر والبائع يتدعى زيادة الثمن والمشتري ينكره ويوجب له التحا ناً كالمشتري لأن المشتري يدعى وجوب تسليم المبيع بأقل الثمنين والبائع ينكره فيجب عليها وهذا أي وجوب التحالف قبل القبض ثم تعدى إلى الوارثين حتى لو ماتا واختلف وارثاهما فيه تحالفاً لقيامهما مقامهما وإلى الجارة

٢٧  
إذا اختلفت في الدين قبل استيفاء المقصود عليه تحالفاً وتراذ المقعد فاما بعد القبض فلم يجب بين البائع والآباء لأنه وهو إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفاً وتراذ لأن المشتري لا يملك على البائع شيئاً إذا المبيع سلم إليه فلم يصح تعدية إلى الوارثين والجاراة وشرط الاجتهاد وهو يدل المجهود في استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية أن يحوى المجتهد علم الكتاب بمعانيه لغة وشرعاً ووجوه التي قلنا من الخاص والعامة إلى وعلم السنة بطرفها من التواتر والآثار والأحاديث وأن يعرف وجوه القيل من شرط وملازمة الوصف وتأثيره على ما قرره وحكمه الاصابة بغالب الرأي أي لا قطعي حتى قلنا أن المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف أي المسائل التي اختلفوا فيها وحكموا بالاجتهاد واحد باثرين مفعود قال في الموقظة وهي التي مات عنها زوجه قبل الدخول بها ولم يسم مرراً اجتهاديه برأي فان يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فحق من الشيطان وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب والحق في موضع الخلاف متعدد لأنه قد كلف كل مجتهد بالفتوى ولم يكن له إلا بالحق فلم يصبه لما كلف لأنه لا يكلف نفاً إلا وسعها ولن يصب كل الآ وهو حقوق والصحابة أطلقوا الخطأ في الاجتهاد وكثيراً ولم ينكر بعضهم على بعض في الخطيئة فكان إجماعهم أن الحق واحد وهذا الخلاف في الثقل أي الأحكام الشرعية

فيها



لاني اعتقدت لان في العقد الخطي ومصيب والحق فيها واحدا جماعا  
 الاعلى قول بعضهم وهو العنبري المعترف قال المجتهد مصيب في مبادئ  
 الكلام التي لا يلزم منها اكثر من المجتهد اذا اخطا كان مخطئا ابتداء  
 وانتهاء عند البعض لقوله ان اخطأت فلك حنة اطلق الخطا  
 والمطلوب ينصرف الى الكامل وهو ما يكون ابتداء وانتهاء والمختار  
 انه مصيب ابتداء اي في ابتداء اجتهاده حتى ان عمله يقع صحيحا  
 ثم عاين الخطا وانتهاء اي في اصابة المطلوب لقوله ان اصبحت  
 فلك عثر حنا وفي اخطأت فلك حنة والثواب لا يرتب على  
 الخطاء يقينا فلو ابتداء اصابة ابتداء ليصح الثواب ولهذا اي  
 يكون المجتهد مخطئا ويصيب قلنا لا يجوز تخصيص العلة وهو  
 يختلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المبدى على المانع لانه يؤدي  
 الى تصويب كل مجتهد خلافا للبعض وهم العراقيون وجماعة فانهم  
 يجوزون تخصيصها وذلك اي تخصيص ان يقول المعلق اذا  
 ورد عليه ما يكتف الجواب فيه بخلاف ما يروم اثباته بعلة كانت  
 علة يجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامها اي تلك العلة المانع فصلا  
 ما ورد من خصوصية العلة بهذا الدليل المانع فيخلص عن النقص  
 فيسلم اجتهاده عن الخطا ولم يوجد له مناقض فيكون كل مجتهد مصيبا  
 وقد بطلانه وعندنا عدم الحكم في صورة التي يصح عند الخصم بناء  
 على عدم العلة فالذي جعل عندهم دليل الخصم جعلناه دليل عدم  
 وهذا اصل الفصل وبيان ذلك اي الحكم الذي عدم المانع عندهم ولعدم

العلقة عندنا

العلة عندنا في الصائم التائم اذا صاب لما في حلقه انه يفسد الصوم  
 لغوات ركنه ويلزم عليه التام في صورته لا يفسد مع فوات الركن في  
 اجازة الخصوص قال استمع حكم هذا التعليق ثم مانع وهو الاثر وهو  
 قوله ثم تم على صورك فانما اطوى الله وسقاه فصار مخصوصا بهذه العلة  
 بهذا مع بقاء العلة وقلنا استمع الحكم في التام في عدم العلة حكاه لان فعل التام  
 منسوب الى صاحب الشرع حيث قال فانما اطوى الله فقطع في الجارية  
 وصار كالملاك على حكمه وبقي الصوم بقاء ركنه لا المانع مع فوات ركنه  
 بخلاف التائم لان ما يفت به الركن مضاف الى غير من له الحق فاعترى وبني على هذا  
 اي على قول من جرد التخصيص تقيم المانع وهو في الاستمرار مانع يمنع  
 انعقاد العلة كبيع الحرة لانه ليس بالمال والبيع مبادلة به فلم ينعقد  
 البيع فيه لعدم المحل ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الفريخ تامر به حق المالك  
 لعدم ولاية العقد عليه ولذا يتم باجازه ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الرط  
 اذا كان للبايع يمنع ثبوت ملك المشتري ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرد  
 لا يمنع ثبوت ملكه كذا يتم بالقض ويمكن من الفسخ بدو قضاء ورضا  
 ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب يثبت المانع تاما حتى كان لا ينفرد  
 فيه ولا يفسخ بدو قضاء ورضا لكن غير لازم حتى ثبت له الرد ثم  
 العطل هذا شروع في الدفع نوعان طردية ومؤثرة والاحتجاج بالرد  
 وان كان فاسدا نكره لانه اهل النظر فذكر الطردية لبعض الاقران  
 الواردة عليها وعلى الاقسام فرب من الدفع اما الطردية فوجود دفعها  
 اربعة التورق موجب لعله وهو التزام ما يترتب اي قبول السائل ما يثبت المحل بتعليق

مطلب في رد المانع

الألوكة



الزراع وانما

وہ

*Handwritten:* End of case

27/10/10  
28/10/10  
29/10/10  
30/10/10  
31/10/10

21

حدفا

[illegible]



صورى على المؤثرة يجب دفعه بطرق اربعة بخلاف الطهارة حيث يطل  
 النقض كما نقول في الخارج من غير السبلين انه يجب خارج من البدن  
 كان حدثا كالبول فيورد دعه ما اذا لم يسل نقضا فانه خارج بخس  
 من البدن وليس يحدث وشبه حدث في السبلين بخلاف فيلحق  
 او لا بالوصف يبيع الوصف وهو ان ليس بخارج لان الخروج الازمانى  
 من باطن الظاهر وحيث لا يتصل لا يصير خارجا فلا يرد نقضا بالمعنى الثابت  
 الوصف دلالة وهو التأثير كدلالة المسح على التخفيف فكان التأثير  
 الذى ثبت بالوصف دلالة ثابتة لغة وهو وجوب غسل كل موضع  
 اى محل الخروج فياى بوجوب غسل ذلك الموضع صار الوصف فى وصف  
 الخروج حجة فى انتفاء الطهارة من حيث ان وجوب التطهير في البدن  
 باعتبار ما يكون منه من البدن لا يتغير لان بدن الانسان اذا  
 اتصف ببعض بوصف حقيقة كان الكل متصفاه حكما وهناك اى فيا  
 لم يسل يجب غسل ذلك الموضع لعدم الحكم وهو انتفاء الطهارة  
 لعدم الطهارة العلة فى الخروج ويورد عليه صاحب الجرح التالى  
 لعدم خفاء الانتفاء مع انتفاء نقض الطهارة في دفعه بالحكم ببيان  
 انه حدث موجب لتطهير بعد خروج الوقت ولذا يجب الطهارة بعد  
 والوقت لا اثر له فى الانتفاء وانما تأخر حكم الضرورة الداعية الى ذلك  
 وبالعوض فان عرضا من هذا التعليل التسوية بين الدم والبول وقد ثبت  
 وفلك لان البول حدث فاذا الزم اى دام صار عفو القيام الوقتى  
 لاجل قيام وقت الصلوة فانه مخاطب بالاداء فيلزم ان يكون قادرا عليه  
 والقدرة لا تسقط حكم الحدث فى هذه الحالة فكذلك اما المعارضة  
 وتيسر دليل المعلن وان شاء دليل آخر على خلاف حكمه نوعا واحدا  
 معارضة فيها مناقضة وهى القلب وهو نوعان احدهما قلب العارضا  
 والحكم على ما هو من قلب لانا وهو جعل اسفل اعلاه وبالعكس وسقى  
 هذا معارضة فيها مناقضة لثبوت احدى خاصى المعارضة وهى انشاء

دليل مبتدأ واحدى خاصى المناقضة وهى ابطال الدليل اذ المعارضة  
 انشاء دليل مبتدأ لاثبات حكم آخر وتيسر دليل المعلن والمناقضة  
 ابطال دليل الجيب لتخلف الحكم بدون ابداء علة وهذا كقولهم الكفار  
 جنس مجلد بكرهم مائة فيرجم بينهم كالمسلمين فنقول المسلمون انما مجلد  
 بكرهم مائة لانه يرجم بينهم فهذا قلب بطل لعلته فان ما جعله علة  
 لما صار حكما فى الاصل فدل الاصل فى القيس بلا مقيس عليه  
 والمخلص من هذا النوع وليس المراد دفعه بعد وروده بل اذا  
 اراد ان لا يرد عليه فطريقة ان يخرج الكلام يخرج الاستدلال  
 بان يجعل احدهما دليلا على الآخر لا بطريق التعليل فانه يمكن ان يكون  
 الشئ دليلا على شئ وذلك الشئ دليلا عليه وانما يصح هذا اذا  
 ثبت انها متساوية وان اذ الدليل يظهر فجاز ان يكون كل دليل الآخر  
 اما العلة فثبتة فلا يكون كل مثبتا للآخر اذ العلة سابقة فيلزم سبق  
 كل على الآخر كقولنا الصوم عبادة يلزم بالندى فيلزم بالشرع  
 كالحج فلا يقبل بانما يلزم بالندى لانه يلزم بالشرع لانا استدلال  
 باحدهما على الآخر بعد ثبوت المساواة من حيث ان كلا قرينة زائدة  
 فى حق الله تعالى وهو يكون المعنى فيها لازما فيجعل هذا دليلا على ذاك  
 مرة وذاك على هذا اخرى وانما قلب الوصف اى جعل السائل  
 وصف للمعلن شا هذا لنفسه على الخصم بعد ان كان شاهدا له  
 كما هو من قلب الجواب وهى جعل بطنه ظهرا وظهره بطناً كقولهم



في صوم رمضان صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعيين النية  
 كصوم القضاء قلنا لما كان صوما فرضا يستغنى عن تعيين النية  
 بعد تعيينه كصوم القضاء إذا عين حرة بالنية لا يجب  
 ثانيا فصار صوم القضاء بقليل لعله حجة لنا بعد ما كان  
 علينا كذا زيادة وصف وهو تعيينه وقد تطلب لعله  
 من وجه آخر وهو أن يراد الحكم على خلاف سنة وهو ضعيف  
 كقولهم في صلوة النفل وصومه هذه عبادة لا يعصى  
 في فاسد ما إذا فسد لا يجوز إتمامها أحترزا وعن  
 الحج فلا يلزم بالشروع كالوصف لما لم يعصى في فاسد  
 لم يلزم بالشروع فيقال لهم لما كان كذلك أي لثب ما ذكر  
 أو صوم النفل أو صلاة على هذه الصفة وجب أن يستوي  
 فيه عمل النذر والشروع فيلزم بهما كالوضوء لما استويا فيه  
 لم يلزم بهما وضعفه كقول السائل جاء بحكم ليس بمناقض بحكم المستدل  
 لأن المستدل لم ينف التسمية ليكون اثباتها مناقضا لمذاهب  
 ويسمى هذا النوع عكسا وليس بعكس حقيقة لأن العكس رد  
 الشيء على سنة وراه نحو ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع عكسه  
 ما لا يلزم به كغيره حيث أنه رد الحكم الذي أمرد وأن كان  
 على خلاف سنة وإثباته المعارضة الخالصة أي أنه لا مناقضة فيها  
 وفي نوعان أحدهما في حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه بصفة

ذلك الحكم

ذلك الحكم بل لا زيادة فيه بذلك مقابلة محضة وبسبب طريق القول  
 إلى المذاهب الأربعة كقولهم ركن في الوضوء فيستثني كالأصل  
 وقولنا مع فلا يستثني كالحج فلا يثني هذا في ما أثبتت بل لا زيادة  
 ولا تغيير أو زيادة في تفسير الأول كقولنا أنه ركن في الوضوء  
 فلا يستثني بعد الكمال كالأصل فيعد الكمال تفسير الحكم المتنازع فيه  
 وعند هذا من الخالصة مثل لأنه معارضة فيها مناقضة أو غير  
 كقولنا في التيمم أنها صغيرة فتسكت كالتيمم لها باب فقالوا في صغر  
 فلا يؤثر عليها بولاية الأخت كالمال فتعين الأخ زيادة وجب  
 تغيير الحكم الذي وقع فيه النزاع لأن محل النزاع الولاية عليها على  
 الإطلاق لا تعيين العلى الآن تحت هذه الجملة في الأول لأن  
 ولاية الأخت إذا بطلت بطل سائرها بنا عليها بالجماع  
 أو في نفي الحكم يثبت الأول وإثبات لما لم يثبت الأول لكن  
 تحت معارضة الأول وهذا هو التنازع في العكس كقولنا  
 الكافر يملك بيع العبد المسلم فيملك شراءه كالمسلم فقالوا بهذا الحق  
 وجب أن يستوي فيه ابتداء وقرارة كالمسلم في هذه  
 المعارضة إثبات ما لم ينف المعلن لأنه لم ينف التسوية بين الابتداء  
 والقرارة وإنما اثبت التسوية بين البيع والشراء فلا يتصل ببيع  
 النزاع لكن تحت تسوية دفع الأول لأنه إذا ثبت المساواة  
 بين الابتداء والبقاء لا يوجب الشراء فظهر فيها نفي التسوية بينهما

دفع للأول بناء



او في حكم غير الاول يمكن فيه نفي الاول كقول الجع نفي النفي اليها  
 زوجها فنكحت وولدت ثم جاء الاول انه احق بالولد لانه صاحب  
 فريش صحيح فان عورض بان اثنا صاحب فريش فليس فيه حجب  
 نسب لو بد منه في الظاهر فاستلخاف الحكم الا ان النسب  
 اذا ثبت من زيد لم يصح اثباته من غيره لعدم تصور ثبوت  
 شخصين فتبينت نفي السبع الاول وقد وجد ما يصح  
 لاستحقاق النسب في حق اثنا وهو الغرض الفاسد فصحت هذا  
 الوجه واثبت المعارضة في علم الاصل اي المقيس عليه وذلك باطل  
 سواء كان التعليل لانه لا يتعدى اى بعلة قاصرة كما في بيع الحديد  
 بالحديد انه موزون قول يجنب فلا يباع متفاضلا كالذهب  
 والنفضة وعارض الخصم بان العلة في الاصل الثنية ولم توجد في النوع  
 فبطالة لعدم حكمه وهو التعدية لما قران حكم التعليل التعدية  
 او يتعدى اى بعلة متعددة لانه لم يصنع بالمعارضة سوى اشارة عدم  
 العلة وهي لا تصلح دليلا عند عدم المجته في مقابلتها اولى سواء تعدى  
 الى مجمع عليه كقولنا علة الربو في الخنقة الكيل والجنس وقال مالك  
 الاقيبات والادخار فهذا الوصف يتعدى الى مجمع عليه كالادار  
 والذرة او مختلف فيه لمعارضة الشافعي اياها في الخنقة لقوله العلة  
 الطعم وان يتعدى الى القليل وهو فرع مختلف فيه وكل كلام صحيح في  
 الاصل اى في نفسه واصل وضعه يدكر على سبيل المغارقة المغارقة هي  
 المعارضة في الاصل عند الجمهور وهي من الاساليب القديمة كما بين وقد  
 يقع الفرق بمعنى صحيح في نفسه بذكر السائل على سبيل المغارقة ولا تقبل منه

فاذكر على سبيل المغارقة

فاذكر على سبيل المغارقة ليكون مغارقة صحيح على هذا لانكاره فيقول  
 كقولهم في اعتناق الراهن انه تصرفه بل في حق المرتبة فكان باطلا كاي  
 لانه يحتمل النسخ بخلاف العتقة وهذا فرق صحيح كنه لا يقبل لانه صدر  
 عنه لا ولاية على النزع وهو البطلان في ابراده على وجه المغارقة لا يقبل  
 ان تقول ان القيس لتعدية حكم النقص دون تغييره وانما لا يوجد هذا  
 الشرط ههنا وبما ان حكم الاصل وقف ما يحتمل الرد والنسخ وانت  
 في النوع تبطل اصلا لا يحتملها واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه  
 الترجيح عند الجمهور لا التوقف والتحيز للاجماع العمارة على تقدم بعض  
 الادلة اذا اقرن بها ما تقوى به وهو اى الزمان عبارة عن فضل احد التلحين  
 على الآخر ومما لان شئ انما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانعام  
 مثله اليه كعدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد وترجيحها بالعدالة  
 حتى لا يترجح القيس بتبيل آخر فكذا الحديث والكتاب وانما يترجح لقوة فيه  
 وهي قوة الاثر في علمه وقوة الراوى وعدالة وضبطه واتقانه وكونه  
 محكما او مفسرا او نصا او مرعا او حقيقة لا بحديث او نهي آخر لما ذكرنا  
 وكذا لا يترجح صاحب الجرم على صاحب جراحة واحدة حتى اذا جرح  
 رجل وجرح جرحه صالحة للقتل خطأ وآخر عشرة كذلك ومات الجميع  
 تكون الدية نصفين لان كل جرح علة تامة يعطى معارضا لجرحه صاحب  
 الواحدة فلم تصلح وصفا فلا يقع بها الترجيح وكذا التضيعة والتضيعة  
 الشائع البيع بهمين متفاوتين سواء بان كانت دارين ثلاثة

تأليفه

الألوكة

www.alukah.net



لا حدم نصفها ولا ثلثها والثالث سدسها باع صاحب نصف  
 وطلب الشفعة لم يترجح صاحب الثلث على الآخر في استحقاق الشفعة  
 حتى يكتمل البيع بينهما على عدد رؤوسهما لأن كل جزء من أجزاء الشهم  
 على صالحة للاستحقاق الجملة فقامت المعارضة بكل جزء وان قل فلم يصلح  
 شيء منه وصفا لغيره وما يقع به الترجيح الصحيح أربعة بقوة الأثر  
 كالأستحقاق في معارضة التبيين مثاله ما وبقوة ثباته على الحكم المشهور  
 بأن يكفى الوصف لزم لهذا الحكم ذلك الوصف لذلك الحكم كقولنا في  
 صوم رمضان أنه متعين أو لا من قولهم أنه صوم فرض لأن هذا في  
 الرخصة لا واجب لا يستلزم لا التعيين لا محالة فإن الحج يجوز بطلوع  
 النية بالاجماع وإن كان فرضا فعلم أن هذا لا موجب لتعيين يكون  
 فرضا وصف مخصوص بالصوم بخلاف التعيين فإنه فرض لازم في سقاط  
 التعيين فقد تعلل إلى الودائع فإن رد ما متعين فلا يشترط عند  
 تعيينه أنه يرد الوديعة والغصوب ورد المبيع في البيع القلند ومكره  
 أصول كقولنا في مسح الرجل أنه مسح فلا يشترط تكراره كسحب الخفض التيمم  
 ومسح الجوارب والجيرة إلى من قولهم أنه ركن فيسن تكراره كالغسل لا  
 لم يشهد لوصفهم وهو الركنية لا الغسل والعديد عند عدم أي  
 ترجيح الوصف بعدم الحكم عند عدم وهو العكس وهو أصغر من أن  
 العدم لا يتصل به حكم كذا الحكم إذا تعلل بوصف ثم عدم عند عدم كذا  
 أو فصح بهيئة كقولنا أنه مسح فلا يشترط ثلثه فإن سقوط التثليث  
 حكم يوجد عند هذا الوصف كافي التيمم وبعدم عند عدم كافي المقتضى

بخلاف كونه ركناً

بخلاف كونه ركناً فيسن تثليثه لأنه لا يعدم عند عدم فإن المقتضى  
 تكرر وليست بركن وإذا تعارض فرضا ترجيح أحدهما بغيره في الذات  
 والتثنية بوصف فيها على مخالفة الأول كان الرجحان في الذات الحق منه  
 في الحال لأن الحال قائمة بالذات تابعة له بخلافه على الذات فالذات  
 أصل فلو اعتبر الحال كان التبع بطلان الأصل وعلى هذا فينقطع  
 حق المالك عن العين إلى القيمة بالطرح والشيء إذا أصبحها القابض  
 لأن الصبغة قائمة بذاتها من كل وجه والعين لا كذا وجه إذا لم يتبق  
 صالحة لما كانت صالحة له قبله وتبدل الاسم دليل تبدل المسمى و  
 قال الشافعي صاحب لأصل الحق لأن الصبغة قائمة بالمصنوع  
 لأنها لا تقوم بنفسها تابعة له والجواب أن ما ذكره يرجع إلى الحال  
 لأن البقاء حال والرجحان بحسب الوجود الحق والرجحان بغيره المقتضى  
 كقولهم في تملك الأخ أن الأخ يشبه الولد من وجه وهو المحرم وإن  
 العلم بوجوده كوضع الزكاة وعلى الخليفة وقبول الشهادة ووجوب  
 التقصير من الجانبين فكان هذا أولى وبالعوم أي عموم العلة  
 كقولهم أن الطعم الحق بالعلية لأنه يعم القليل والكثير والتعليل بالقلد  
 يختص بالكثير وما يكفى في حقها ولو قلده لا وصفاً ترجيحهم الطعم  
 على القدر والجنس بوجده الوصف إذا جنس شرطه عند عدم فإن العلة  
 إذا كانت ذات وصف كانت أقرب إلى الضبط قلده لأن كل شيء  
 يصلح قياساً فصار كترجيح تبيين آخر وقد بطلان ولأن الوصف

شبهة



فرع النفس والنفس العام والخاص سواء بل عندهم الخاص يقتضيه  
 على العام فكيف ترجع العام في العلة ولان ثبوت الحكم بالوصف  
 فرع بالنفس والنفس الموجب لا يرجع على المطلب في البيان واذا ثبت دفع  
 العلة بالذكريات من وجوه كانت غايته اى غاية الدفع ان يلجى للعلة الى  
 الانتقال وهو اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات العلة الاولى  
 كمن علق بوصف ممنوع فقال في الصبي المودوع اذا استهلك الوديعه  
 لم يضمن لانه مسلط على الاستهلاك فلما انكره الخصم احتاج الى التحيات  
 كونه مسلطا او ينتقل من حكم الحكم آخر بالعلة الاولى كقولنا ان الكتابة  
 عقد يحتمل الفسخ بالاقله فلا يمنع الصرف الكفاة كالاجارة فان قال  
 عند لا يمنع هذا العقد لكن المانع نقصان تمكن فيه به لان عقد ممتنع  
 بالكتابة قلنا هذا العقد لا يوجب نقصانا مانعا من الصرف لانه لو تمكن  
 النقصان لما احتمل الفسخ او ينتقل الى حكم آخر وعلة اخرى كما لو  
 علق بعد تسليم الضمان هذا العقد لا يمنع الصرف بهذه رقبه مملوكة فحوز  
 مرفها اليها وهذا الحكم الذي ينتقل اليه بالعلة الاولى وينتقل من علة اخرى  
 لاثبات الحكم الاول لا لاثبات العلة الاولى وهذه الوجه صحيحه الا الرابع اما  
 الاول فلانه رام اثبات الحكم بما ذكر من العلة ولا يقدر على اثباته بتلك  
 العلة الا باثبات تلك العلة فيكون لما اثباتها حتى يقدر على اثبات الحكم  
 واما الثاني فلانه كماله العلة حيث علق عليها امكنه اثبات حكم آخر بتلك  
 العلة واما الثالث فلانه المناهض لاثبات الحكم الذي نعى ان خصمه يثبته

على الرابع  
 ٢٢

فيه فاذا ظهر

فيه فاذا ظهر الخصم فيه الموافقة واحتاج الى اثبات حكم آخر جاز لان بيته  
 بعلة اخرى وهذه لا يجرى عن ضرب غفلة حيث لم يعرف الحكم موضع الخلاف  
 وابتداء تعليل واما الرابع فلان النظر شرع لبيان الحق فاذا لم يكن متنا هيا  
 لم يقع به الا بانه كما اذا الزعم القضي لم يقبل منه الاحتراز بوصف زائد  
 فلان لا يقبل التعليل المبني على ومحاكمة التعليل جواب عن من يجوز  
 الرابع مستدلا بقصة التعليل مع من مرد العين فان انتقل الى دليل  
 آخر لاثبات ذلك الحكم بعينه بانها ليست من هذا القبيل لان حجة الاولى  
 كانت لافقة لانه عارضة باطل اذا العين ما كان يجبي ويميت حقيقة الآ  
 انه التعليل انتقل فعلا للاشتباه على العامة الى حجة لا يكاد يقع فيها  
 الاشياء وصح ان الله ياتي بالشمس من المشرق من مجلة ما يثبت  
 بالحق التي سبق ذكرها من الكتاب في السنة والجماع شيئا من الاحكام  
 المشروعة وما يتعلق به الاحكام المشروعة وهي الاسباب والعلة  
 والشروط وانما يصح التعليل للقبيل بعد معرفة هذه الجدة اما الاحكام  
 فاربعة حقوق الله تعالى خالصه وحقوق العباد خالصه وما هما اجتماعا  
 فيه وصح ان الله تعالى غلب القذف شتم على حق العبد لانه شرع لحياته  
 عرضه ولذا شرط الدعوى وعلى حق الله تعالى لانه زاجر والزواج شرع  
 صونا للعالم عن الفساد ولذا يثبوت في الامام وغلب لانه لا يقطع  
 بالعفو وما اجتماع فيه وصح العبد غالب القضاة فيه حكمه تعالى لان  
 حرا العفل في الاصل والضرب الا فاعا الحق وغلب حق العبد بحرا



الزيت والعفو والاعتناء بالمال وحقوق الله تعالى وهو ما يتعلق  
 به النفع للعالم فلا يختص بأحد نسب إليه تعظيماً ثمانية أنواع عباداً  
 خالصة كالإيمان وفروعه وهي إى العبادات أنواع أصول وهي التصديق  
 في الإيمان وأصله لأنه لا يقبل القوط والصلوة في فروعه وأصلها  
 كونها عماد الدين ولو أوحى وهي الإقرار فيه لأنه في الأصل دليل فالحق  
 به والزكوة والصوم ونحوها في فروعه لأن الصلوة لاظهار شكر نعم البدن  
 والزكوة لنعم المال والمال وفداء النفس فكانت فروعهما ثم الصوم لأنه وسيلة  
 إليها فيه ثم الحنفى ثم الحج لأنه وسيلة إلى الصوم لأنه لما جهر الأهل والأوطان  
 قدر على قدر نفسه بالصوم ثم الجهاد لأنه فرض كفاية وما تقدم فرض عين  
 وزوائد وهي النوافل والسنن والآداب لا شرعت مكملات للقرائين  
 زيادة عليها وعقوبات كاملة أي لا يشوبها معنى آخر كالحدود كحد الزنا  
 والسرقة وشرع الجرح شرعت لصيانة الأنساب والأموال والعقول  
 وعقوبات قاصرة كحرمان الميراث بالقتل كونه عقوبة لأنه عنم وكونها  
 قاصرة لأنه لا يتصل ببدنه الم وحقوق دائمة بين العباد والعبودية  
 كالكفارات فيها معنى للعبادة لأنها تؤدي بالصوم والتحرير والإطعام  
 ومعنى العقوبة لأنها لم تجب مستدرة بل اجبرية للفعل وعبادة فيها معنى  
 المؤنة المؤنة الثقيلة كصدقة الفطر فيها معنى للعبادة لتسميتها صدقة والمؤنة  
 لوجوبها عليه بسبب داس غير مؤنة فيها معنى للعبادة كالعشر  
 مؤنة باعتبار تعلقه بالأرض فيه معنى للعبادة باعتبار أن مصرفه

الفقر

٧٦  
 الفقراء ومؤنة فيها معنى للعقوبة كالحراج مؤنة باعتبار تعلقه  
 بها فيه معنى للعقوبة لما فيه من الدلالة على الزلزلة عمارة الدنيا  
 وأعراضها عن الجهاد وحق قائم بنفسه وجب لله ببلامة مؤنة  
 أن يكون له سبب يجب باعتباره على العبد وقيل ثبت لله بحكم الوهية  
 لا يتعلق بهذه المكلف كحق الغنائم والمعادن فإن الجهاد حق  
 فكان المضايقة خالص حق كذلك وجب أربع أخماس للغنائم  
 ستة عشر لهم لأن العبد لا يتحى بعلم ما ولاء شيئاً فلم يكن له الحق  
 لزنا إذا وء طاعة بل حق استبقاء لنفسه وأجره من حقوق  
 العباد كبذل المستلفات والمقصوبات وغيرها كالدية والنفك  
 والطلاق وهي أكثر من أن يحصى وهذه الحقوق سواء كانت  
 حق الله أو حق العباد تنقسم إلى أصل وخلف فالإيمان أصل  
 التصديق والاقرار كما هو مذهب الفقهاء لأن الإقرار ركن لمحق به  
 ثم صار الإقرار أصلاً مستبداً خلفاً عن التصديق في أحكام الدنيا  
 حتى يحكم بإيمان من أكره على الإسلام وإن عدم منه التصديق ثم صار  
 أداء أحد البوين إلى إيمان في حق الصغير خلفاً عن أداء البوين فيجعل  
 مسلماً ثم صار تبعية أهل الدار خلفاً عن تبعية البوين في أشاح  
 الإسلام للصغير إذا دخل داراً ولم يكن معه أحد بوين وكذلك  
 الطهارة بالماء أصل والتميم خلف عنه أي عن الوضوء ثم هذا الخلف  
 عندنا مطلق بمعنى أن الحداث يرتفع بالتميم إلى غاية وجود الماء

أهل الدار







او القود يحل الدابة على الذهاب كرها فيضاف فعلها الى المكر  
فكان سببا في معنى العلة وهو القسم الثاني من السبب واليمين بانته  
او بالطلاق او بالعاقبة كقوله انت طالق او حرة ان دخلت  
الدار ويسمى سببا للكفارة والطلاق والعاقبة مجازا لان  
ادنى درجة السبب ان يكون طيقا واليمين شرعت للزوال  
فقد الحث والحث شرط الكفارة فلو كانت اليمين سببا للكفارة  
كان سببا لضد موجبها اصل التعليق للمنع وتوقع الجراء  
فاستحال ان يكون سببا لما عنهم كنه لما احتمل ان يؤول اليه  
سمى سببا مجازا كقوله تع انك ميت وان شافني جعل سببا لمع  
حتى ابطال تعليقها بالملك لانه لا بد للعلم من المحل ولا محل قبل الموت  
الملك وعندنا يجوز لانه ليس بطلاق ولا سبب له وانما هو تصرف  
يمين فيعتبر للمحال كون المتصرف من اهله وقد وجد كنهه لهذا  
المجاز شبهة الحقيقة اي حقيقة العلة خلافا لفرق حتى يبطل التجيز  
التعليق فيما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها  
تثنا قبل ان تدخل الدار فزوجة غير قد دخل بها وطلقها ثم تزوجت  
الاول فدخلت الدار لا يقع شيء لان قد رما وحده من شبهة لا يبي  
اللة محله لان تعليق الطلاق له شبهة بالايجاب وبيان ان اليمين  
تعقد للزوال لا بد من كون الزمضمونا ليضير ولجبا لرعاية فاذا  
حلف بالطلاق كان ابره هو الاصل وهو مضمون بالطلاق كالمضمون

يلزم رده ويكفي مضمونا بالقيمة فتثبت شبهة وجوب القيمة  
فكذلك هي ثابتة شبهة وجوب الطلاق واذا كان كذلك لم يبق  
الشبهة الا في محله كالحقيقة اي حقيقة السبب لا يستغنى عن المحل  
واذا فاق المحل بتجيز الثلاث بطل وعند يقع المعلق لان هذا  
السبب ليس له شبهة الحقيقة لان السبب وشبهته يحتاج الى محل  
والتعليق بالشرط حال بين المعلق ومحله فاجب قطع السببية  
واذا لم يبق له جهة السببية لا يحتاج الى المحل واحتمال ضروره  
سببا لا يوجب شرط المحل في الحال بل يكفي احتمال حدوث المحل  
وهو قائم لاحتمال عود ما بعد زواج آخر وهو في الحال يمين و  
محله اذمة الخالف بخلاف تعليق الطلاق بالملك في المطلقة  
تثنا حيث يصح وان علم المحل كان ذلك الشرط وهو النكاح  
الذي تعليق الطلاق في حكم العلق لان ملك الطلاق انما يستفاد  
بالنكاح فكان النكاح بمنزلة علة العلة للطلاق فكذلك شبهة العلة  
وتعليق الحكم بحقيقة العلة لا يصح كالموقال ان اعتققت فانت حرة  
كان باطلا فالتعليق بشبهة العلة يبطل شبهة الايجاب اعتبارا  
لشبهة بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق لان شبهة لا تقاوم  
الحقيقة فصارت التعليق بشرط هو في حكم العلق معارضا لهذا  
الشبهة السابقة عليه اي على الشرط وهي شبهة وتوقع الجراء وشبهة  
السببية للمعلم قبل تحقق الشرط والايجاب المضاسب للمحال



لان المانع من اعتاده سببا لتعليق ولم يوجب في الحكم  
 الخفاف فيعتقد سببا الا ان حكمه يتأخر الى الوقت المضاف اليه  
 للاضافة كما ان اضافة ايجاب نكاح الصوم على المسافر الى عدة  
 من ايام آخر لا يخرج منه الشرع السببية وهو اقام العطل  
 لما بين في قسم العلة وسبب له شبهة العلة كما ذكرنا في اليمين  
 بالطلاق والعاقبة فليعلم ان السببية حقيقة ومجازي وفي  
 معنى العلة والسبب لذلك شبهة العلة هو المجازي واما العلة  
 وهي لغة الغير وشرعية ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء خرج  
 علة العلة والسبب والشرط والعلامة وهي سبعة اقسام  
 علة لهما وحكما ومعنى وهو الحقيقة في البيع كالبيع المطلق  
 للملك فهو علة لهما لانه موضوع لهذا الموجب وهذا الموجب  
 يضاف اليه لا بواسطة ومعنى لانه مؤثر فيه وهو شروع لاجل  
 هذا الموجب وحكما لانه يثبت به الحكم عند وجوده ولا يتأخر  
 وعلة اسما لاحكاما ولا معنى كالايجاب المعلق بالشرط كما في  
 من تعليق الطلاق والاعتاق بالشرط واليمين قبل الحنث  
 فانها علة لهما لان الحكم يضاف اليها فيقال كفاية اليمين  
 ويكفي الحكم لم يثبت به في الحال فلم تكن علة حكما وهو غير مؤثر  
 في ذلك الحكم قبل الشرط بل هو مانع من ثبوته لما في حكمه علة معنى  
 وعلة لهما ومعنى لاحكاما كالبيع بشرط الحياة فان البيع علة

للملك لهما

١٩  
 للملك لهما لانه موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في ثبوت الملك لكن  
 الحكم وهو ثبوت الملك متراخي فلا يكون علة حكما والبيع الموقوف  
 فانه علة اسما ومعنى للملك لهما المتراخي الملك لهاتين اجازة  
 المالك الى ايجاب المضاف الى وقت كالطلاق المضاف الى وقت  
 فانه علة اسما لكونه موضوعا لحكم ومعنى لتأثيره فيه لاحكاما المتأخر  
 الى الزمان المضاف اليه ونصاب الزكاة قبل مضي الحول فانه علة للوجوب  
 اسما لانه موضوع له ومعنى لكونه مؤثرا في حكمه اذ الغنى يوجب للمواسة  
 لاحكاما لان الزكاة لا تجب الا بعد الحول وعقد الاجارة فهو علة للمنفعة  
 اسما لانه يضاف اليه ومعنى لانه مؤثر فيه وللرخصة تعجيل الاجرة لاحكاما  
 لان المنفعة معدومة ولذا لم يثبت للملك في الاجرة وعلة في خيرة الحساب  
 لها شبهة بالاسباب كسواء القريب فانه لما كان علة للملك في الملك القريب  
 علة العتق فيكون الحكم مضافا الى الاول بواسطة فمن حيث انه لم يوجد  
 الا بواسطة العلة كان سببا ومرضا للموت فانه علة للرجوع عن القربات  
 فيما هو حق الوارث حتى يبطل تبرعه بما زاد على الثلث اذ امانت ولكنه  
 يشبه الاسباب من حيث ان الحكم يثبت به اذ انقل بالموت  
 لان العلة الحاضرة مرض ميت لا نفس المراض فمن جهة ان الحكم  
 متراخي الى امر آخر وهو اتصال الموت اشبه الاسباب كذلك  
 التركة عند ابي حنيفة علة بواسطة الشهادة لان الموجب للحكم  
 بالرجوع شهادة الشهود والشهادة لا تكون موجبة بدون التركة



فكان الحكم مضافا الى الزكية من هذا الوجه في حيث ان الزكية  
صفة للشهادة بقي الحكم مضافا الى الشهادة فالحق في الزكيتين وجه  
ضمن وعندها لا ضمان لانه لا تعدى ولا تعدى لانهم اشترى عليهم  
خير او كذا ما هو علة العلة كالرعي فانه علة للقتل بالوسائط  
فانه يوجب تحرك السهم ومضيه في الهواء وهو علة الوصول  
الى المحل وذات علة نفوذه فيه وذات علة موته وهذه الوسائط  
من وجوب الرعي فانيف لقتل اليه وصار الرعي قاتلا كذا تراخي  
عنه شبه الاسباب ووصف له شبه العلة كاحد وصفي العلة فانه  
الحكم اذا تعلق بوصفين مؤثرين لا يتم نصفا العلة الا بها كالقتل  
واحد منها شبه العلة وتأثير كل واحد منها في الحكم حتى اذا تقدم احدها  
لم يكن سببا لانه ليس بطريق موضوع له وليس بعلة لكن شبهة العلة  
ولذا قلنا الجسريا بغير ادب بحرم النية وكذا القدر لان ليرة النية  
شبهة الفصل فيثبت شبهة العلة وعلة معنى وحكما لانهما كافر  
وصفي العلة فان كل حكم تعلق بعلة ذات وصفين مؤثرين فان  
اخذها وجودا علة حكما لاضافة الحكم اليه لانه ترجح على الاول وجود  
الحكم عندك وشارك في الوجوب ومعنى لانه يؤثر فيه لانهما لان الركن  
يتم بهما فلا يسمى بذلك كالقراءة والملك والعقود فان الملك اذا تفرغ  
اضيف اليه حتى يعبر المشتري معتقدا ومعه تأخرت القراءة بان ورث  
اشان عبدا ثم ادعى احدهما انه ابنه غرم لشريكه واضيف العقود

الى القرابة وعلة هما وحكما لا معنى كالسفر والنوم للترخص  
والحد فان السفر تعلق به الرخص في الشرع فكان علة حكما ونسبة  
الرخص اليه فصار علة هما لا معنى لان المعنى المؤثر في هذه الرخصة  
المشقة كلف السفر سببا فاقيم مقامها وكذا النوم سببا لسترها  
المفاصل فاقيم مقامها وحدتا وليس من صفة العلة الحقيقية  
الشريعة تقدمها على الحكم كما قال بعض لان العلة ما لم توجد بتأمرها  
لا يتصور ان تكون موجبة حكمها لان لعدم الاثر في شيء  
فيثبت الحكم عقبيها ضروري بل الواجب قترانها معا كما قال  
المحققون لانه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية معلولا  
كالاستطاعة مع الفعل فوجب ان يكف العلة الشرعية كذلك  
لان الاصل اتفاق الشرع والعقل وقد يقيم الشيء مقام غيره  
بطريقتين احدهما السبب الداعي وانما الدليل مقام المدعو  
والمدلول والفروق ان السبب لا يخلو عن افشاء او تأخير بخلاف  
الدليل وذلك ما لدفع الضرورة والفرغ الوقوف على ماهو الحقيقة  
كما في الاستبراء اذا المؤثر في ايجاب مثل الرحم بما به الغير وذلك باطن  
فيقام السبب لظاهر الدال عليه وهو متحد ملك الوطى بملك البين  
مقامه وجوب الاستبراء او غيره كاللقاء الختانين مقام خروج  
المخ في وجوب الفعل والاحتياط كتحريم الدواعي فان المعتكف  
والحرم حرم عليها الجماع ثم اقيم المسد والقبلة والنظر هو مقادير الالهية



او لدفع الحرج عن الناس فيما يتحقق فيه حاجتهم كما في السرفا اقيم  
 مقام الشقة والظلمة الخ لا عن الجماع اقيم مقام الحاجة الى الطلوع  
 في الاقدام على الطلوع والثالث الشرط وهو لغة العلامة ونوعا  
 ما يتعلق به الوجود دون الوجود اي النبوة اي يتوقف عليه وجود  
 الشيء ويوجد عنده ولا يثبت به وهو اي يطلق عليه اسم الشرط  
 حتمه شرط محض وهو ما يتوقف وجوده على وجوده كدخول  
 الدار للطلاقة المعلقة في قوله انت طالق ان دخلت الدار امتنع  
 التعلق حكما بالتعلق حتى يوجد الشرط وهو الدخول وعند دخول  
 الشرط يوجد التعلق ويثبت به حكمه وهو الطلاق وعلى هذه العبادات  
 والمعاملات فانها تعلقت بسبب جعلها الشرع سببا للوجود ثم يتوقف  
 ذلك على شرط العلم وشرط هو في حكم المعلق وهو كل شرط لم يعارضه  
 فانه يصح ان يكلف عليه يضاف الحكم اليه لان شرطها به لما يتعلق  
 به من الوجود فيخلقها كشق الزق فان علة التلف سببا للذهن  
 لكن الزق كان مانعا من عملها صورة فبالشق باس شرط التلف  
 فيضمن لان هذا الشرط لم يعارضه علة لان سببا طبيعيا للذهن  
 فلا يصلح لاضافة الحكم اليه وحفر البئر في الطريق فانه شرط الوقوع  
 بانزلة المسكة عن الخوض والمنع سبب محض والعللة ثقله كذا لا في  
 كانت مانعة للشغل عن العمل فانزلة المسكة مباشرة لشرط التلف  
 والسبب لم يصلح علة لاضافة الحكم لانه مباح وكذا العلة وهو الثقل

ككونه طبيعيا

ككونه طبيعيا فيجعل الشرط خلفا عنها لانه موصوف بالتعلق فيضمن  
 الحاقه ولكن لا يصير سببا ليكن ويحرم المرات وشرط الحكم الاسباب وهو  
 ما يقتضيه عليه فعله فاعلم ان غير ان يكون ذلك الفعل مضافا الى ذلك  
 الشرط فيمكن الشرط مقدما عليه كما اذا حل قيد عبدة ابق لم يضمن لان  
 مانع الابق القيد فلهذا لا مانع فكان شرطا الا انه يعلق الابق  
 الذي هو علة التلف فيمنع الاسباب والسبب ما يتقدم العلة لانه لا يضمن  
 فيكف سابقا والشرط المحض ما يتأخر عن صورة العلة وان تقدم على  
 انعقاد العلة فلهذا سبب المحض لا الذي في معنى العلة لان الابقا غير  
 حادث بالشرط وهو المحل بل باختيار صاحبها فانقطع نية عن  
 الشرط من كل وجه فكان بمنزلة السبب المحض فكان التلف مضافا الى العلة  
 المقترنة بالشرط وشرطهما لا حكما لاول الشرطين في حكم تعلقها  
 لان حكم الشرط ان يضاف الوجود اليه وذا مضاف آخرهما فلم يكن  
 الاول شرطا لاسمها كافتقار الحكم اليه في الجملة كقوله ان دخلت هذه  
 الدار وهذه الدار فانت طالق فان دخولها لا في شرطها لا حكما  
 لان الحكم غير مضاف اليه وجوبه ولا وجوده عند فلو اباها ثم دخلت  
 احدها ثم تكلمها ثم دخلت الثانية تطلق خلافا للرفر لان الملك شرط  
 عند وجود الشرط لصحة وجود الجراء لا لصحة وجود الشرط  
 ولم يوجد ههنا جازا فينتقل الى الملك فلم يجز ان يجعل الملك شرط العين الشرط  
 لان عينه لا ينتقل الى الملك ولم يجز شرطه لبقاء العين كما قبل الشرط الاول

الحكم



ونشوط هو كالعلمة الخاصة كالأحصان في الزنا لأن حكم الشرطان جميع  
 انعقاد العلم إلى أن يوجد الشرط وهذا لا يكون في الزنا بحال لأن  
 الزنا إذا وجد لم يتوقف حكمه على احصان يثبت بعد ذلك لا احصان  
 إذا ثبت كان معناه الحكم الزنا فاما أن يوجد الزنا بصورة فيقف  
 انعقاده علم على وجود الاحصان فثبت أنه علامة لا شرط وإنما  
 يعرف الشرط بصيغة أي باللفظ الدال عليه مباح في الشرط أو  
 دلالة كقول المرأة التي أتزوج طالق ثلثا فانه بمعنى الشرط دلالة  
 لوقوع الوصفة في الكثرة فان التزوج دخل على امرأة غير معينة فكأن  
 بكثرة الوصفة في الكثرة معتبر فصار كأنه قال المنزوة طالق فيتعلق  
 الطلاق بالتزوج ولو وقع الوصفة في المعينة بان قال هذه المرأة  
 التي أتزوجها طالق لما صلح دلالة لأن هذا الوصف لم يخرج  
 الشرط في إتياعا في الحال فيلغوا أنه صادف الأجنبية ونفس  
 الشرط يجمع الوجهين أي إذا أتت بصيغة الشرط يتوقف وجود  
 الطلاق على وجود الشرط في المعينة وغيرها والرابع العلامة  
 وهو لغة الأمانة وشراعا ما يعرف بالوجود أي وجود الحكم من غير أن  
 يتعلق به وجوب ولا وجود كالأحصان لا ينعين شهوده إذا  
 رجعوا بحال سواء رجع شهود الزنا أولا ورجعوا قبل انقضاء  
 أو بعد أو قبل إحصاء ما قضى به أو بعد أو بيمينين أو بيمين  
 لما ذكرناه لم يثبت به وجوب عقوبة ولا وجودها فيه

٨٢  
 الاهلية أي اهلية الخطأ العقل معتبر لا ثبوت الاهلية إذا لفظ  
 لا ينعين به وهو خطاب من لا ينعين قبيح وأنه خلق متفانا كما من  
 صغير يخرج بعقل ما يحرمه الكبر وقالت الشريعة لأهلية للعقل  
 أصلا أي لا مدخل له في معرفة حسن الخصال وقبحها ولا يلجأ  
 شيء وحده دون السمع وإذا جاء السمع فله العبرة دون العقل  
 وهو قول أصحابنا في حق بطلان إيمان البصير لعدم ورود الشرع  
 وعدم اعتبار عقله كإيمان صبي غير عاقل حجته وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا  
 في العذاب قبل البصيرة فاستغنى عن الكفر وقالت المعتزلة أنه علم موجب  
 لما استحسنه محرمه لما استقبله على القطع فوق العقل الشرعية فلم يثبتوا  
 بدليل الشرع ما لا يدركه العقول وصلوا الخطأ متوجها بنفس العقل  
 وقالوا لا مدخل لعقل في الوقف عن الطلب وتركه لا يملك أي إذا عقل  
 صغير كان أو كبر يجب عليه الحق والاستدلال الموجود منطاط التكليف  
 والبصير العاقل مكلف بالإيمان عندهم ولم تبلغ الدعوة إذا لم يقتض  
 إيمانا ولا كرا كان من أهل النار وعندهم لو وجد موجب للإيمان وهو العقل  
 وحجته قوته ابراهيم حين قلل لآبائه إلى أن ركن وقومك في ضلال مبين وكان  
 قبل الحق ولو لم يكن العقل حجج لكانوا معذورين ولما كان في ضلال  
 مبين ونحن نقول في الذي لم تبلغ الدعوة أنه غير مكلف بحمد العقل  
 وإذا لم يقتض إيمانا ولا كرا كان معذورا لأن العقل وإن كان  
 آلة للمعرفة لا يقع به الكفاية بحال لأن العلم الحاصل به لا بد وأن يكون



بعد ترتيب مقدمة ما صححه وحصوله اذ ذلك بطريق القبول فلا  
 يكون مجرده كافيا وهذا ظاهر لانه بعد ما ثبت انه آله فالآلة لا تجعل  
 بالتفصيل فلا بد من توفيق التي وانما لم يعد اذا لم يجد عدة يمكن  
 فيها من الاستدلال على معرفة الله بان بلغ على شاق جيل وما  
 من ساعته واما اذا اعان الله بالحقرة وامهله لدرك العوالم  
 لم يكن معذورا وان لم تبلغ الدعوة لان الامهال في ادراك  
 عدة القائل بمنزلة الدعوة في حق نبيه لقب وعنده لا شعرة ان  
 غفل عن الاعتقاد حتى هلكا واعتقد الشرك ولم تبلغ الدعوة  
 كان معذورا ولا يصح ايمان الصبي العاقل عند ما تقدم  
 عند ما يقع لان مناط التكليف اذ في ما يطلق عليه العقل وحده  
 الاذ هان في البصيرة اول شهوره وان لم يكن مكلفا حتى اذا اعتلت  
 الملائكة ولم تصف الايمان بعد ما استوصفت وفي زوج مسلم بين ابوين  
 مسلمين لم تجعل مريضة ولم تن من زوجها ولو بلغت كذلك بابت  
 من زوجها فعمل انها غير مكلفة اذ لو كانت بابت كما اذا بلغت كذلك  
 والاهلية نوعان اهلية وجوب وهو الصلاحية بحكم الوجوب فمن كان  
 اهلا بحكم الوجوب بوجوب اداء او قضا كان اهلا للوجوب عليه والاهلية  
 وهو بناء على قيام الذمة لان محل الوجوب الذمة ولذا يضاف اليها  
 يقال وجبة ذمة والادنى يولد وله ذمة مصلحة للوجوب  
 ولذا لو انقلب الطفل على الانسان فالتف يضمن اجماعا والذمة العهد

المراعاة  
 بآية

فالمراد بحمل الوجوب الذمة نفس لها ذمة وهو لا يخرج عن الوجوب  
 غير مقصود بنفسه بل المقصود حكمه وهو الاداء فجاز ان يبطل  
 الوجوب لعدم حكمه كما ينتفي الوجوب لعدم محله مع قيام سبب كسب الخ  
 ولما جاز ان يبطل الوجوب لعدم حكمه جاز تنقضا بانقسام الاحكام  
 فما كان من حقوق العباد من العزم كضمان الاتلاف والعون كمنع البيع  
 والصلوة التي لها شبه بالمؤمن كنفقة الامارة ونفقة الزوجات لومة اي  
 الصبي لوجود سبب وثبوت حكمه وهو وجوب الداء لان المال مقصود  
 هنا فاداء وليه كاداه وما كان عقوبة او حراما كالقصاص دافع للقوة  
 وهو مان الميراث راجع للمحرمان لم يجب عليه لانه لا يصح حكمه وهو المطالبة  
 بالعقوبة او حرام الفعل وصق الله تعالى تحجب عليه مع حق القول  
 بحكمه كالعشر والخراج فانها في الاصل من المؤمن ومعنى العبادة  
 واليعقبة فيها غير مقصود والمقصود منها المال واداء التي  
 كاداه فيمكن من اهل وجوبه وبطل القول بحكمه لا يجب كالعباد  
 الخالصة المتعلقة بالبدن كالصلوة والصوم او بالمال كالزكاة  
 او بها كالحج لان المقصود في حق الله هو الاداء وذلك فعل يحصل  
 عن اختيار على سبيل التعظيم والصغرى فيه والمودى بالنائب  
 لا غير صالح للطاعة لانها نيابة جبر لا اختيار لشوئها عليه شرعا والقوة  
 كالحدود والقصاص لانعدام حكمه وهو المؤخذة بالفعل واهلية  
 اداء وهي نوعان قاصرة تبتني على القدرة القاصرة عن العقل القاصرة

شبهة  
 الألوكة



والبدن الناقص كالمصبي العاقل والمعتوه الباطع فانه بمنزلة  
 الصبي العاقل من حيث ان له اصل العقل وليس له صفة اكمال ويتبع  
 عليها صفة الاداء اي لو وقع الاداء يكون صحيحا ولا يجب وكاملة  
 تبني على القدرة الكاملة العقل الكامل والبدن الكامل وذلك  
 يكون للبائع العاقل ويتبنى عليها وجوب الاداء وتوجه الخطاب  
 لان في الزام الاداء قبل اكماله جابيا وهو منتف بالنعق والاحكام  
 منتف في هذا اي في باب اهلية الاداء على امره اهلية الوجوب فحق  
 ان يقع ان كان حسنا لا يحتمل غير اي ان يكون قبيحا غير مشروع بوجه  
 كالاتيان وجب لقول بصحة من المصبي بل الزوم اذ لما ثبت اهلية  
 ادائه ووجده بحقيقة لان الشيء اذا وجد بحقيقة لا ينفي  
 الا بغير الشرع وذلك في الايمان بالهل كونه حسنا لا يحتمل غيره  
 ولا عهده الا لزوم ادائه وذلك موضوع عنه وان كان قبيحا لا يحتمل  
 غيره كالكفر المأذون كونه حقة ان حرة حقة لا يجعل عفوا لان جهلا بغيره  
 لا يجعل عفوا كيف به حكم ابوح ومحمد بعد ردة لان كل واحد  
 من حقيقة الودة والبولوك بعد لا يحكم بصحةها في احكام الدنيا  
 لانها تتحقق ضررا وما هو بين العربي اي بين ان يكون حسنا وان لا  
 يكون يعني يحتمل ان يكون مشرعا وعلة بعض الاداء والحالات والبعض  
 كالصلوة ونحوها من الصوم والجميع الاداء من باعتبار الاهلية العامة  
 من غير علة فلا يلزمه الاتمام بالشروع والقضاء بالافساد لان في صحة

حقيقة الايمان  
 لا خلاف في

الاداء بل الزوم نفع محض لا يعتاد اداؤه وما كان من غير حق اذ لم  
 فان كان نفعاً محضاً كقبول الهبة يبيع مباشرة له لا محض منتفعة فثبت  
 في حقه بناء على الاهلية العامة وفي الفارة المحض الذي لا يشترط نفع  
 في العاجل كالطلاق والوصية يبطل اصلا لان الصبي منة التزم وانه تم  
 ارحم الراحمين فلم يشترط في حقه الفارة فبطلت مباشرة ولم يملكه على  
 غيره سوى الترضي للقاضي وفي الدائر بينهما بين النفع والضرر كالبيع وال  
 تحريم من الاجارة والصلح وغيرها فانها تملك على ذوالالكفاءة هو ضرر  
 وصول البدل وهو نفع يملكه برأى الوقت لا بنفع لاحتمال الضرر لانه  
 اهل بحمل مباشرة الولي فكان اهلا لبيع الامانة والمناخ وهو احتمال  
 الضرر اندفع برأى الولي قال الشافعي بوجوب كل منتفعة يمكن تحصيلها له مباشرة  
 وليه لا تعتبر عبارته في كالا سلام والبيع فانه يعبر بها بالسلام احد  
 ابويه وينفذ عليه بيع الولي ولا يمكن تحصيله له بمباشرة وليه يعتبر  
 عبارته فيه كالوصية واخبار احد الابوين واصلا ان كان مولى عليه  
 لا يبيع وليا لان كونه مولى عليه ستم العجز وكونه وليا اية القدرة  
 فلا يتحققان قلنا لا مافاة لاننا نتج جعلنا وليا تصرفه لم نجعله  
 فيه مولى عليه وبالعكس والامور المعترضة على الاهلية فتمتنع  
 الاحكام المتعلقة بها نوعان سماوي وهو الذي يكون من قبل صاحب  
 الشرع من غير ان يكف للعبد فيه منع وهو الصغر وعذرها لا  
 الادنى قد يخلو عنه كادم وهو في اول احواله كالجنون لانه عديم العقل

مسألة في الامور المعترضة على الاهلية  
 في الامور المعترضة على الاهلية



كأنه اذا عقل فقد اصاب ضرباً من اهلية الاداء وهو الاهلية القاصرة  
لكن الصبي عذر مع ذلك فقط به ما يحتمل سقوطه عن البالغ كالصلوة  
والزكوة والصوم والحج والحدود والكفارات فلا يسقط عنه فريضة  
الايمان حتى اذا اداءه كان فرضاً لا نفلاً واذا بلغ ولم بعد الشهادة  
لا يجعل مرئياً ولو كان نفلاً لما كان كذلك وموضع عنه الزام الاداء  
لانه ليس باهل له وجملته الا ان القول الكلي في امره ان يوضع عنه العهدة  
لما تراه من سبب لم يعمه فصل سبباً للصبي عن كل عهدة تحتمل الصبي  
ويصح منه الصبي ولا من غيره مالا عهدة فيه الا ضرر كقبول الهبة والتم  
عن الميراث بالفضل اي قتل عهدة عندنا لان الوان جازا الفضل فظهر  
لا يصح سبباً للبراءة لعدم وصفه بالحرمة بخلاف الكفر والرق فانها ينافيان  
لحتمقان الارث لان الميراث من باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم  
والرق ينافي ملكية المال والجنون وهو آفة معاوية باعثة للان  
على افعال تنافي مقتضى العقل مطلقاً من غير ضعف في عامة اطرافه  
تقطعه كل عباداً اذا لا قدرة عليها بدون العقل كذا اذا لم يجد  
الحق بالنوم عند علمائنا الثلاثة ملحقاً فالانه اذا لم يمتد لم يوجب  
حرجاً في ايجاب القضاء بعد زوال النوم وحد الامتداد يختلف  
 باختلاف لعبادته في الصلوة ان يزيد على يوم ويلة باعتبار  
الاوتى عند محمد ليسرنا فيدخل في هذا التكرار والساعات فيها  
اقامة للوقت مقام الصلوة تيسيراً ويظهر الخلاف فيما اذا جاز قبل

الزوال ثم افاق في الغد بعد دخول الظهر في الصوم يستغفر  
الشكر ولم يعتبر التكرار لان ذلك لا يثبت الا بحول فيزداد التكرار  
على الاصل في الزكوة يستغفر الحول لانها تدخل في هذا التكرار  
بدخول السنة الثانية وابويوسف اقام اكثر الحول مقام الكلتيسير  
وتخفيفاً والفتة بعد البلوغ وهو آفة توجب خلاصة العقل فيصير  
صاحبه مختلطاً يشبه بعض كلام العقلاء وبعض المجانين وكذا  
سائر اموره وهو كالصبي مع العقل في كل الاكام حتى لا يمنع صوته  
القول والفعل فيصح السلام وقوله ويضمن لو اختلف مال الغير  
وتوقف اجارته ويبيع على اجارة الوقي كذا يمنع العهدة اي  
الزام شئ فيه مضرة كالعباد فلا يطالب في الوكالة بنقد التزويج  
المبيع ولا يرد عليه بالهيب ولا يصح طلاق امرأته ولعقاة عبده  
باذن الولي وبغير ذنه واقاضان ما يستهلك من الاموال فيلحق به  
لان المنقضية عهدة تحتمل القفوة النزاع وضمان المتلف لا يحتمل لانه  
حق العبد والفقهاء شرعوا المصلحة من الحق المعصوم وكونه  
اي المصلحة من حيث مقتضى الادب او مقتضى الانصاف عهدة الحق لانها  
ثابتة بحاجة العبد اليه وبالصبا والفتة لا يبرأ حاجة اليه  
وهذا جواب سواد ويوضع عن المصنوع الخطأ حتى لا يجب عليه  
عبادة ولا عقوبة كالصبي لان نقصان العقل اثره سقوط  
الخطأ عنه وقال بعض لا يمنع وجوب العباد او يولي عليه لان نسب الولاية

مسألة  
عنه

شبهة

الألوكة



من باب النظر ونقطة النظر لانه دليل العجز ولا على غيره لانه عاجز  
عن التعرف بنفسه فلا يشترط قدرة التعرف على غيره والسيان وهو  
بدليله التصور وهو لا يمنع بطلان الوجوب في حق الله تعالى لانه لا يعلم  
والذمة كغير النسيان اذا كان غالباً مع من حقوق صاحب الشرع  
بحيث يلزمه ولا يخلو عنه في الاغلب كما في الصوم فانه غالب فيه  
لميل النفس طبعاً الى الاكل والشرب والتسليم في الذبيحة فان دفع  
الحيوان يوجب عروفاً وحباً لتفوق الطبع منه فيكثر الفقه في التسمية  
في تلك الحال وسلام التسمية بان سلم في العقلة الاولى لانها محل السلام  
وليس للصلاة هيبة مذكورة انها الاولى فيكون عفو الله ان النسيان في حجة  
صاحب الحق بلا اختيار العبد فيصير سبباً للعفو عنه ولا يحسن  
عذراً في حقوق العباد فلولا تلف مال انسان ناسياً من لانها  
محترمة بمجاهتهم وبالنسيان لا يفوت حجة حقهم ومجاهتهم والنوم  
وهو عجز عن استعمال القدرة بغير عارضة مع قيام عقله لا يفتقد  
على استعمال الادراك الحسية ليدرك ولا على استعمال نور العقل ليدرك  
المعقولات ولا على افعال الاختيارية كالقيام فواجب تأخير الخطاب  
للاذلة العجز عن فهم مضمون الخطاب ولم يمنع الوجوب لاحتمال الاداء  
لان النوم لا يعتد غالباً فلم يكن في وجوب القضاء حرج ليريد من نام  
عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها وينال الاختيار اصلاً لانه  
انما يفتقد بالتمييز ولا يميز مع النوم حتى بطلت عباراته في الهلاك والعناء

والسلام والردة

والسلام والردة والبيع والشراء ولم يتعلق بقراءة وكلام وقراءة  
في الصلوة حكم حتى اذا قرأ في صلوة وهو نائم في حال قيام لم تنفع قراءة  
واذا انكم فيها لم تنفذ ولا يكون قهرته حدثاً ولا يفيد الصلوة في التصحيح  
لان جهلها حدثاً لجهلها في موضع المشاكاة وبسقط ذلك بالنوم والاعمال  
وهو ضرب من ضعف القوى ولا يزيل الحجر بخلاف الجنون فانه  
يزيله ولذا لم تعصم منه الانبياء والمرضى وقواعن الجنون وهو كالنوم  
حتى بطلت عباراته بل هو شذوذه لان النوم فترة اصلية وهذا عارض  
ينافي القوة اصلاً ولذا ينتبه النائم اذا نهى ولا كذلك المغمى عليه فكان  
حذراً بكل حال مضطرباً كان او قائماً او ركعاً او ساجداً والنوم ليس  
بشذوذ في بعض الاحوال لانه بذاته لا يوجب استخفاف المعامل الا اذا  
غلب فقد يجهل الامتداد فيسقط به الاداء دفعا للحرج واذا بطل  
الاداء بطل الوجوب كما في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار  
الصلوة عند محله باعتبار الساعات عند محله كما مر وامتداد في النوم  
نادراً وكذلك الركعة فلا يعتبر لبناء الاحكام على ما عموماً وغلب لا ما  
شذوذاً والرق وهو عجز عن حقيقة فرب عبد قد ركب من حرج  
حتى لكنه عاجز عما يقدر عليه من الاحكام شرعاً كالشهادة والولاية  
شرعاً جزاء في الاصل لان الكفار لما استنكفوا ان يكونوا عبيد  
تجاوزهم بحملهم عبيد عبيد لكن في حال البقاء صار من الامور  
للكنية ان تابنا بحكم الشرع حكمنا من غير ان يراعى فيه معنى الجنون

شبهة

الألوكة



حتى يفي العبد رقيقاً وأن لم يوطئه اسلم ويكون ولد الأمة المسلمة  
 رقيقاً وأن لم يوطئه من ما يستحق به الجزاء به أي بسبب الرق يغير الميراث عنه  
 منقولاً في التبتدائي لا يمتدحان وهو وصف لا يتجزئ لا يمتدحان  
 ان يكون بعضه قوياً متصفاً بالمالكية وأهلية الشهادة والولاية وبعضه  
 ضعيفاً زائلاً للمالكية والولاية وأهلية الشهادة كالعتق الذي هو  
 ضرر لأن العتق قوة حكيمية يغير الشخص به أهلاً للمالكية والشهادة  
 والولاية وشبوت مثل هذه القوة لا يتصور في البعض الشائع  
 دون البعض وكذا الاعتاق عندها لا انفعال العتق فلا  
 يتصور بدونه وانفعاله وهو العتق غير تجزئ بالاجماع فلا يتجزئ  
 الفعل وهو الاعتاق لئلا يلزم الاشر بدونه فالمؤثر والمؤثر بدونه  
 الاثر او تجزئ العتق لأنه اذا عتق البعض فاما ان يثبت العتق  
 اولاً فان ثبت فاما ان يثبت كلاً او على وفق الاعتاق فان ثبت  
 كلاً يلزم الاشر بدونه المؤثر لأن الاعتاق لم يثبت الا في البعض  
 فشبوت العتق في البعض الاخر يكون بلا اعتاق وان ثبت  
 على وفق لزوم تجزئ العتق وان لم يثبت اصلاً يلزم وجود المؤثر  
 بدون الاثر لأن الاثر عتاق لما كان متجزئاً كان كل جزء منه علته  
 مؤثرة في انبثاق حكمه وقد وجد الاعتاق في البعض ولم يمتنع  
 منه شيء فوجد المؤثر بلا اثر وقالوا لا يثبت به اية الاعتاق  
 ازالة ملك تجزئ هو حق فانهم كما اتفقوا على عدم تجزئ العتق

والرق

والرق اتفقوا على ان الملك هو المعنى المطلق للتصرف للمالك  
 للغير عنه قابل للتجزئ شتوا وزوا لا يمتدحان للاعتاق  
 في المحل كالباع لان شتوا تصرف في الملك باعتباره ملكه الذي  
 هو حقه وهو ملك للمالية لا لمقاطعة الرق او اثبات  
 العتق حتى يتجزئ ما قلتم لان الرق حق الشرع لانه جزء واجب  
 له تبع وكذا العتق الذي هو قوة لا يغير موكول اليه بل الله  
 يثبت في المحل فلو كان الاعتاق اسقاط الرق او اثبات  
 العتق قصد الكان متصرفاً في حق الغير قصد الرق يتأثر  
 ملكية المال حتى لا يملك العبد من المال شيئاً وان ملكه الموكول  
 لقيام المملوكة ما لا اى من حيث انه مال فلا يمكن ان يكون  
 مالاً من حيث المالية لان المالكية تعني على القدرة والمملوكة  
 على ضد ما قلنا يجمعها شخص من جهة حتى لا يملك العبد في  
 المكاتب التسري وأن اذن لها ان لا يملك ان الاعتاق لا  
 من احكام الملك كالاقتاق ولا يصح منها جهة الاسلام لعدم  
 اصل القدرة وهي البدنية لان ذاته ملك المولى وملك  
 الذات يستلزم ملك الصفات فكانت منافعة المولى والعبادة  
 لا تتأدى بملك الغير الا ما يستثنى عليه كالصلوة والصوم  
 فان القدرة التي يحصل بها ليست للمولى بالاجماع ولا  
 يتأني ملكية غير المال لانه غير مملوك من ذلك الوجه فلا منافاة

٢٧

الرق

الألوكة



كالنكاح فإنه يملك له لأنه من خواص الأدمية وتوقف على أنه  
المولى لكونه لم يشرع الأب المال في إيجابه بدون إذنه إضراره والدم  
والحيوة حتى لا يملك المولى إلا لأنه فيه تقوية حيوته ويصح إقراره بالقبض  
لأنه إقرار بالدية وبنائها كمال المال في أهلية الكرامات الموضوعة للبشر في  
الدنيا لأن كمال المال ينشئ عن العز والشرف والبرق ينشئ عن الذل  
والهوان كالذمة فإن الإنسان بها يصير أهلا للإيجاب والاستيحاء  
والولاية فإنها تفاد القواعد على الغير كما كان كرامة والمولى فإن استقررت  
للمرء وتوطئ طرف قضاء الشهوة بلا استلزام إن كرامة فانتقصت  
بالبرق حتى لا يحتمل ذمة الدين بنفسها فاضت إليها ماليتها الرقبة حتى  
إذا انصرف المادون ووجبت الديون فذمة ببيع برقبته وكذا  
ضم إليها كسبه ولم يحصل اهلا لملك المال بل اهلا للتصرف في المال  
واستحقاق اليد عليه ولا ينكح سوى امرأتين وأنه إلى الرق  
لا يؤثر في عصمة الدم تنقيصا أو إعدا ما سواه كانت العصمة مؤنة  
أو مقومة لأن العصمة المؤنة تثبت بالإيمان والمقومة ببداهة أي بالأحرار  
بدل الإيمان حتى لو أسلم كافر في دار الحرب تثبت له العصمة المؤنة لا المقومة  
حتى لو قتل فأنل بآئمه ولاديه ولا قصاص والعبدية أي في كل واحد  
من الامرين كالمرء أتم الإيمان فظاهر وأما في الأحرار بالبداهة  
بأنهم يابو جوارهم بان أسلموا والفرع عقد الذمة والرق مما يوجب  
ذلك اختار قين تبع للمولى وأما يؤثر في قيمته حتى إذا قتل العبد خطا وقيمة

مثل الذمة

مثل الذمة وأكثر ينقص عن الدية عشرة دراهم ولهذا يكون للمولى العبد  
كالخمر في العصمة يقتل الخمر بالعبد قصاصا إذا القصاص بعينه المساو  
فيها وعندنا في لا تمكن من المالمية وصح أمان العبد من المادون  
بليها دلالة بالاذن يصير شريكا مع الغزاة فيما هو كالحاصل للمراد  
وهو الغنيم حيث استحق رضا فاذا آمن ثبت الأمان في حقه لأنه  
اسقط حقه في الغنيم ثم يتعدى إلى غيره كشهادته بهلال رمضان  
فكان أمانا خارجا عن إقام الولاية وصح إقراره بالحدود  
والقصاص لما مر أنه لا ينافي ما لكية غير المال والسرقة المستهكة  
حتى وجب القطع ولم يجب ضمان المال والقائمة أي بركة مال قائم  
بعينه في يده فيرد على المروق منه وفي المحجور اختلاف فعندنا  
خيفة أنه يصح إقراره مطلقا ويقطع ويرد المال لأن إقراره بالقطع  
قد صح فيصح بالمالة جلا استحالة قطعه في مال المملوك لولاه وعند  
الجبوس فيصح في الملال المال لأنه أقر بشيئين بالقطع وصح على نفسه  
فيصح وبالمال وصح على سيده فلا يصح في حق القطع أيضا وجل  
لاختلاف فيما إذا كذب المولى وقال للمال مالي أما إذا صدق فيقطع  
ويرد المال باختلاف المرض وصحيفة غير طوعية في يده الإنسان  
يجب عنها بالذات آفة في الفعل وأنه لا ينافي أهلية وجوب الحكم وأهلية  
العبارة لأنه لا دخل في الذمة والعقل والنطق ولكنه لما كان سبب  
الموت وأنه عجزنا الصلح كان المرض من أسباب العجز فشرعت العباد

وضع أمانة العبد المأفونة  
بالجهاه لأنه بالافقه يعبر  
شرايا مع التزاد



عليه بقدر الكثرة حتى يصلي المريض قاعدا ان لم يقدر على القيام  
 ومستلقيا ان لم يقدر على القعود وما كان الموت علة الخلاف  
 اي خلاف الورثة والعزيمة في المال كان المرض من اسباب تعلق  
 حق الوارث والعزيمة باله فيكون من اسباب الحجر بقدر ما  
 يتعلق به مائة الحق انما حق العزيمة في المال واما الورثة ففي الثلثين واما  
 يشترط في الحجر اذا انفصل المرض بالموت حال كون الحجر مستندا الى اول المرض لان  
 علة مرض ميت قبل هذا الوصف لا يشترط لعدم تمام الوصفه وعند الانفصال  
 صار موصوفا بالامامة من اوله لان الموت يتحقق لصنف الفروع وتزاد الآلام على  
 جزء من المرض مضمون حتى لا يورث المرض فيما لا يتعلق حتى يزعم ووارث كالشاح  
 مخرج المثل لانه من المخرج الاصلية وحتمه يغفل ما يغفل من حاجة الاصلية فيصح  
 في الحال ان حين الصدور كغيره فيجعل الفسخ كالفدية والحياة لاهلية الحكم والبقاء  
 لم يقتض ان اخرج اليه بانفصال المرض بالموت وما لا يعمل اتفق جعل كالمعلق بالموت  
 كالاتفاق اذا وقع على احد من الميراث ان اعتق المولى بعد ان ماله المستغرق بالدين  
 او وارت ان اعتق بعد اقبضته بريد على ثلث ماله جعل كالمعلق بالموت في حكم الميراث  
 حتى تمان بدله سائر الحكم بخلاف الاتفاق الراهن حيث ينفذ هذا جواب سؤال  
 وهو ان حق المرتفع تعلق بالمرحون كما تعلق حق العزم والوارث بالمال ثم حق  
 المرتفع لا يمنع اعتناق الراهن لبقاء ملكه فكان الواجب ان يمنع حقهما ايضا لبقاء  
 ملكه ولما لم يمنع لان حق المرتفع في ملكه اليد دون ملك الرقبة والاتفاق  
 ببقاء ملك الرقبة فصدوا اذال ملك اليد ضمن فلا ياليه ولا يفسد وهو قد ينقص

٢٩  
 ربح امرأة سليمة عن دواء وصغير والنفس وهو الدم الخارج  
 غيب الولد بها لا يعدها ناهية الوجوب ولا اهلية  
 الاداء لاهلها لا يخلان بالذمة والعقل والتميز وقدره البك  
 لكن الطهارة للصلوة شرط وفي فوت الشط فوات الاداء فلا  
 يتحقق اذا واهما معهما العقد الشط وبفوت الاداء وبفوت الوجوب  
 لان المقصود من الوجوب الاداء والقضاء ولا سبيل الى  
 الاداء لما ذكر ولا القضاء لاشتماله على المخرج لنصاعها  
 في مدتها وقد جعلت جارية دخل وهوان الطهارة عنهما كاشط  
 لصحة الصلوة شرط لصحة الصوم فملا سقط الصوم ايضا  
 والجواب عما جعلت الطهارة عنهما شرط لصحة الصوم نقا  
 وهو قوله عم لما ينشأ من الصوم والصلوة ايام اقرها بخلاف  
 القياس بدليل صحة من الجنب والمحدث فلم يتعد الى القضاء  
 مع انه لا حرج في قضاءه لان صوم عشرة ايام في احد عشر شهرا  
 يسير بخلاف الصلاة لان اداء خمسين صلوة في عشرين يوما  
 مع احتياجها الى اداء الوقتية عشر حقا والموت وهو عجز  
 ليس فيه جهة القدرة بوجه وانه ينشأ في احكام الدنيا ما فيه  
 تكليف لا يعتمد القدرة والموت ينشأ فيها حتى بطلت الزكاة  
 عن الميت بحيث لا يجبه له اوها من التركة وكذا سائر القرب  
 لان الغرض منها الاداء عن اختيار ليحصل الاستبراء وقد فات بالموت

شبهة

استبراء



وانما يبقى عليه المأثم لانه من احوال الافة والميت فيها كالا حياء  
 وما شرع عليه من الاحكام لحاجة غيره فان كان حقا متعلقا بالعين  
 كما في المهرن والمشاجر والمغصوب يبقى ببقاؤها اي بقاء تلك  
 العين لان فعل العبد في العين غير مقصود لان المقصود في حق  
 العباد هو المال والفعل مع لتعلق حوائجهم بالاموال فيحق  
 العبد في العين بعد موت من كانت في يد حصول المقصود  
 وان كان ديناً لم يبق له من الذمة حتى يضم اليه مال او يترك له  
 الذم وهو ذمة الكفيل لان ضعف الذمة بالموت خوف ضعفها  
 بالرقبة فلما لم يحتمل ذمة العبد الدين بدون انضمام ماله  
 الرقبة او الكفيل فذمة الميت اولى ولهذا اى وكونها  
 لا يحتمل الدين بنفسها قال ابو جعفر ان اكفالة بالدين عن  
 الميت المفلس لا تنفع لان الذمة لما خرجت بحيث لا يحتمل الدين  
 بنفسها صار كانه ساقطة في احكام الدنيا لقولهم لا يحل  
 العبد المحجور بيع بدين فانه اذا اكفل عنه رجل صح لان ذمة  
 في حقه كاملة لكونه حيا مكلفا وانما ضعفت حق الموتى فاحياها  
 الى المؤكد وهو المال والرقبة لضعفها في حق الموتى وما شرع  
 عليه من كفنة المحارم بطل بالموت لما عرف ان ضعف الذمة  
 به فوق ضعفها بالرق والرق يمنع وجوب الصلوة الا ان يؤمى  
 فيصح من الثلث لان الشرع جوز قصره فيه نظرا له وان كان المشرع

لا تنفع

حقالة اي شرع لاجل ما يبقى له ما تنقص به حاجة لانها تنشا عن  
 العجز الذي هو دليل النقصان ولا يخفى فوق الموت ولذلك  
 قدم جهازه لان حاجة الى اللبس مقدمة في حال الحياة على الدين  
 فكذلك بعد المات ثم ديون لان الدين من حوائجهم ايضا اذ هو حائل  
 بينه وبين ربه ثم وصايا من ثلث اي ثلث الباقي بعدهم لان الشرع  
 نظره وقطع حق الوارث عن الثلث بحاجة الى تدارك ما قصر  
 ثم وجبت المواريت بطريق الخلافه نظرا له لان ماله اذا انتقل  
 الى من يتصل به ويختلفه كان نظره تصرفا في من يتصل به نبا اي  
 قرابة او سببا اي بالزوجية او دينا بالنسب وسببه بان يوضع  
 في بيت المال لتفقه به حوائج المسلمين ولهذا لما قرآن ملكه يبقى بعد  
 موته بحاجة بقيت اكتابة بعد موت الموتى لوجود الحاجة وهو  
 اخراج ثواب فك الرقبة وبعد موت المكاتب عظم وفاء بحاجة الى  
 تحصيل الحرية حتى يكون ما بقي عنه ميراثا الورثة ويعتق اولاده المودون  
 حال كتابته ويعتق في اخراج احيائه وقتلا يغسل المرأة زوجها  
 بعد الموت في عذتها لبقاء ملك الزوج في العدة فان النكاح في حكم  
 القيام للحاجة مالم تنقضي العدة بخلاف ما اذا ماتت المرأة حيث  
 لا يغسلها زوجها لانها مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكة بالموت  
 لانها شرعت لتفقاء حاجة المالك ولا يقدر على قضاء حوائجهم من  
 المملوك بعد الموت فلا يبقى بعد الموت الا يرى انه لا عدة عليه ولو بقي



خرج المكلد وحيها وقال انما في بيع يفسلها كما تفسل وما لا يفسل  
 بحاجة كالعقاص لان شرع عقوبة لدر كالتار وتشتي الدور بعد الفناء  
 الحيوة وعند ذلك ما يجب له ما يفسل لقضاء حوائج ولا حاجة له في  
 در كالتار فلم يجب لقصاصه وقد وقعت الجناية على اولياءه زوج  
 لا ستاعهم بحيوة فادبنا العقاص للورثة ابتداء والسبب ان عقد  
 للميت لان المتلف حيوة فيصح عفو المزوج باعتبار انعقاد السبب  
 ويصح عفو الوارث قبل موته باعتبار ثبوته لم ابتداء اذ لو كان  
 بطريق الخلافة تم الميت لما صح حال حيوة وقال ابو جعفر ان القصاص  
 غير موروث لما قلنا ان الغرض در كالتار وذلك يرجع الى الورثة  
 لا الى الميت فكان القصاص محرم من ابتداء لان يكون موروثا و  
 اذا انقلب ما لا ينفو بعضا لاولياء او بالصلح صار الحال موروثا  
 يعمى ثبت للمقتول ولا ثم ينتقل الى الورثة بطريق الخلافة حتى يقض  
 ديونهم وينفذ وصاياهم لان موجب لقتل القصاص والاصل  
 ان يجب للميت لانه مقابل لتقوية حيوة الاله لا يفسل بحاجة بعد  
 الفناء حيوة فاشتتاه للورثة ابتداء لهذا المانع والدية خلف  
 عن القصاص لانه صلح لدفع حجة الميت فاشتتاه له لعدم المانع  
 ووجب للقصاص للزوجين لان الزوجة تعلق لدر كالتار لانه بناء  
 على المحبة والمجته بها فوقها بالعزاة كما في الدية اى نظير ارض احد الزوجين  
 من ديتا لآخر لان الزوجة كما تعلق سبب الخلافة في الحال تعلق سبب لدر كالتار

ولحكم الاحياء

وله حكم الاحياء في احكام الآخرة وعلى اربعة ما يجب له على الغير الحقوق  
 المالية والمطام وما يجب للغير عليه منها وما يلحقه من ثواب وما يلحقه  
 من عقاب لان القبر للميت بمنزلة الرحم لما من حيث انه يوضع الماء في الرحم  
 ليصير لعاقبة اهلا للاحكام وكذا الميت وضع في القبر للاحكام والآخرة  
 ومكتب عطف على سمائه وهو ما كان للاختيار العبد فيمخل  
 وهو انواع الاول الجهل وهو نقص العلم وهو غفاه الامر وهو انواع  
 جهل باطل لا يفسل عذر رافى الآخرة كجهل الكافر فانه مكافاة و جهل بعد  
 وضوح الدلائل على وحدانيته والحجج على ارسال الرسل و جهل  
 صاحب الهوى في صفاته تعالى كجهل المعرة بالصفاته فانهم انكروا تلك الادلة  
 كما دلت على الوحدانية دلت عليها وفي احكام الآخرة كجهل بالميزان  
 والحرط لان الدلائل ناطقة بها و جهل الباغ وهو الذي خرج  
 عن طاعة الامام الحق على من انه على الحق والامام على الباطل تاول فلهذا  
 لانه يخالف للدليل الواضح في كون الامام العدل على الحق كالخفاء فلهذا  
 الراشدين حتى يضمن مال لعدا له اذا اتلفوا ونفسه اذا لم يكن له  
 منعه لانه يمكن الزام بالدليل والخبر على النص فاما اذا كان منعه فقد  
 خلا الجرح عن الغاية فلا بد من العمل بتاويله العبد فقلنا بان يجب  
 الصياع كما لا يؤخذ اهل الحرب بعد الاسلام وهذه الاقسام دوى جهل الكافر  
 و جهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى ببيع امته الاولاد  
 افعيه به داود الاصفهاني في تاريخه بحديث جابر قال كنا نبيع امته الاولاد

الاول المل

شبكة  
 الألوكة



على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند جمهورهم لا يجوز للأب أن يرث المشورة  
كقولهم لا يرثه اعتقها ولدها إمامة ولدت من سيدها هي  
معتقة غير برية ونحوه من استباحة مروق التسمية عهدا بالقبول  
على الناس فإنه مخالف لقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم الله عليه  
وأشبهه الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح بأن لا يكف عن الفالكين  
أو السنة كن متى الظاهر على غير وضوح متى العصر وعند أن  
الظهر جائز فالعصر فاسد لأنه جمل على خلاف لإجماع لأن أدا  
الظهر غير الوضوء لا يجوز بالإجماع فلا يصح عذرا وإن قطع الظهر  
ثم متى المغرب على أن العصر جائز جاز المغرب لأنه جمل في موضع  
الاجتهاد فإن من العلماء لا يقول بوجوب الترتيب فيصلي عذرا  
أو في غير موضع الاجتهاد كمن في موضع الشبهة وأنه يصلي عذرا  
وشبهة كما لم يجز إذا افطر على أن أنها أي الجماعة فطرته فإنه  
جمل في موضع الاجتهاد لأن عند الأوراع الجماعة تقطع فقط  
الكفارة لهذا الشبهة ولكن رتبة تجارية والله تعالى أنهما حمل له  
لم يلزم الحد لأنه جمل في موضع الاختيار لأن الحال تشبه على الولد  
باعتبار اتصال الأمل بينهما والثالث في دار الحرب من مسلم  
لم يهاجر وأنه يكف عذرا في الشرائع حتى لا يلزم لأن الخطاب  
النازل في غير الجمل به عذرا لأنه غير مقصود وإنما جاز قبل خفاء  
الدليل في نفسه فاما إذا انتشر الخطاب في دار الإسلام فقد تم التبليغ

جاء  
من قبل

فن جمل من بعد

فن جمل من بعد فن قبل نصه لأن قبل خفاء الدليل فلا يعذر ويحرم  
جمل الشفع بأن لا يعلم ببيع دار له شفعة فيها فإنه يكون عذرا  
ويثبت لوجه الشفعة إذا علم بالبيع لأن دليل العلم في حق صاحب  
الدار ينفي بيعها وفي الزام طلب الموانة وما فيه الزام يتوقف  
على علم من يلزمه وكذا جمل لامة المشكوكه بالاعتقاد والخيال  
أو خيار العتق فيحصل عذرا لخفاء الدليل في حقها لأن الحق قد ينفي  
بالاعتقاد ولأن اشتغالها بخدمة المولى شاغل لها عن تعلم الأحكام الشرع  
وكذا جمل الكبر بالبلوغ بالكا والوحي يحصل عذرا عنه يكف بها الخيار  
وان سكت قبله وكذا جمل الوكيل والمأذون بالأفلا أي بالوكالة والاذن  
وضد أي بالعرف والحج فيكف عذرا لأن فيه مبررا لزام فلا يثبت  
بدون العلم أثناء الافلا فأن كان وكيل بشيء بعينه لا يتمكن  
من شرائه لنفسه ولا يتصرف مع من لا يقبل شهادته والمأذون  
تعلق الديون برقبته وكسبه في الحال وأما ضد فلأن التعريف  
يقع على الوكيل ويكون العين مضمونا عليه وكذلك الجكيل العين  
مضمونا عليه بسبب ولاية عنه والشكر وهو سرور يغلب على العقل  
مباشرة سببه فيمنعه عن العمل بموجب عقله غير أن يزيله  
وهو أن كان من مباح كشرب الدواء كما لا ينج إذا سكره وشرب الكمر  
بأن أكره على شرب الخمر بالقتل فشرها فسكرها والفسطيان  
شرب منها ما يرد به العطش فسكره فهو كما لا يخفى فيمنع صحة الطلاق

بالأطلاق بقاء



والعناق وسائر التقرقات لان هذا ليست مما يتلحق به في الامل  
والكلام فيما اذا باشر به غير متل فصار السكر الحاصل بها من اقسام  
المرض وان كان من مخطور كالسكر من كل شراب محرم وما يحل بشرط  
ان لا يسكر منه فانه مما يتلحق به فيصير كاللحم فلا ينافي الخطاب بالانحاش  
كقولهم لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فهذا الخطاب ان كان حال  
السكر فلم يكن منافيا للخطاب وان كان حال الصحة فكذلك اذ لو  
كان منافيا لكان قبيحا اذا سكرتم وخرجتم عن اهلية الخطاب فلا  
تصلوا فيصير كقولكم للعاقلة اذا جننت فلا تفعل كذا ولذا تكرر  
احكام الشرع كلها وتصح عباراته كلها في الطلاق والعناق والبيع  
والشر والاقاري كالصاحي لا الردة اي اذا تكلم بكلمة الكفر لم يحكم  
بكفر ولم تبين امراته لستم انا وقال ابو يوسف تبين كالصاحي  
وجه الاستحالة ان الردة تبين على القصد والاعتقاد والسكر  
غير معتقد بدليل انه لا يذكر بعد الصحو والاقوار بالحد والحي  
تدفع احراز عن هذا القذف كحد الزنا وشرب الخمر والرقعة لان الرجوع  
عن الاقرار بذلك يصح وقد قارنه دليل وهو السكر اذا سكر لا ثبت  
على ما يقول والزل ولا هو لغة اللعب وشرع ان يراد بالشيء ما لم  
يوضع له ولا ما صلح له اللفظ استعارة كإرادة تعطيل الكلام  
عن إفادة الغرض المطلوب منه فان إرادة تعطيل اللفظ عن  
إرادة ما لم يوضع له ولا ما صلح له استعارة وخرج المجاز فانه

فانه وان اريد به

فانه وان اريد به ما لم يوضع له الا ان اللفظ صلح له استعارة وهو  
قصد الحد وهو ان يراد بالشيء ما وضع له او ما صلح له اللفظ استعارة  
فيكون حقيقة ويكون مجازا والزل لا يصلح حقيقة ولا مجازا وانه  
يتلخ اختيار الحكم والرضا به حيث لم يرد مفهوم اللفظ حتى يفيد  
اثبات الحكم ولا ينافي الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة لان الزل  
يتكلم بما هو لغير قصد ورضا فيثبت به ما يتعلق بحد المباشرة  
وان انعدم الرضا في حق الحكم فصار يفي الشرط في البيع ابدان  
الخيار بعدم الرضا ولا اختيار الحكم ولا يبعد ما في حق مباشرة  
السبب لان العقد يوجد باختياره ورضاه الا ان الزل في البيع  
يعتد والخيار لا يشرط اي الزل ان يكون مريضا وطا بالثبوت بان يذكر  
بالثبوت انهما لان في العقد ولا يثبت بدلالة الحال لانه لا يشرط ذكره  
في العقد بخلاف خيار الشرط فانه يشرط لانه لو شرط لم يحصل مقصودهما  
لان رضاهما ان يعتقدا لشيء كدبيعا وهوليس ببيع في الحقيقة و  
التجنية وهي العقد الذي يباشره الا ان لفظة تعزير ويعزير كالمذموم  
وهي اخضر الزل لانها لا تكون الا عن ضرورة ومصورتها البيع داري  
منك وليس ببيع حقيقة وانما التجنية ويشهد عليه ثم يبيع في الظاهر  
كالزلة في الاحكام لانتفاء الاهلية وجوب شيء من الاحكام فان تواضعا  
على الزل باصل البيع واتفقا على البناء بان تواضعا في الشرع على عقد  
في العلانية ولا يبيع بينهما اصلا في الواقع يفسد البيع اي يفسد قلدا

شبهة

الألوكة



غيره وجب الملك وان انفصل به القبض لما ذكرنا الهائل ارضها بشره  
لا يحكمه كالبيع أي كالتباعد بعد التبشر بالخيار كما لو لم يبدأ في أنه غير  
موجب للملك لأن كلامهما ينفرد بالنقض وان اتفقا على الاعراض فالبعض صحيح والآخر  
باطل بالاعراض عن المواضع لان حقيقة العقد يحتمل الفسخ فالمواضع التي  
هي دون وان اتفقا على انه لم يحضرها شيء او اختلفا في البناء والاعراض  
فالعقد صحيح عند البيع سواء للمالكين خلافا لهما في صحة الإيجاب على  
اذا سكتا واختلفا لان العقد المشرع لا يوجب حكمه في الظاهر  
والمانع من الإيجاب إنما هو الهزل وذلك غير متصل به نصا فكان هو  
اولى بالتحقيق للمواضع وهي اعتبار المواضع ما يمكن بناء على العادة  
الجارية بين الناس في تحقيق المواضع السابقة دفعا لخواجهم اذ هو  
مقتضى الى قصر يد الظلمة عن اموال الناس لا يرى انه اسبق الامر به  
فكان اعتبار اولى الا ان يوجد ما ينقضها بان يتفقا على الاعراض  
عنها والمجرب ان الآخر فاسخ وان كان ذلك أي الهزل في القدر بان  
اتفقا على الحب في العقد بالف درهم لكنهما تواضعا على البيع بالقيدين  
على ان احدهما هزل فان اتفقا على الاعراض عن المواضع كان التمسك بالقيدين  
بطلان الهزل وان اتفقا على انها لم يحضرها شيء واختلفا فالهزل بطل  
والتسمية صحيحة عند غداً في موضع يجب القان لما ذكرنا عند يجب  
العمل بظاهر العقد هو ناسخ للمواضع السابقة وعندها العمل بالمواضع  
واجب الا ان الذي هو له بطلانها سابقة والسبب من اسباب الترجيح

وان اتفقا

وان اتفقا على البناء على المواضع فالتمس القان عسلة لانها حادثة  
في العقد والعمل بالمواضع يحتمل شرطاً فاسداً فيفسد البيع فكان  
العمل بالاصل عند التقاض او في العمل بالوصف وان كان ذلك  
أي الهزل في الخبر بان تواضعا على الف دينار على ان يكتم  
التمس درهم او العكس فالبيع جائز على كل وجه مستحب بالاتفاق  
سواء اتفقا على البناء او الاعراض وانها لم يحضرها شيء او اختلفا  
والفرق لهما ان اعتبار المواضع في الخبر يستلزم خلو العقد  
عن التمسك لانه يحتاج لا يكون المذكور غنا وما هو غنى غير مذكور بخلافه  
في القدر فانه مذكور وان كان الهزل في الذي لا مال فيه كالطلاق  
والعتاق وصورته ان يتواضع مع امرأته او عبد بان يطلقها  
او يفتقه علانية فلا يكون واقعاً واليمين بان تواضع معها ان يطلق  
الطلاق او العتاق باحر او يحلف بانه بان يفعل كذا ويكون  
في ذلك هزل لا فذلك كله صحيح والهزل باطل بالحديث وهو ثلث  
جدهن جد وهزلته جد النكاح والطلاق واليمين والعتاق  
في بعض الروايات ولانه مختار للسبب دون حكمه وحكم هذه لا يحتمل  
الرد فيقع وان كان المال فيه تبعاً كالنكاح فان هزلاً بالاصل ما العقد  
لازم والهزل باطل لما ذكرنا فان هزلاً بالقدر فان اتفقا على الاعراض  
فالتمس القان فان اتفقا على البناء فالتمس الف لان ذكر احدهما لا يفيق  
على وجه الهزل شرط فاسد والنكاح لا يفسد بالشرط الفاسد

شبكة

الأمانة



وان اتفقا على ان لم يحضرها شيء او اختلفا فالنكاح جائز بالف  
لان المهر تابع في النكاح ولذا ينقضي به ولو اجبنا الفين  
كما في البيع لصار المقصود من صحة التسمية المهر فيصير البيع مقصودا  
رواه محمد وقيل بالفين لان التسمية في الصحة مثل ابتداء البيع  
وهو ما اذا تواضعا على البيع بالف وعقد على الفين واتفقا على  
ان لم يحضرها شيء او اختلفا فان ابا حنيفة جعل العمل الصحة لايجاب  
اولى منه بصحة المواضعة فكذلك هذا رواه ابو يوسف وهذا صحيح وان  
كان ذلك في الجنس بان تواضعا على الدنانير وعلى ان المهر حقيقة  
درهم فان اتفقا على الا عراضا لمهر ستميا وان اتفقا على البناء وجب  
مهر المثل بالاجماع لصحة بلا تسمية بخلاف البيع واتفقا على ان لم  
يحضرها شيء او اختلفا يجب مهر المثل على رواية محمد بناء على ما امران المهر  
تابع فلا يجعل مقصودا بالصحة وعلى رواية ابو يوسف يحكي للشيء وبطلت  
المواضعة وعندهما يجب مهر المثل وان كان المال فيه مقصودا كالخلع  
والعتق على مال والصلح عن دم العمد انما كان مقصودا لانه لا يجب  
فيه بدون الذكر فلا شرط فيه علم انه مقصود فان هنر لا باصل بان  
طلق امرأته على مال او خالها هازلا او عتق عبده على مال هازلا  
او صلح عن دم العمد هازلا وتواضعا على الهزل واتفقا على البناء  
فالطلاق والعتاق واقع والمال لازم عندها لان الهزل لا يؤثر في  
الخلع اصلا عندها لانه كناية الشرط والخلع لا يحتمله فلا يحتمل الهزل

ولا يختلف

ولا يختلف الحال عندهما بالبناء او بالاعراض او بالاختلاف او بالكلية  
وعند لا يقع الطلاق بل يتعلق باختياره لانه لما اعتبر خيار الزهر  
وفيما اذا خالعت على انها بالخيار لا يقع الا ان تشاء فيقع ويجوز المان  
فكذلك هذا وان اعراضا عن المواضعة بعد ما هنر لا باصل الخلع والبدل  
وقع الطلاق ووجب للمال اجماعا اتا عندهما فلان الهزل لا يمنع وقوع  
الطلاق ووجب للمال واتا عند فلان المواضعة قد بطلت باعراضها  
وان اختلفا فالقول المدعى لا اعراضا عند فلان جعل الهزل مؤثرا  
في اصل الطلاق في الخلع ولكنه عند الاختلاف جعل القول المدعى الاعراض جميع  
المور واما عندهما فالخلع جائز والاختلاف مفيد وان سكتا فهو  
جائز والمال لازم اجماعا اتا عندهما فليطلق الهزل واتا عند فلان  
الحد وان كان ذلك في القدر بان ستميا الفين وقد تواضعا على الف  
فان اتفقا على البناء فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كونهما جعلا  
المال لازما بطريق التسمية فلا يؤثر فيه الهزل ذا العبرة للمتضمن للالتصاف  
وعند يجب ان يتعلق الطلاق باختياره جميع الشيء لان الطلاق يتعلق  
بما علق به الزوج وقد علقه بالفين فيصير بها وان هنر لا باحد  
واذا تعلق بالكل والمرأة قبل بضعه جلا كونها كزانية في الالف فخلع  
الطلاق لقبولا للبعث واتا عندهما على الاعراض لازم الطلاق ووجب للمال كونهما  
وان اتفقا على ان لم يحضرها شيء وقع الطلاق ووجب للمال كونهما عند فحلله  
على الحد وجعل الحد اولى من المواضعة واما عند فلان الهزل لا يؤثر في الخلع على اصلها

لا يختلف

الألمة



وان كان ذلك في الجنس بان ذكر الدناير تلجئة وغرضها الدرام يجب المتي  
 عندها بكل حال سواء اتفقا على الماعراضا والبناء او انه لم يحضرها  
 شيء او اختلفا لما ذكرناه لا يؤثر في الخلع فيقع ويلزم المال تبعا وعند  
 ان اتفقا على الامر وجب المتي وان اتفقا على البناء توقف الطلاق وان  
 اتفقا على انه لم يحضرها شيء وجب المتي وقوع الطلاق وان اختلفا فالقول  
 لمذكي لا عرف وقد مر وجه كل وهذا يتأتى في العتق على مال والصالح عدم  
 وان كان الزني الاقرار بما يحتمل النسخ كالبيع والاجارة او بما لا يحتمل  
 كالطلاق والعتاق بان تواضعا على انها يتران في الملبا ببيع والاجارة  
 او بالطلاق والعتاق ولكن لا يكون كذلك في الابطال اي الاقرار لان صحة الاقرار  
 تبني على ثبوت الخبر والزل يدل على عدم ما عرف من تعريف الزل و  
 الاقرار لكونه مترددا بين العدة والكذب يحتمل ذلك فلا يعبر لمز ما والزل  
 بالرد كقوله والعياذ بالله للعصم الكفر وقائله كافر وان كان لا ينافي  
 لا بما هو له وهو اللوحي للعصم لعدم اعتقاده ذلك كغير الزل لكونه متخفا  
 بالدين فان الزل اجادة في نفس الزل لا في غيره والكافر اذا علم ما لا يحكم  
 بايمانه والتمت وهو حجة تعري لان فتبته على العمل بخلاف ما هو في الشرع  
 والعقل قيام العمل وان اصله مشروعا وهو السرف والتبذير لان اصل  
 البيع والاحسان مشروع الا ان السرف وهو المجاوزة عن الحد حرام كالل  
 في الطعام وذلك في الشئ لا يجب خللا في الاهلية لانه لا يكلف بحل العدة  
 ظاهر السلامة بدنه وباطنا لبقاء نوره عقله بكاله ولا يمنع شيئا من احكام الشرع

لبقاء اهليتها

لبقائها اهليتها ولا يوضع عنه الخطا لانه يعتمد الاهلية وهو باقية ومع ما له  
 عنه في اقل ما يبلغ اجماعا بالنسب وهو لا تؤثر في التفرقة اموالكم اي اموالهم  
 اضافها الى الاولياء لتصرفهم فيها وانه لا يوجب الحجر اصلا عند ابي حنيفة لانه حر  
 لانقصاء عقله فيعتبر بالرشد ان في سلب ولاية اهدار آدنته وهو  
 اشد ضررا من التبذير وكذا عند هانم لا يبطل الزل وفيما يبطل الحجر عليه  
 لانه مبذرة ما لا فيجبر عليه نظر الكالصية والتصرف وهو لغة قطع الماشقة وتبرع  
 الخروج الجديد وادناه ثلثة ايام وليا لها بغير لابل وشئ الاقدام لكونه عدم  
 يسمح المقيم يوما ولية والمسا فثلثة ايام وليا لها وانه لا ينافي الاهلية  
 والاحكام لبقاء القدرة الظاهرة والباطنة بكمالها كمنع الزني من سبب  
 التحفيف بنفسه مطلقا سواء كان موجبا للثقة او لا لكونه من اسباب الثقة فاعبر  
 نفس التفرقة للترخص واقم مقام الثقة بخلاف المروحيث لم يتعلق الثقة  
 بنفسه فانه مستوعب الى ما يفرض الصوم والى ما لا يفرضه كالتعلق الثقة  
 بالمرء الذي يوجب الثقة واذا كان التفرقة سببا للترخص فيؤثر في قدره و  
 الاربع وفي تأخير الصوم كمنه لما كان في الامور المختارة ولم يكن موجبا فورة  
 لازمة اي شقة لا يمكن دفعها لانه ليس بلازم بل امر اختياري واذا كان  
 السبب غير لازم كمنه الضرر الناشئ منه كذلك فيقل انه اذا اقع صايمما وهو  
 صاير او مقيم فاسر لا يباح له الفطر تنقرا الوجوب بالزروع وانما التفر  
 باختيار فلا يقطر ما تقرر وجوبه عليه بخلاف المريف اذا تكلف للصوم  
 ثم بدله ان يطر حل له ذلك لانه لا يوجب فورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فتؤثر في اباة الافطار

معه السفر

اذا امتنع بابه

شبكة  
 الألوية



ولو افطر في الصورتين مع انه لم يحل له كقيام السفر المباح لا افطار  
شبهة فلا يوجب الكفارة ولو افطر المقيم ثم سافر لا يقطع الكفارة  
لثبوتها عليه بالافطار بخلاف ما اذا مرض بعد الفطر فبابها حيث  
سقط لانه سماوى فاذا وجد في آخر النهار ينزل التحقاق الصوم وزوال  
الاستحسان لا يتحرى فيه زمان الا من اوله كالخمس والحكم السرى الرخص  
التي يتعلق به تثبت بنفسه خروج من عمره ان المهر بالسنة وهو ما روى انه عم  
ما خرج الى السفر رخص للمأفوق وقال عليه لوجا وزنا هذا الحق تقف  
وان لم يتم السفر بعد كى وكذا القيس ان لا تثبت الاحكام الا بعد عام السفر  
بالسنة ايام لان العلة تتم به والحكم لا يثبت قبل تمامها كترك بالسنة  
تحقيقا للرخصة في حق الجميع اذ لو توقف الرخص بها على تمام ثلثة ايام  
لتعطلت الرخصة في من مقصده التثت والخطا وهو وقوع النوى  
على خلاف ما اريد وهو عند رصالح يسقط به حق التمتع اذا حصل  
عجز جهاد وهو المعنى بقولنا ان المجتهد اذا اخطا لا يعاتب ويصير شبهة  
في العقوبة حتى لا ياتى الخاطئ ولا يؤخذ بجده ولا قصاص لانه جاز ان كان  
على تركه بالنقل المحرم فلا يجب على المعذور والاصل فيه قوله تعالى  
وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به ولم يجعل عذرا في حقوق العباد حتى يجب  
عليه ضمان العذر وان لانه ضمان ما لا اجراء فعل فيعتمد وجوب عصمة المحل  
ولذا لو اتلفا عينا لآخر يجب عليهما ضمانا واحدا ولو كانا في الفعل لوجب  
على كل ضمان كامل القصاص وجوب به الدية لانها بدل المحل لاجراء الفعل

وصح طلاقه بان اراد ان يستج مثلما جرى على لانه انت طالق وعند  
ان فاعلا لا انتفاء القصد مبطن فلا يتعلق الحكم به بل يتعلق بسبب  
ظاهر وهو اهلية القصد بالعقل والبلوغ نفي المخرج ويجوز ينقذه  
ببعضه اى اذا جرى البيع على لسانه خطأ بلا قصد اذا قصد عليه  
خصمه ويكون بيعه كبيع المكره لوجود الاختيار وضع لانه وضع البلوغ  
مقامه ولعدم الرضا منه فصدا كالمكره والاكره وهو حمل الغير على  
ام لا يريد مبتدئة لولا الحمل عليه بالوعيد على تركه وهو على ثلثة  
اما ان يعدم الرضا ويفسد الاختيار الاختيار هو القصد لا امر  
متعدد بين الوجود والعدم داخل في قدرة الفاعل بترجيح احد  
الجانبين على الآخر والصحيح منه ان يكون الفاعل في قصد متبذرا  
والقصد منه ما يكتف اختياره مبتدئا على اختياره وهو المحل وهو الاكره  
بالقتل ويقطع العضو ويعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو الذي لا يلجى  
لعدم الاضرار بالمبتدئة تمكنه من العجز على ما هدد كالاكره بالجلد ولا يعدم  
الرضا فلا يفسد الاختيار ضرورة وهو ان يغم بحبل به او انه او ما جرى مجراه  
والاكره بمجته اى باقسامه لا ينافى الخطا لانه المكره مبتدئا والاستلحاق  
الخطا والاهلية لان الخطا مشروط بها وانما كان مبتدئا لانه المكره عليه متردد  
بين فرضين اكره على اكل الميتة بالقتل فانه لا يحل له الاستماع كما هو جازم  
وحظره كالاكره على قتل مسلم بالقتل فانه يحرم عليه لان قتل المسلم لا يحل له فورا  
واباحة ما لاكره على الافطار في رمضان بالقتل فانه يباح له الفطر وقصة كالاكره

سبحه



على امر الكفر بالقتل فإنه يرضى له الاقدام عند الطائفة على الايمان والابتناء  
الاختيار اذا لو سقط الاختيار لبطل الاكراه الا يرى انه حمل على ان يختار  
اما لنفسه بالامتناع او الاقدام لصيانتها واذا لم ينافه فاذا عارضه  
اي الاختيار القصد اختيار صحيح وهو اختيار الكفر وجب ترجيح صحيح  
على القصد ان امكن لان القصد معدوم في مقابلة والآي وان لم يكن  
يتى منسوب الى الاختيار القصد ولذا يصير الكفر آلة للكفر فيما يحتمل ذلك  
وفيما لا يحتمل لا يصح نسبة الحكم الى الكفر فيجب منسوب الى الاختيار القصد  
وان انقضت نفقة الكفر الى هذين ففي الاقوال لا يصح ان يكون الحكم آلة للكفر  
لان الحكم ببل الكفر لا يصح فانتفى عنه فان كان القول لا يفسخ ولا يفتى  
على الرضا لم يبطل بالكفر كالأطلاق وكجوز العقاق والتمام لان ذلك لا يبطل  
بالزل وهو يناهز الاختيار والرضا بالحكم فلان لا يبطل بالابتناء اختيار  
الوفاء كان يحتمل الى الفسخ ويتوقف على الرضا كالبائع وكجوز الاجابة  
فانه يقع على المستر ايضا الا انه يفقد أي ينعقد فاسدا لان الاكراه لا يمنع  
انقضاء اصل النكاح لعدم رده عن اهله في محله وكثير يمنع نفاذه  
لعدم الرضا الذي هو شرط النفاذ حتى لو اجاره بعد زوال الاكراه  
صح ولا تنص الاقارير كلها سواء كانت بما لا يحتمل الفسخ او بما يحتمل  
لان صحته اي لا قارىر تعتمد قيام المحرعة وقد قامت دلالة عقد  
اي عدم قيامه والافعال قسما احدهما كالاقوال فلا يصح فيه آلة للكفر  
كالاكل والوطى فيقتصر الفعل على الكفر لان الاكل لا يقع غير لا يتصور وكذا

الوطى بالآلة غير وآلة ما يصلح ان يكون فيه آلة للكفر كآلة النكاح والآلة  
لان يحتمل ان يخالع الكفر فيضرب به نفسا او ما لا يقتل فيجب ان يقتصر  
على الكفر دون الكفر ان كان القتل عمدا لان الكفر لجأ والالجا يصلح الميآ آلة  
لان لاث مجبول على الحيوة فلا يهدر بالقتل فسد اختياره واذا فسد  
التحق بالآلة التي لا اختيار لها بمنزلة سيف في يد الكفر فينبى الفعل اليه  
وكذا الدية تجب على قلة الكفر والكفارة عليه ان كان خطأ بان اكراهه  
على رضى صيد فاصا انسانا والحرما انواع هذا بيان اثر الكفر في الحرما  
حرمة لا تنكح اي لا تقط ولا يدخلها رخصة كالزنا بالمرأة لا ولد الزنا  
بما كرهه قتل المسلم لان دليل الرخصة خوف التلف والكفر عليه اي المقصود  
قلبه في تحقيق الصية عند خوف التلف سواء فقط الكفر حتى  
تناول دم الكفر عليه للتعارف وحرمة تحتمل السقوط اصلا وكيفية  
والميسة ومع الخنزير فان الاكراه يوجب باحترها لان حرمة لم تثبت  
بالنص الا عند الاختيار والاصل ان يباح تناوله حاله المحضة  
مباح بالاكراه اذا كان ملجئا للوجود الفورية فيها ولا يخل هذا  
اذا تم الاكراه اما اذا قصر فلم يخل له لعدم الفورية وحرمة لا يحتمل  
السقوط لكنها يحتمل الرخصة كاجراء كلمة الكفر على النفس والقلب  
مطمئن بالايمان لان اجراءها حرام لا يحتمل السقوط لان التوحيد  
واجب الى الابد الا انه رخص فيه بالنكاح وحرمة يحتمل السقوط  
لكنها لم تقط بعد زوال الاكراه واحتملت الرخصة ايضا كتناوله

بالغير



وفاقی شریف و مختصر بیان شمس بدست

96

فان حرام و حرمة بحقل السقوط باذن صاحب التصرف و اذا اكر  
عليه اكرها كما ملا جائله لان حرمة النفس فوق حرمة المال فيجعل  
المال ذقبة للنفس ولهذا لا يكون الحرمة قائمة اذا صير في هذا الموضع  
حتى قتل صار شهيدا لانه يكون باذنه لا غرض الدين و اقامته حق الشرع

من الكتاب فكان تمام تصنيفه في ثلث عشر شهر صفر للثاني

من شهر ربيع الثاني عشر من ألف من يد المذنب

النجف المحتاج الى رتبة العفو

النجف حاد من حين الطرقة

غفر الله له ولوالديه

واحد لهما

والله

ولجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات من كتاب الرحمن  
للطيفي زانا في الكتاب وصاحب المطبع في التراب

خبره ياز سون شرف كتابه كما دعا به ياد سائستة سائستة

در (و)

برنج بابيه و در لافه لاقوب بسيافه لبر لاسلوله

بر قسود و در دوح لادو لاسي غور شرف لاسي

مقره بارك و در دوح لادو لاسي غور شرف لاسي

و در دوح لادو لاسي غور شرف لاسي

و لاسي غور شرف لاسي غور شرف لاسي

و لاسي غور شرف لاسي غور شرف لاسي

و لاسي غور شرف لاسي غور شرف لاسي

Handwritten marginal notes in Persian script, including phrases like "وفاقی شریف" and "مختصر بیان".

2

Handwritten marginal notes in Persian script, including phrases like "در (و)" and "برنج بابيه".

شبكة

الألوكة

www.alukah.net